



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

أثر تطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية
وتحسين الأداء المالي في المؤسسات المالية
(دراسة على المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين)

حسين نعيم حمدان

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1441هـ / 2020م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

أثر تطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية
وتحسين الأداء المالي في المؤسسات المالية

(دراسة على المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين)

إعداد

حسين نعيم حمدان

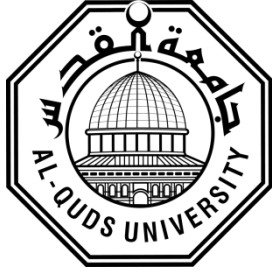
جامعة القدس، ماجستير محاسبة وضرائب

المشرف: د. أكرم رجال

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة/ جامعة القدس

القدس - فلسطين

1441 هـ / 2020 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

إجازة الرسالة

أثر تطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية
وتحسين الأداء المالي في المؤسسات المالية
(دراسة على المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين)

اسم الطالب: حسين نعيم حمدان

الرقم الجامعي: 21610045

المشرف: د. أكرم رجال

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ / 2020م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. أكرم رجال التوقيع:.....

2. ممتحناً داخلياً: د. فراس بركات التوقيع:.....

3. ممتحناً خارجياً: د. زياد مناور التوقيع:.....

القدس - فلسطين

1441هـ - 2020م

الاهداء

الى من تعهداني بالرعاية والمحبة والعناية من ساعة الميلاد إلى هذه اللحظة التي
طالما ترقبا رؤيتها، وطال أملهما بانتظارها .

أمي وأبي

أمي التي رسمت حلما بحروف التعب والمشقة والسهر لأن تراني حاملا هذه الشهادة

أبي الذي قدم نور عينيه ودماء قلبه متطلعا للحظة يراني بها خير الناس

برا بهما وإحسانا لهما . وهو أقل الواجب . أهدي إلى قلوبهما النقية وروحهما الجميلة
هذا العمل المتواضع، سائلا الله عز وجل أن يرزقني حسن برهما ويرزقهم خير الدنيا
والآخرة

الباحث

إقرار

أقر أنا مُعدّ هذه الرسالة، أنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

حسين نعيم حمدان

التاريخ: / / 2020م

شكر وتقدير

قال الرسول صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

اقتداء بقول الحبيب نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وعرفانا لكل من مد يد العون والمساعدة لإنجاز هذا العمل المتواضع، يطيب لي أن أقدم باقات وباقات من الشكر والتقدير والثناء لهم جميعا .

فأقدم شكرا خالصا لعائتي الحبيبة التي سهلت كل الصعاب لأقف وقفتي هذه، أبي وأمي وإخوتي.

جامعتي الجميلة . جامعة القدس . التي قدمت لي كل ما أحتاجه في مسيرتي الجامعية من أساتذة فضلاء في كلية الإدارة والاقتصاد مهدوا لي طريق العلم لأسلكه، وقدموا لي كل أدوات التميز والإبداع . وزملاء لم يبخلوا بتقديم يد العون في كل ما أحتاج ولكل العاملين في هذا الصرح الجميل .

وأخص بالشكر

الأستاذ الدكتور: أكرم رجال المشرف على هذه الرسالة الذي قدم لي كل ما أحتاج برحابة صدر وسعة، فكان نعم الموجه والمشرف .

فكلما جميعا مني طيب الشكر وجزيل العرفان بكل صغيرة أو كبيرة لإتمام هذه الرسالة، وخالص الدعاء لكم بسعادة القلب وصفاء الروح.

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية وتحسين الأداء المالي في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في التدقيق الخارجي للشركات التي تعمل على تدقيق المؤسسات المالية محل الدراسة والبالغ عددهم (100)، كذلك تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (6) بنوك، وتكون من جميع شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (7) شركات. وأجريت الدراسة على عينة من (52) مدققاً خارجياً من العاملين في التدقيق الخارجي، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية القصدية، كما تكونت العينة من معلومات مالية لـ (5) بنوك، كذلك تكونت العينة من معلومات مالية لـ (4) شركات تأمين. بالإضافة الى استخدام الاستبانة التي تم توزيعها بطريقة قصدية عشوائية على (52) من العاملين في التدقيق الخارجي للمؤسسات المالية كأداة لجمع البيانات، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن الخبرة المالية للجنة هي اكثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق تأثيراً على جودة المعلومات المالية من ناحية الملائمة، هذا الى جانب ان عدد الاعضاء والخبرة المالية هم اكثر الخصائص تأثيراً على جودة المعلومات المالية من ناحية التمثيل الصادق، اما خصائص لجنة المراجعة الاخرى التي تتمثل بالاستقلالية وملكية اعضاء اللجنة للاسهم ليس لها اثر على جودة المعلومات المالية .

كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر لكفاءة لجنة المراجعة والتدقيق من خلال التحليل المالي باستخدام النسب المالية التي تمثلت ب (الدخل-الإيرادات، والعائد على السهم العادية، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول) على تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية، وفي المقابل فانه لا يوجد أثر لخصائص لجنة التدقيق على جودة البيانات المالية يعزى الى متغيرات (المؤهل العلمي، الشهادات العلمية، الخبرة العملية، والمنصب الوظيفي).

الكلمات المفتاحية: خصائص لجان المراجعة والتدقيق، جودة المعلومات المالية، الأداء المالي.

Abstract

The study aims to identify the effect of applying the characteristics of audit committee on the quality of the financial statements and the enhancement of the financial performance for the financial institutions listed in Palestine Securities Exchange. The descriptive method was used for achieving the purpose of the study, as well as using the financial analysis of the financial statements for the financial institutions through their annual reports published in Palestine Securities Exchange. The study population consists of all who works in external audit for the financial companies, of which they are (100). The study population will also be from all banks listed on the Palestine Securities Exchange their number (6) banks, and it is from all insurance companies in the Palestine Securities Exchange and their number (7) companies. A sample of (52) persons works in external audit distributed by a stratified sampling, and an organization consisting of financial information for (5) banks, consisting of financial information of (4) insurance companies. The most important results of the study are that the financial expertise is the most characteristic of the audit committee that has the significant influence on the quality of the financial statements in terms of appropriateness. Additionally, the results of the study indicate that the number of members in the audit committee and their financial expertise have significant influence on the quality of financial statements in terms of honest representation, whereas, other characteristics of the audit committee such as independence and member's ownership of the shares have no influence on the financial statements.

The financial analysis that was performed indicates by using the financial ratios that there is an effect of the characteristics of the Audit Committee represented by (income-revenue, basic earnings per share, return on equity, and return on assets) on the enhancement of the financial performance for the financial institutions. On the other hand, there is no impact of the characteristics of the audit committee on the quality of the financial statements due to variables include (academic qualification, professional certificates, work experience, and job position).

المختصرات

:Certified Public Accountant (CPA)

هي شهادة تم تصميمها من قبل معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين بالولايات المتحدة (AICPA) والذي يعمل على تحديد المحتوى العلمي الخاص بمناهج الشهادة كما يقر ويعتمد مختلف المناهج الصادرة عن الناشرين وينظم وينسق الامتحانات مع مراكز الاختبار في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، لإضفاء صفة الاعتماد المهني العالمي للعاملين بالمجال.

:Certified Management Accountant (CMA)

هي شهادة محاسبية تم تصميمها من قبل معهد المحاسبين الإداريين IMA بالولايات المتحدة الأمريكية وهو الجهة الرائدة في العالم لتمكين المهنيين في المحاسبة الإدارية والتمويل من التميز في الأداء.

:The International Arab Certified Public Accountant (IACPA)

شهادة عربية مهنية معتمدة تهدف الى تأهيل المحاسب العربي بأعلى المؤهلات.

: Palestinian Certified Public Accountant (PCPA)

شهادة مدقق حسابات فلسطيني معتمد.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

إن حالات الغش والتلاعب التي تمارس في التقارير المالية تعد من أهم الأسباب التي دفعت بالشركات إلى تشكيل لجان مراجعة والتدقيق، خاصة في أعقاب الانهيارات والإخفاقات المالية في كبرى الشركات، كما أن فكرة تكوين لجان المراجعة جاءت نتيجة وجود بعض الضغوط التي تمارسها إدارة الشركات على مدقق الحسابات الخارجي، مما أثر سلباً على استقلالته وحياده، ذلك كون إدارة الشركة تمتلك سلطة تحديد أتعابه وسلطة عزله، ويتمثل عمل لجان المراجعة في حل المشكلات التي تنشأ بين المدقق الخارجي وإدارة الشركة فيما يتعلق بالأمور المحاسبية وطريقة الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية.

وتعتبر لجان المراجعة من المفاهيم الحديثة التي لاقت - ولا تزال تلقى - مزيداً من الاهتمام في العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا، وغيرها من الدول الأوروبية والأسبوية، كما توصى العديد من المنظمات المهنية بتكوينها نظراً للدور الذي تلعبه في مراقبة عملية التقرير المالي والإفصاح لحملة الأسهم والتأكد من مصداقيتها، وكذلك في تدعيم عملية

استقلال عملية المراجعة الداخلية والخارجية، والأمر الذي حدا ببعض الدول إلى سن القوانين الملزمة لوجودها داخل الشركات المساهمة والبنوك العاملة بها (شبيطة والشنطاوي، 2019).

كما حظي موضوع لجان المراجعة من حيث أهميتها، وتشكيلها، وتحديد مسؤولياتها، وواجباتها، باهتمام العديد من المنظمات المهنية والهيئات المنظمة لسوق الأوراق المالية بالدول المتقدمة مثل المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، اللجنة القومية للحد من الغش، هيئة تداول الأوراق المالية بأمريكا، ومعهد المحاسبين الداخليين بانجلترا وأمريكا وغيرهم، إلى استخدام لجان المراجعة على نطاق اوسع، كما شاركت جهود العديد من الباحثين والكتاب في الفكر المحاسبي في هذا المجال في السنوات الأخيرة، خاصة دراسة دور لجان المراجعة، وتحديد معايير أدائها من تدعيم واستقلال وظيفة المراجعة، والمحافظة عليها وتحسين جودتها (عز الدين، 2017).

ونتيجةً للتغيرات الجوهرية في بيئة الاعمال بشكل عام وبيئة المحاسبة والتدقيق بشكل خاص للمؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، ومدى مساهمة هذه التغيرات في تراجع الأداء المالي لهذه المؤسسات وزيادة حالات التعثر والفشل المالي جاءت الحكومة لتواكب هذه التغيرات حيث تبنت مجموعة من الأدوات والتي من اهمها دور لجنة المراجعة التدقيق (حمدان ومشتهى، 2011).

حيث تعتبر لجنة المراجعة والتدقيق أحد اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة والتي تعتبر بمثابة أداة رقابية للحد من التصرفات غير القانونية للإدارات العليا ، نتيجةً لاعتبارها حلقة وصل بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، مما يساهم في ضمان مصداقية وجودة البيانات المالية والتي تتحقق من خلال توفر بيانات مالية خالية من التحريف والتضليل معدة ضمن المعايير المحاسبية

(Ghafran, 2013)، ضمن مجموعة من الخصائص التي تتمثل في (الموثوقية، الملاءمة، الحيادية، التوقيت المناسب، الصدق، القابلية للمقارنة) (فاضل ومحمود، 2015).

وحتى تقوم هذه اللجنة بدورها بشكل فعال نصت الحوكمة على ضرورة أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص والتي تتمثل بوجود عدد كافي من الأعضاء الذين يكونون على مستوى من الخبرة والاستقلالية والنزاهة والموضوعية، هذا الى جانب توفر الحوافز والمكافئات التي يتم منحها لهؤلاء الأعضاء وفق سلطات ومسؤوليات محددة لكل عضو من الاعضاء ضمن مجموعة من اللوائح والقوانين التي تحكم أدائهم (Haji & Anifowose, 2016).

ونتيجة لدور لجنة الحوكمة في إبراز خصائص دور لجنة المراجعة والتدقيق التي تعتبر الاساس في ضمان جودة ودقة البيانات المالية الأمر الذي يساهم في تقليل فرصة فشل الشركات المالي ويحسن من ادائهم مالياً جاءت هذه الدراسة بهدف تحديد أثر تطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية وتحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

2.1 مشكلة الدراسة

تعتبر لجان التدقيق احد ابرز دعائم حوكمة الشركات من خلال الدور الذي تقوم به في تعزيز وضمان الوصول إلى جودة في التقارير المالية، وتحقيق الثقة في البيانات المالية وخاصة بعد الأزمة التي أثرت على الثقة بين المستثمرين ومحتوى تقرير المدقق الخارجي، وبناءً على خصائص لجنة المراجعة والتدقيق التي نصّت عليها الحوكمة وأثرها على جودة المعلومات المالية وتحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين (قديح، 2013).

وعليه فإن هذه الدراسة تسعى إلي تحديد أهم خصائص لجان التدقيق في البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين, ومدى التزام البنوك وشركات التأمين بهذه الخصائص، وفحص أثر هذه الخائص علي جودة المعلومات المالية وتحسين الأداء المالي للبنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

3.1 أسئلة الدراسة

ما أثر تطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة البيانات المالية وتحسين الأداء المالي في المؤسسات المالية؟
وانبثق عنه الأسئلة الآتية:

- 1- ما مدى تطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين؟
- 2- ما مستوى جودة المعلومات المالية في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين من وجهة نظر المدققين الخارجيين؟
- 3- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين من وجهة نظر العاملين في التدقيق الخارجي؟
- 4- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة لجنة المراجعة والتدقيق على تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين؟

5- هل توجد فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة التدقيق على جودة البيانات المالية يعزى الى متغيرات: (المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، الخبرة العملية، المنصب الوظيفي)؟

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل اساسي الى بيان أثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية وتحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

وينبثق من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية التي تمثلت:

1- التعرف إلى مدى تطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

2- التعرف إلى مستوى جودة المعلومات المالية في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين من وجهة نظر المدققين الخارجيين.

3- التعرف إلى أثر تطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين من وجهة نظر المدققين الخارجيين.

4- التعرف إلى أثر كفاءة لجنة المراجعة والتدقيق على تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

5- التعرف إلى الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية يعزى الى متغيرات: (المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، الخبرة العملية، المنصب الوظيفي).

5.1 أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام من قبل الباحثين وخاصة في السنوات الأخيرة بموضوع لجان التدقيق كأحد أبرز دعائم الحوكمة، وتعتبر هذه الدراسة امتداداً للعديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع هذه اللجان ومدى تأثيرها على جودة المعلومات المالية وتأثير خصائصها على تحسين الأداء المالي، وحيث أن فحص لجنة التدقيق للقوائم المالية يدعم موضوعية وقوة هذه القوائم، والذي له انعكاس كبير على تعزيز ثقة المستثمرين بهذه القوائم، وتعزيز ثقتهم بالشركات المشكّلة للجان تدقيق، حيث تصبح محط أنظارهم بهدف شراء أسهم تلك الشركات والذي يكون له نتائج ايجابية على أسعار أسهمها، والذي بدوره يلقي بظلاله على الأسواق المالية بصورة ايجابية، وكذلك تتعرض هذه الدراسة لموضوع حديث نسبياً في البيئات العربية عموماً وفي فلسطين بشكل خاص نتيجة لحدثة تشكيل لجان التدقيق في هذه البيئات، وحيث أن معظم الدراسات التي تناولت لجان التدقيق وأهميتها ومدى فاعليتها وتأثير خصائصها طبقت في البيئات الاقتصادية المتطورة.

كما تكمن أهمية الدراسة في كونها:

1- من اوائل الدراسات التي ناقشت أثر تطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على تحسين

الأداء المالي للمؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

2- من اوائل الدراسات التي قارنت الأداء المالي للمؤسسات المالية المدرجة في بورصة

فلسطين قبل تطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق وبعد تطبيق هذه الخصائص.

6.1 فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة افترض الباحث مجموعة من الفرضيات الرئيسية التي تمثلت ب :

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

انبثق عن الفرضية الرئيسية الأولى، الفرضيات الفرعية الآتية:

1. الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على (الملائمة) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

2. الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على (التمثيل الصادق) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاءة لجنة المراجعة والتدقيق على تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

(حيث تم استخدام كفاءة لجنة المراجعة والتدقيق والتي هلي انعكاس لتطبيق خصائص لجان المراجعة والتدقيق).

انبثق عن الفرضية الرئيسية الثانية، الفرضيات الفرعية الآتية:

1. الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة لجنة المراجعة والتدقيق من خلال التحليل المالي على تحسين الأداء المالي باستخدام نسبة الدخل/الإيرادات للمؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

2. الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة لجنة المراجعة والتدقيق من خلال التحليل المالي باستخدام العائد على السهم على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

3. الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة لجنة المراجعة والتدقيق من خلال التحليل المالي على تحسين الأداء المالي باستخدام نسبة العائد على حقوق الملكية للمؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

4. الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة لجنة المراجعة والتدقيق من خلال التحليل المالي على تحسين الأداء المالي باستخدام نسبة العائد على الأصول للمؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات الباحثين لأثر خصائص لجنة التدقيق على جودة المعلومات المالية يعزى الى متغيرات: (المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، الخبرة العملية، المنصب الوظيفي).

انبثق عن الفرضية الرئيسية الثالثة، الفرضيات الفرعية الآتية:

1. الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات الباحثين لأثر خصائص لجنة التدقيق على جودة المعلومات المالية يعزى الى متغير المؤهل العلمي.

2. الفرضية الصفرية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة التدقيق على جودة

المعلومات المالية يعزى الى متغير الشهادات المهنية.

3. الفرضية الصفرية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة التدقيق على جودة

المعلومات المالية يعزى الى متغير الخبرة العملية.

4. الفرضية الصفرية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على

جودة المعلومات المالية يعزى الى متغير المنصب الوظيفي.

7.1 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة بما يلي:

الحدود البشرية: العاملين في التدقيق الخارجي للشركات التي تعمل على تدقيق المؤسسات المالية

المدرجة في بورصة فلسطين (برايس ووتر هاوس وكوبر، ديلويت توتش، أرنست ويونغ، طلال

أبو غزالة).

الحدود المكانية: فلسطين.

الحدود الزمانية: (2007-2018) م.

الحدود الموضوعية: أثر تطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية

وتحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

8.1 مصطلحات الدراسة

لجنة المراجعة والتدقيق:

هي لجنة تشكّل من قبل مجلس الإدارة تعمل ضمن دليل مكتوب يبين مسؤولياتها، بحيث تتكون هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس إدارة المستقلين غير التنفيذيين على قدرٍ من الخبرة المالية أو المحاسبية بالشكل الذي يمكنهم من القيام بمهامهم (عبد الله، 2016).

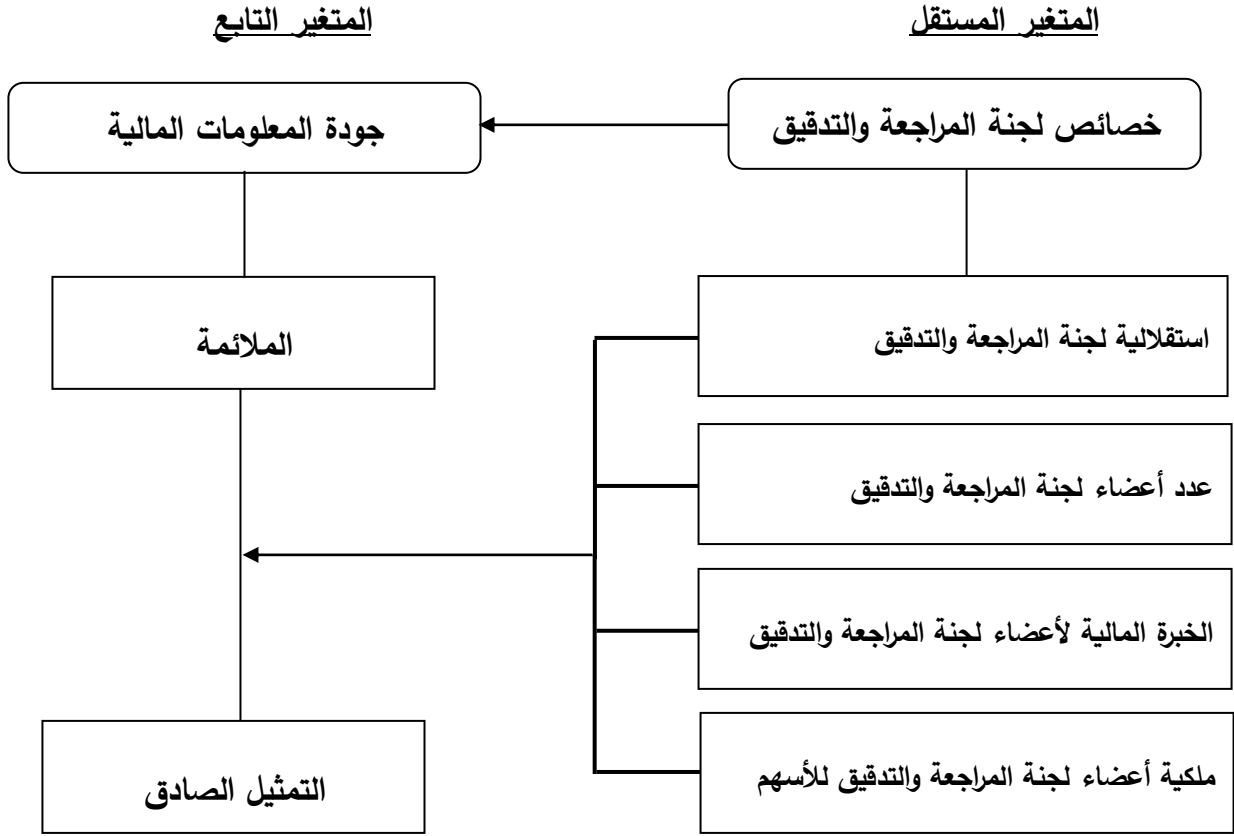
المعلومات المالية:

هي التقرير المالي السنوي للمؤسسة وما يتضمنه من تقارير المالية، وقوائم المالية، وإيضاحات، هذا الى جانب عقد التأسيس، والأنظمة الداخلية، والإفصاحات، وقرارات مجلس الإدارة (أبو جراد، 2015).

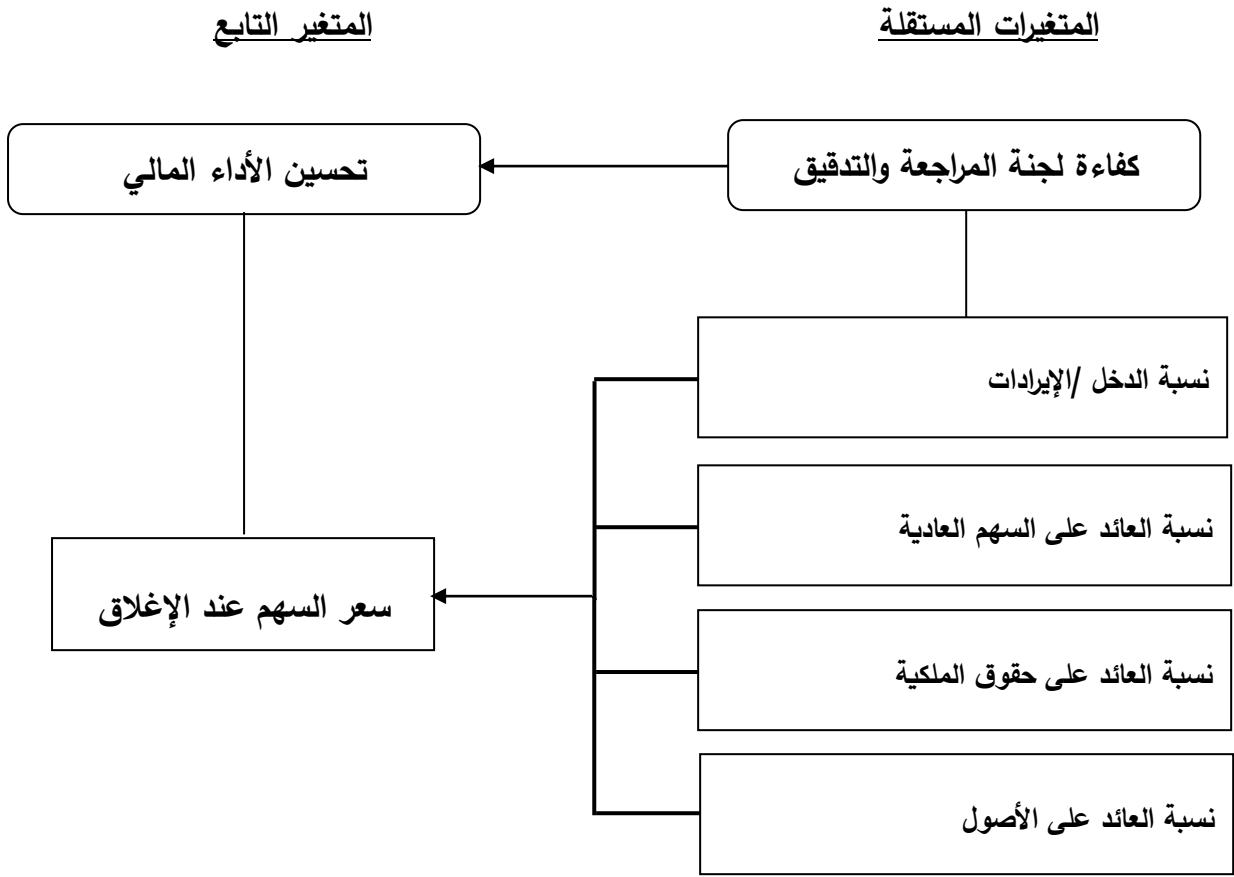
الأداء المالي:

مقياس للتغيرات في الوضع المالي للمؤسسة (Hatane, 2018).

9.1 نماذج الدراسة



شكل رقم (1.1): نموذج الدراسة الأول (الاستبانة)



شكل رقم (2.1): أنموذج الدراسة الثاني (التحليل المالي)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يشتمل هذا الفصل من الدراسة على الإطار النظري الذي يقدم تعريفاً عاماً بمفهوم لجان المراجعة وما يرتبط به من توضيحات ومفاهيم، ومفهوم المعلومات المالية وما يتصل به من عناوين فرعية وينتهي هذا الفصل بعرض أبرز الدراسات السابقة العربية والاجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

1.2 الإطار النظري

1.1.2. المحور الأول: لجنة المراجعة والتدقيق

1.1.1.2. مفهوم لجنة المراجعة والتدقيق:

تعددت التعريفات التي تعبّر عن لجنة المراجعة والتدقيق ، فمنهم من عرفها على انها إحدى لجان مجلس الإدارة تتكون من اعضاء مجلس ادارة غير تنفيذيين والتي شكّلت من أجل مساعدة مجلس الإدارة في بحث الأمور المتعلقة بالرقابة والنواحي المالية (هاشم، 2012)، ومنهم من عرفها على انها حلقة وصل بين المجلس والمراجعين (شبيطة والشنطاوي، 2019)، ومنهم من أضاف على انها أداة لتقييم مدى التزام الشركة بمبادئ الحوكمة (كساب، 2012)، وعرفها (زين،

2015) على انها اللجنة التي تتمثل اهم اهدافها بزيادة فاعلية أداء التدقيق الداخلي وتدقيق الحسابات في الشركة ، ومن ثم زيادة موثوقية البيانات المالية.

ويرى الباحث من خلال التعاريف السابقة بأن لجنة المراجعة والتدقيق هي لجنة منبثقة عن مجلس إدارة الشركة، وتقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين ممن لهم خبرة مالية، حيث تعمل على دعم استقلال المراجعين (داخلي/ خارجي) والتأكد من ملاءمة نظام الرقابة الداخلية وكفايته.

2.1.1.2. نشأة لجنة المراجعة والتدقيق:

تعتبر الولايات المتحدة من أول المبادرين بإنشاء لجنة المراجعة والتدقيق بعد الهزات المالية الناتجة عن التلاعب في البيانات المالية لشركة (Mckesson & Robbins) والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك (NYSE) ولجنة تداول الأوراق المالية (SEC) بالتوصية بضرورة تكوين لجنة من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين مراجع خارجي وتحديد أتعابه، وتدعيم استقلاله في إبداء الرأي في التقارير المالية التي تصدرها الشركات.

في عام 1967م أوصى المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) جميع الشركات في البورصة بضرورة العمل بلجنة مراجعة، مسؤولياتها حل المشاكل التي تنشأ بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة المتعلقة بالنواحي المحاسبية، وطريقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، أما في عام 1972م فقد أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية (SEC) توصيات بتكوين لجنة مراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة، كما طالبت الشركة بضرورة الإفصاح عن إنشاء لجنة للمراجعة، وفي عام 1987م أصدرت لجنة تريداوي تقريراً يؤكد أهمية تشكيل لجنة المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين، وحدد هذا التقرير أن المسؤولية

الأساسية للجنة المراجعة والتدقيق تتمثل في دورها في اكتشاف التلاعب والغش ومنعه في التقارير المالية، وفي عام 1999م أصدرت لجنة بلوريون مجموعة من التوصيات بهدف زيادة أداء لجنة المراجعة لضمان جودة القوائم المالية، وفي عام 2002م صدر قانون ساربنس أوكسلي الذي جاء ملزماً لجميع الشركات بتكوين لجنة المراجعة، وذلك لمنع حدوث الانهيارات المالية، وأهمية دورها في إعداد التقارير المالية (رحومة، 2016).

3.1.1.2. الأسباب التي أدت الى ظهور لجنة المراجعة والتدقيق:

لقد ساعدت كثير من العوامل على زيادة الاهتمام بموضوع لجنة المراجعة والتدقيق وذلك للأسباب الآتية (علي، 2013):

1. الفشل المالي للعديد من الشركات والبنوك في الخارج، وتزايد حالات الغش والتلاعب بها.
 2. التناقض الموجود بين مراجعي الحسابات الخارجيين وبين الادارة خاصة في محافظة على استقلال مراجع الحسابات لإبداء الرأي الفني المحايد.
 3. توجيه انتقادات شديدة إلى مجلس إدارة الشركات المساهمة الفاشلة، وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، واتهام اعضاء تلك المجالس بالتعاون والتراضي مع إدارة الشركة.
 4. الحاجة إلى تدعيم الثقة والمصدقية في القوائم المالية.
- ويرى الباحث أن من أهم الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بوجود لجنة المراجعة والتدقيق هو الحاجة إلى تحسين المناخ الرقابي وزيادة فعالية أداء الوظائف المحاسبية.

4.1.1.2. أهمية لجنة المراجعة والتدقيق:

تعود فكرة نشأة لجنة المراجعة والتدقيق إلى الاهتمام المتزايد بالمحافظة على استقلال المدقق (داخلي-خارجي)، وذلك باعتبار أن اللجنة تمثل حلقة وصل بين المدقق وإدارة الشركات ، غير أن هنالك العديد من العوامل سواء الاقتصادية أو المحاسبية أدت إلى زيادة أهمية لجنة المراجعة والتدقيق ، فهي مهمة بالنسبة لمجلس الإدارة من خلال مساعدة الأعضاء التنفيذيين، والاتصال الجيد بين مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي والخارجي، وتحسين قرارات مجلس ادارة الشركة ، ومهمة بالنسبة للمراجع الخارجي من خلال تدعيم استقلالية المراجع الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيام المراجع بمهامه دون ضغط أو تدخل من إدارة الشركة ، هذا الى جانب أهميتها بالنسبة للمراجعة الداخلية من خلال قيامها بتوفير الموارد اللازمة، وتفعيل المراجعة الداخلية، وزيادة الاستقلالية للمراجعين الداخليين والخارجيين ، اما بالنسبة للمستفيدين الخارجيين والمستثمرين فإن إنشاء لجنة المراجعة داخل الشركة سوف يؤدي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات للأطراق الخارجية، وزيادة درجة الثقة التي يمنحها للمستفيدين من التقارير (أمين ،2013).

ويرى الباحث أن أهمية لجنة المراجعة والتدقيق تتجلى من خلال المنافع المتوقعة منها، والتي تقدمها إلى جميع الأطراف التي سبق ذكرها، وأن الفحص المستمر للنظم المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية والتدقيق بواسطة لجنة المراجعة والتدقيق سيؤدي بالضرورة إلى تحسين هذه النظم.

5.1.1.2. أهداف لجنة المراجعة والتدقيق:

من اهم الاهداف التي تسعى لجنة المراجعة والتدقيق لتحقيقها: (سامي ،2014)

1- مساعدة مجلس إدارة الشركة على الوفاء بمسئوليته أمام القانون كوكيل عن المساهمين، بالإضافة الى تنسيق الاتصال بين اللجنة التابعة لمجلس الإدارة من ناحية المراجعين وهيكل الرقابة الداخلية من ناحية أخرى.

2- زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية والتأكد من جودة المعلومات الواردة بها، وزيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلي.

3- الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية وتدعيم استقلالها.

4- تحسين وتدعيم درجة استقلال وظيفة المراجعة وضبط جودتها.

ويستشف الباحث من الأهداف السابقة أن الهدف الرئيسي لتكوين لجنة المراجعة زيادة صدق القوائم المالية وموثوقيتها، ولكي تتحقق الأهداف السابقة يجب توافر عدة صفات في أعضاء لجنة المراجعة مثل الفهم المتعمق للقوائم المالية، والقدرة على التنبؤ بالمشاكل المتوقعة والقدرة على الاتصال بالمديرين ومعدل القوائم المالية والمراجعين، لهذا يجب أن تشمل لجنة المراجعة على تخصصات مختلفة مثل رؤساء تنفيذيين وأكاديميون ذوي خلفية ملائمة وأعضاء خارجيين من ذوي الكفاءة والخبرة.

6.1.1.2. وظائف لجنة المراجعة والتدقيق:

نتيجةً للتغيرات المستمرة في بيئة العمل تطورت وظائف لجنة المراجعة والتدقيق لتشمل ما يلي:

(عز الدين، 2017)

1- التأكد بأن البيانات المالية ذات جودة.

2- مراقبة مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة.

3- فحص مشاكل المحاسبية وتحديد أثرها على القوائم المالية

4- تنظيم الاتصال بين مجلس الادارة والمدققين الداخليين والخارجيين.

7.1.1.2. خصائص لجنة المراجعة والتدقيق:

لكي تؤدي لجنة المراجعة والتدقيق أعمالها بأعلى كفاءة ممكنة يجب توافر العديد من الخصائص لدى اعضائها تتمثل في:

1.7.1.1.2. خاصية الاستقلالية للجنة المراجعة والتدقيق:

ويقصد بالاستقلالية بأن لا يكون هناك مصالح مشتركة او متعارضة بين أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق ومجلس الإدارة، حتى يتمكن لها القيام بأعمالها ومسؤوليتها على أعلى درجة من الكفاءة والموضوعية ودون تحيز مع إدارة الشركة، مما يقلل من الغش ويساهم في رفع الأداء الرقابي للشركة (البدوي، 2012).

هذا بالإضافة الى انه تقتضي الاستقلالية ان يكون أعضاء هذه اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين الذين يملكون القدرة على ممارسة التقدير والحكم بشكل مستقل عن إدارة الشركة لمساعدة الإدارة على القيام بأعمالها على أكمل وجه (رحومة، 2016).

كما وتناولت الجمعية الوطنية لتداول الأوراق المالية (NASD) الشروط الواجب توافرها في عضو لجنة المراجعة والتدقيق لكي يكون مستقلاً وكانت هذه الشروط كالآتي: (أبو الهيجاء وآخرون، 2018)

1- ان لا يكون العضو موظفاً لدى الشركة المراد ان يمارس التدقيق بها في السنة المراد تدقيقها او ما يسبقها بثلاثة سنوات.

2- ان لا يقبل تعويضاً من شركة يعتبر عضواً في لجنة المراجعة والتدقيق بها يزيد عن 60

ألف دولار امريكي خلال السنة المالية السابقة للسنة المراد تدقيقها.

3- ان لا يكون أحد افراد العائلة المباشرين لهذا العضو يعمل موظفا لدى الشركة كأن يكون

يتولى منصب مدير تنفيذي لدى الشركة مثلاً.

4- ان لا يكون من المساهمين الذين لهم تأثير هام في الشركة.

و يرى الباحث أنه يمكن تعزيز استقلالية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق من خلال قيام

مجلس الإدارة بانتخاب أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق ، وان تتكون اللجنة من أعضاء مجلس

الإدارة غير التنفيذيين ، وعدم تلقيهم مكافآت من الشركة بخلاف مكافأة عضو مجلس الإدارة،

وكذلك عدم وجود صلة قرابة مباشرة بين عضو لجنة التدقيق وأحد المديرين التنفيذيين، وأن لا

يؤثر أعضاء لجان المراجعة والتدقيق على المدراء التنفيذيين في الشركة، وامتلاك لجان التدقيق

لموازنة مالية خاصة بها.

2.7.1.1.2. حجم لجنة المراجعة والتدقيق:

أكدت الدراسات المالية أن حجم لجنة المراجعة والتدقيق من أهم العوامل التي تؤثر في كفاءة

مجلس الإدارة، حيث ظهرت وجهتي نظر مختلفتين حول تأثير الحجم على الكفاءة فمن ناحية

هناك من يرى أن الحجم الأقل أفضل حيث يعاني الحجم الكبير من مشكلة التعاون وببطء اتخاذ

القرار، ومن ناحية أخرى هناك وجهة نظر ترى أن الحجم الأكبر يوفر خبرة ومعرفة أكثر وقدرة

على أداء واجبات العمل، كما يوفر الحجم الكبير موارد أكثر للجنة ويحسن من الإشراف،

وبالتالي يساعد على اكتشاف وحل المشاكل المحتملة في التقرير المالي، وفي البيئة التي تتصف

بتركيز الملكية فإن الحجم الكبير لمجلس الإدارة لا يعتبر بالضرورة أقل فعالية (حسين، 2015).

ويضيف (الحمود وآخرون، 2018) إلى أن لجنة المراجعة والتدقيق غالباً ما تتشكل من ثلاثة إلى سبعة أعضاء كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا وكندا.

ويرى الباحث أن حجم لجنة المراجعة والتدقيق يؤثر في كفاءة الإدارة، وأنه كلما زاد حجم اللجنة أدى إلى معرفة أكثر وقدرة على إنجاز الواجبات المطلوبة، ويحسن من عملية الإشراف ويساعد في عملية اكتشاف مشاكل المعلومات المالية.

3.7.1.1.2. خاصية الخبرة المالية والتأهيل العلمي والعملية للجنة التدقيق:

نتيجةً لتعقد في هيكل رأس مال الشركات وظهور الصناعات الجديدة، والتوجه نحو معايير المحاسبة الدولية، جعل من الضرورة أن يتوفر في أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق مجموعة من متطلبات الخبرة والكفاءة والدراية بحيث يجب على أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق أن يملكو من التأهيل العلمي والخبرة العملية الكافية لأداء كافة المهام المتعلقة بقراءة وفهم القوائم المالية (أبو الهيجاء والحايك، 2013).

بالإضافة إلى ذلك فإنه تتطلب العديد من الهيئات العلمية والعملية أن تتضمن لجنة التدقيق عضواً واحداً على الأقل يمتلك الخبرة المالية، ويقصد بالخبرة المالية حسب قانون ساربينز أوكسلي (Sarbanes-Oxley) أي أنه حصل على تعليم مالي، وإن يكون على مستوى عالٍ من الخبرة في العمل كمحاسب قانوني مرخص له مزاولاً المهنة، أو عمل كمراجع حسابات، أو مسؤول عن الإدارة المالية، أو المراقب المالي (قديح، 2013).

ويرى الباحث بأن الخبرة والمعرفة المحاسبية تمثل الركيزة الرئيسية لأداء الدور الرقابي لأعضاء لجنة المراجعة والتدقيق بفعالية ومن ثم التأكد من صدق وموثوقية البيانات المالية.

4.7.1.1.2. ملكية أعضاء لجنة التدقيق للأسهم:

حسب قانون الشركات الفلسطيني في المادة رقم (190) بأنه لا يجوز أن يملك عضو لجنة المراجعة والتدقيق لحصة مسيطرة من الأسهم المشكلة لراس مال الشركة بحيث لا يجب أن تزيد نسبة ملكيته بأسهم الشركة عن 20% , وأضاف حمدان ومشتهى (2011) في دراسته إلى أن نسبة ملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق في أسهم الشركة يرتبط ارتباطاً سلبياً برأي مدقق الحسابات، فكلما زادت نسبة ملكيتهم في الشركة ارتفع احتمال حصولها على متحفظ. ويرى الباحث أنه لا يجب أن يمتلك أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق في الشركات الفلسطينية لنسبة كبيرة من أسهم الشركة، حتى لا يتم استخدام ذلك في التأثير بما يتوافق مع مصالحهم الشخصية.

2.1.2. المحور الثاني: جودة البيانات المالية:

1.2.1.2. مفهوم جودة البيانات المالية:

جودة البيانات المالية هي الخصائص التي يجب أن توافرها بالبيانات المالية ليتمكن متخذي القرار من الاعتماد عليها ولتخدم مصالحهم المختلفة (قريشي وآخرون , 2019).

2.2.1.2. خصائص جودة المعلومات المالية النوعية الأساسية:

وضع مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية IASB مجموعة من الخصائص التي تحكم جودة المعلومات المالية وتشمل الخاصيتان التاليتان:

1.2.2.1.2. الملائمة:

ويقصد بملائمة المعلومات: ان تكون البيانات المالية ملائمة لاتخاذ القرارات من قبل الشركة، بالإضافة الى وصولها بالوقت المناسب الذي تكون به الشركة بحاجة إليه، هذا بالإضافة الى تمكن الشركة من تحليلها، وان تكون سهلة الفهم والادراك من قبل الموظفين لدى الشركة، وان تكون هذه المعلومة قادرة على التنبؤ، ويمكن من خلالها ان يقوم مستخدمها بعمل تغذية راجعة (عمار، 2017).

2.2.2.1.2. التمثيل الصادق:

وتعتبر المعلومات موثوق بها إذا كانت خالية من الأخطاء المادية والتحيز، وان تكون على قدرة ان تمثل العمليات المالية تمثيلاً صادقاً نظراً لما ينتج عن هذه العمليات من موجودات ومطلوبات وحقوق ملكية للشركة (Arens et al., 2010).

3.2.1.2. خصائص جودة المعلومات المالية النوعية الثانوية:

وضع مجلس المحاسبة الدولية مجموعة خصائص نوعية يجب توافرها في المعلومات المالية حتى تتمكن الشركات من الاستفادة منها وهي كما أوردها (جرد وآيت، 2018) كما يلي:

1- القابلية للفهم: ويقصد بها أن يكون القارئ للبيانات المالية على قدرٍ من العلم بكافة

الانشطة التجارية والاقتصادية بالمحاسبية، ولديهم الرغبة لدراسة هذه المعلومات وفهمها،

ولكن في المقابل فإنه لا يجوز استبعاد أية معلومات تتعلق بمسائل معقدة وتعتبر

ملائمة لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية لأنها قد تزيد الصعوبة في الفهم.

2- الأهمية النسبية: أي ان تؤثر هذه المعلومة على تقدير المخاطر والفرص التي تواجهها الشركة بغض النظر عن عدم أهميتها في شركة أخرى، فبناءً على تأثير توفر هذه المعلومة على اتخاذ قرارات الشركة تتحدد أهميتها النسبية بغض النظر عن واقع الشركات الأخرى (بن فرج، 2014).

3- تغليب الجوهر على الشكل: ويقصد بها ان تمثل المعلومات المالية الاحداث بجوهرها وواقعها الاقتصادي ولا يقتصر فقط على شكلها القانوني. (الصوص، 2012).

4.2.1.2. دور لجنة المراجعة والتدقيق في تحسين جودة التقارير المالية:

لكي تتحقق جودة التقارير المالية يجب ان يقوم المدقق الخارجي ولجنة التدقيق بإضفاء المصادقية على التقارير المالية، وحتى ينجح المدقق الخارجي ولجنة التدقيق بإضفاء المصادقية على التقارير المالية يجب ان تقوم بمتابعة اعداد القوائم المالية بشكل مستمر، وان تعمل حلقة وصل بين الادارة والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي بتالي يزيد المصادقية للقوائم المالية من خلال تقليل الاخطاء والغش مما يرفع من جودة التقارير المالية فيدفع ذلك الى اصدار تقرير نظيف.

وهذا ما يثبت وجود علاقة ايجابية بين وجود لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية، ولكن كل هذا يتوقف على حجم لجنة التدقيق، والخبرة المالية لأعضائها، وملكية اعضائها لأسهم الشركة، والاستقلالية، عدد اجتماعات اعضاء لجنة التدقيق (قديح، 2013).

3.1.2. المحور الثالث: الأداء المالي:

1.3.1.2. مفهوم الأداء المالي:

يعرّف الأداء المالي بأنه أداة تحفيز للاستثمار في الشركات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم الناجح من غيرها وذلك بالاعتماد على السيولة ومستوى الربحية (شتيور، 2014).

ويرى الباحث أن الأداء المالي عبارة عن نظرة شاملة على الشركة، ومعرفة كافة الأنشطة الاقتصادية المؤثرة في الوضع المالي والقيام بعملية تحليل ومقارنتها مع أنشطة سابقة أو من خلال مقارنتها مع شركات تعمل في نفس المجال الاقتصادي.

2.3.1.2. الأركان والمقومات الأساسية لتقييم الأداء المالي:

- إن عملية تقييم الأداء المالي ترتكز على عدة مقومات وأركان أساسية والتي تتمثل في الآتي:
- 1- وجود معايير محددة: حيث تعتبر هذه المعايير أساساً للمقارنة بسن نتائج الاداء الفعلي والأهداف المرجوة، والتي يتم من خلالها الحكم علي مدى ملائمة هذه النتائج أو عدم ملائمتها، وبناءً على هذه المعايير يتم تحديد نتيجة الأداء هل هي مرتفعة أو منخفضة أو ضمن المعدل.
 - 2- قياس الأداء الفعلي: ويكون ذلك بالاعتماد على البيانات والمعلومات المدرجة من خلال القوائم المالية، والتي يتم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية ومجموعة من أدوات القياس كالمؤشرات المالية والتحليل الرأسي والأفقي.
 - 3- مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير: حيث تتم المقارنة من أجل تحديد الانحرافات سواء كانت ايجابية أم سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وتعزيز قدرتها على التعرف

على طبيعة الأخطاء التي يمكن الوقوع فيها، والتي يتم على أساسها اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقاديها.

4- اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات: يتم ذلك من خلال تحليل الانحرافات وتحديد أسبابها لمساعدة متخذ القرار في اتخاذ القرار الأنسب في الوقت المطلوب (شتيور، 2014).

3.3.1.2. أهداف الأداء المالي:

تسعى الشركات الى تحقيق العديد من الأهداف من خلال استخدامها للتحليل المالي عن طريق تحليل الشركة بشكل كامل أو تحليل قسم محدد داخل الشركة للوصول الى نتائج تساعد المنشأة في اتخاذ القرارات المناسبة.

وبالتحديد يسعى الأداء المالي لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1. معرفة الكفاءة المالية للشركة في فترة معينة.
2. تحديد نقاط الضعف التي تؤثر سلباً على الأداء المالي.
3. إعداد أرضية خصبة لاتخاذ القرارات الملائمة.
4. الكشف عن اتجاهات وأنماط التطور في الوحدة الاقتصادية لفترة معينة.
5. المساعدة في وضع الخطط المالية (باعكضة، 2013).

4.3.1.2. استخدام طرق التحليل المالي لتقييم الأداء المالي:

هناك عدة أساليب يُعتمد عليها في تحليل الاداء المالي للشركة ومن أهمها: (نديم،

2013)

1- التحليل الرأسي: يتم هذا التحليل من خلال دراسة عناصر القوائم المالية كل على حدا عن طريق مقارنة كل عنصر بالمجموعة التي ينتمي اليها بتاريخ معي، وذلك بهدف تحويل العلاقات الى علاقات نسبية لمعرفة نسبة كل عنصر من العناصر.

2- التحليل الأفقي: ويتم من خلاله مقارنة الأرقام الموجودة في القوائم المالية للشركة مع بعضها البعض ولعدد من الفترات المالية المتتالية، بحيث يتم اعتماد سنة تاريخية تكون سنة الأساس وتتم مقارنة السنوات التالية بسنة الأساس.

3- التحليل المالي الشامل: ويتم من خلال هذا التحليل القيام بتحليل أعمال وأنشطة الشركة ومركزها المالي بشكل شامل لجميع أعمال الشركة ضمن فترة محددة.

4- التحليل المالي الجزئي: هذا التحليل يعتمد على تحليل جزء معين من أنشطة الشركة، مثل تحليل رأس المال الثابت، أو تحليل مصادر التمويل طويلة الأجل، أو تحليل القدرة على السداد.

5.3.1.2. أنواع النسب المالية والمؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي:

تعتبر النسب المالية الركيزة أساسية في عملية التحليل المالي والتي لا يمكن استخدامها إلا بعمل مقارنة بين النسب مع بعضها بعض او نسب السنة الحالية مع السنوات سابقة ومقارنتها مع النسب النموذجية الموضوعة من جهة الشركة، أو القطاعات العاملة في نفس المجال، وتختلف أنواع المؤشرات المالية حسب أنشطة الشركة وخبرة المحلل والهدف من التحليل، كما تعتمد دقة هذه المؤشرات المالية على سلامة الفروض و المبادئ العملية , ولذلك يجب أن تتمتع

هذه الفروض بالمرونة الكافية لمواجهة المتغيرات الداخلية والخارجية، ولذلك يجب أن تتغير باستمرار من فترة إلى فترة أو كل عدة سنوات.

ويمكن تقسيم النسب المالية الى خمسة أقسام رئيسية على النحو التالي:

1- نسب الربحية.

2- نسب النشاط.

3- نسب المديونية.

4- نسب السوق.

واعتمد الباحث في الدراسة الحالية على نسب الربحية في قياس تحسين الأداء المالي وهي: (نسبة الدخل-الإيرادات، نسبة العائد على السهم، نسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة العائد على الأصول) (نديم، 2013).

4.1.2 مدونة الحوكمة الفلسطينية

تنطبق قواعد الحوكمة على الشركات التي تتضوي تحت إشراف هيئة سوق رأس المال ورقابتها، وعليه تسري مدونة حوكمة الشركات على الشركات المسامة العامة (المدرجة وغير المدرجة)، وسوق فلسطين للأوراق المالية، وشركات الرهن العقاري، وشركات التأجير التمويلي، وشركات الأوراق المالية، مع الإشارة إلى ضرورة مراعاة مبادئ الحوكمة الصادرة لقطاعات معينة عن الجهات الرقابية المختصة عند متابعة تطبيق الشركات ذات العلاقة لهذه المدونة.

1.4.1.2 أهداف مدونة الحوكمة

قسمت مدونة حوكمة الشركات أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها إلى مستويات عدة:

1. على مستوى الشركة: تهدف إلى تحسين نوعية ممارسات مجلس الإدارة، وتحسين

أداء الشركات، ورفع القدرة على المنافسة، ورفع قيمة الشركة وتعزيز ثقة أصحاب

المصالح الآخرين في الشركة.

2. على مستوى الاقتصاد بشكل عام: تهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري، وتفعيل

أداء السوق المالي وتوسيعه، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، من خلال رفع ثقة

المتعاملين بالشركة، وتعزيز قدرة البلد على مواجهة الأخطار (هيئة سوق رأس

المال الفلسطينية، 2012).

3. لجنة التدقيق: يشكل المجلس لجنة التدقيق من أجل ضمان شفافية حسابات

الشركة وإعلام المساهمين أصحاب المصالح الآخرين بحجم المخاطر التي تواجه

الشركة.

2.4.1.2 قواعد مدونة حوكمة الشركات الفلسطينية:

تم الاسترشاد في إعداد المدونة بمبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية الدولية (OECD)، بالإضافة إلى مدونات أخرى لحوكمة الشركات تم

وضعها على الصعيدين الدولي والإقليمي، وتضمنت المدونة قواعد تعالج الجوانب الأساسية

لحوكمة الشركات وفقاً للتعريف الواسع، والمتمثلة بالمبادئ التالية (هيئة سوق رأس المال

الفلسطينية، 2012):

1. اجتماعات الهيئة العامة: يعرض المحور الأول ثلاثة عشرة فقرة، استند سبعة منها إلى قانون بينما الستة الأخرى بقيت ضمن إطار التعليمات غير الملزمة.

2. حقوق المساهمين المتكافئة: إن قواعد الحوكمة المنطوية تحت هذا البند كلها تتفق مع نص قانوني، وهي تكمن في القدرة على استقطاب المستثمرين، مما يضمن سيولة في السوق المالي، ولهذا تركز قواعد الحوكمة على حماية حقوق المساهمين من خلال وضع الضوابط والآليات التي تحقق للمساهمين المعاملة المتكافئة والتمتع بحقوق الملكية والوقوف على كافة المعلومات عن الشركة وتوفير حقوق التصويت والمشاركة بالتغيرات الجوهرية في الشركة

3. إدارة الشركة: على نقيض لما جاء في المحور الثاني، فقد استندت ثلاثة عشرة فقرة في مجال إدارة الشركة إلى قانون من بين اثنان وأربعون فقرة، مما يشكل مؤشراً واضحاً لضرورة سن التشريعات الملزمة في إطار إدارة الشركات وكانت القوانين موزعة على شقين هم:

أ- مجلس الإدارة.

ب- الإدارة التنفيذية.

4. التدقيق: بالرغم من أهمية هذا الموضوع لضمان الشفافية، والنزاهة في الشركات؛ وخاصة المساهمة العامة والدرجة في السوق المالي، نجد أن هناك ستة بنود مستندة إلى قانون، بينما هناك ثمانية بنود لا تتعدى صيغة النصيحة في إلزامها وتتضمن قواعد التدقيق عدة محاور هم:

أ- لجنة التدقيق.

ب- إدارة التدقيق الداخلي.

ت- مدقق الحسابات الخارجي.

5. الإفصاح والشفافية: بالرغم من أهمية الإفصاح و الشفافية في تطبيق حوكمة الشركات إلا أن مدونة حوكمة الشركات تشير إلى المبدأين بشكل مقتضب، وتبرز أهمية الإفصاح المحاسبي في الفهم السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي والإداري وحقوق الملكية والرقابة على الشركة، بما يمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أسس عقلانية، حيث يساعد الإفصاح والشفافية على اجتذاب رؤوس أموال والحفاظ على حقوق المساهمين مما يؤدي إلى زيادة الثقة بينهم وبين مجلس الإدارة، وعلى العكس من ذلك فإن ضعف الإفصاح المحاسبي والشفافية يؤدي إلى غياب نزاهة السوق وإلى ممارسة سلوك غير أخلاقي مما يزيد من التكلفة ويؤثر على الأرباح.

6. أصحاب المصالح الآخرين في الشركة: إن هذا المحور في المبادئ يعنى بأصحاب المصالح؛ من الموظفين، والمتعاقدين، والموردين، وكل من له منفعة من المتعاملين مع الشركة، إن هذا المحور من القواعد شمل ثمانية بنود استند خمسة منها إلى قانون.

2.2 الدراسات السابقة

1.2.2 الدراسات العربية:

1- دراسة (شبيطة والشنطاوي، 2019) بعنوان: أثر خصائص لجان التدقيق على كفاءة رأس

المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر خصائص لجان التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية وكانت متغيرات الدراسة كما يلي بالنسبة للمتغير المستقل خصائص لجان التدقيق اما المتغير التابع فهو كفاءة رأس المال الفكري تمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية الأردنية اما عينة البحث فكانت (12) بنك من البنوك التجارية الأردنية المقيدة ببورصة عمان وقد تم جمع المعلومات من خلال تحليل التقارير المالية لهذه البنوك المتتوالفة في عينة البحث واعتمدت الدراسة في اسلوب التحليل المنهج الوصفي التحليلي كما تم استخدام مدخل بيانات السلاسل زمنياً المقطعية ونموذج الانحدار المشترك وخلصت نتائج الدراسة الى ارتفاع معدل كفاءة رأس المال الفكري لدى البنوك التجارية الأردنية كما تبين ان البنوك التجارية الأردنية تحقق متطلبات التعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسة للبنوك الصادرة عام 2016 فيما يتعلق بتشكيل لجان التدقيق وكما بينت ان لجان التدقيق تؤثر ايجاباً على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية وتمثل توصيات البحث في حث البنوك وأصحاب المصالح على الاهتمام برأس المال الفكري ومكوناته والى تبني منهجية محددة تتعلق رأس المال الفكري ومكوناته.

2- دراسة (الحمود واخرون، 2018) بعنوان: أثر خصائص لجان التدقيق على الإفصاح عن

المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

هدفت الدراسة للكشف عن اثر خصائص لجان التدقيق على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية وكانت متغيرات الدراسة المتغير المستقل خصائص لجان التدقيق اما المتغير التابع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية والبالغ عددها (200) شركة وتضمنت عينة الدراسة جميع الشركات الصناعية والشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ما بين (2014-2016) والبالغ عددها (95) شركة صناعية و (46) شركة خدمية وقد تم جمع البيانات من خلال التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة المتوفرة في الموقع الالكتروني لبورصة عمان للأوراق المالية واما بالنسبة لأسلوب التحليل الذي اعتمدته الدراسة فقد اعتمدت على نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية وخلصت الدراسة الى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من: مؤشر خصائص لجان التدقيق ,استقلالية أعضاء لجان التدقيق ,اجتماعات لجان التدقيق ,وملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية ,في حين تبين عدم وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من : حجم لجان التدقيق ,الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة.

3- دراسة عز الدين (2017) بعنوان: "أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية"

هدفت الدراسة الى دراسة أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية العاملة في مصر , وتمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية العاملة في مصر وعددها 43 بنك , وكانت عينة الدراسة مكونة من 27 بنك منهم 12 بنك مقيد بالبورصة المصرية, وجمعت البيانات من القوائم المالية لهذه البنوك وتحليلها باستخدام أسلوب تحليل المحتوى اليدوي , وخلصت الدراسة الى وجود ارتباط إيجابي قوي بين مستوى الإفصاح عن المخاطر ووجود خبرة مالية لأعضاء لجنة التدقيق وأثر إيجابي متوسط لحجم اللجنة المناسب وأثر إيجابي ضعيف للاستقلالية، بينما كان هنالك أثر سلبي لعدد مرات الاجتماع المناسب، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بفعالية لجنة المراجعة مما لها من تأثير على تحسين مستوى الإفصاح عن المخاطر.

4- دراسة أبو عودة (2017) بعنوان: "مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين"

هدفت الدراسة الى قياس قدرة النسب المالية على تحسين نوعية معلومات القوائم المالية لزيادة القدرة على تقييم أداء الشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين، كما وهدفت الى التعرف على آليات وأساليب التحليل المالي وتطبيقها على القوائم المالية لمجموعة الاتصالات الفلسطينية للتعرف على اهم المؤشرات التي تساعد في فهم وقراءة القوائم المالية، ودراسة دور التحليل المالي في تقييم كفاءة إدارة الشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين. ولتحقيق هذه الأهداف تم جمع القوائم المالية لمجموعة الاتصالات الفلسطينية عن الفترة 2011-2015م، وتطبيق التحليل المالي الرأسي، والافقي، والتحليل باستخدام النسب المالية

على هذه القوائم، ودراسة أثر مخرجات هذه النسب على متوسط سعر الاغلاق لسهم مجموعة الاتصالات الفلسطينية - كمؤشر على تحسن نوعية معلومات القوائم المالية لزيادة القدرة على تقييم أداء هذه الشركة، ولقد كان من اهم النتائج انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنسب المالية في تحديد سعر الاغلاق للسهم في السوق، أي ان استخدام هذه النسب يؤدي الى تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين.

5- دراسة رحومة (2016) بعنوان: "دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي لشركات

التأمين-دراسة حالة للشركة الجزائرية للتأمين"

هدفت الدراسة الى معرفة دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للشركة الجزائرية للتأمينات، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي للإجابة على إشكالية البحث، وخلصت الدراسة الى انه من أهم وظائف المراجع الداخلي ان يقوم بتقديم الاقتراحات والنصائح للإدارة لتصحيح الأخطاء، وبناءا على ذلك اوصت الدراسة بضرورة مساهمة المراجع الداخلي في تحقيق أهداف الشركة، وعدم الاكتفاء فقط باكتشاف الغش والأخطاء , وأن على الإدارة منح المراجع الداخلي الاستقلالية التامة للمساهمة في تحقيق الأهداف المرجوة.

6- دراسة حسين (2015) بعنوان: "أثر لجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في

الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"

هدفت الدراسة إلى بيان أثر لجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان, وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للعام (2014) والبالغ عددها (73) شركة، أما عينة الدراسة فقد شملت الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للعام (2014) والتي يزيد رأس مالها عن (5) مليون دينار، والبالغ

عددها (51) شركة, ولتحقيق أهداف الدراسة أُستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لضوابط تشكيل لجنة التدقيق (حجم لجنة التدقيق؛ استقلالية لجنة التدقيق؛ خبرة ومعرفة لجنة التدقيق؛ عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق) على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة بورصة عمان , وبناءا على ذلك توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بلجنة التدقيق .

7- دراسة البطوش (2015) بعنوان: "دور لجنة التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي

لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية"

هدفت الدراسة الى معرفة دور لجنة التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات وهي فئة أعضاء لجنة التدقيق وفئة موظفي دوائر التدقيق الداخلي وفئة محايدة تشمل مدققين خارجيين ومدراء أو من ينوب عنهم ومدراء ماليين ورؤساء أقسام ، واشتملت عينة الدراسة على عينات قصدية من مجتمع الدراسة حيث قام الباحث بتوزيع (60) استبانة استرد (52) استبانة منها، وخلصت الدراسة الى انه يوجد علاقة مرتفعة بين دور لجنة التدقيق وتحسين كفاءة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية، وبناءا على ذلك أوصت الدراسة بضرورة الزام شركات الكهرباء الأردنية بصفة خاصة وجميع الشركات الأردنية بصفة عامة بنشر تقرير مستقل عن إدارة المخاطر، ورفد دوائر التدقيق الداخلي بالكفاءات المؤهلة خاصة من حملة الشهادات المهنية.

8- دراسة محمد (2013) بعنوان: "دور لجنة التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات

المساهمة السورية"

هدفت هذه الدراسة الى البحث في دور لجنة التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ، وتألف مجتمع البحث من أعضاء لجنة التدقيق في الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للعام 2011 ومدقي الحسابات الخارجيين المعتمدين لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية لذات العام اللذين يتخذون من دمشق مقراً رئيسياً لعملهم، وقد وزعت (38) استبانة على أعضاء لجنة التدقيق استرد منها (33) استبانة وتم توزيع (40) استبانة على مدقي الحسابات استلمت منها (32) استبانة، وكانت نتائج الدراسة اجماع افراد عينتي البحث أن ضوابط تشكيل لجنة التدقيق تؤثر في الحد من الاحتيال وأهمها استقلالية لجنة التدقيق والخبرة المالية وسنوات الخبرة وتنوع الخبرات لأعضاء لجنة التدقيق، وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على ضوابط تشكيل لجنة التدقيق ولا سيما الاستقلالية والخبرة المالية، وضرورة قيام الشركات التي لا يوجد لديها لجنة تدقيق بتشكيل لجنة تدقيق وضرورة الإفصاح عن أعمال لجنة التدقيق في التقارير السنوية للشركات.

9- دراسة قديح (2013) بعنوان: "أثر خصائص لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية"

هدفت الدراسة الى معرفة أثر خصائص لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق هدفها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف المدرجة في بورصة فلسطين وعددها (7) مصارف ،وعينة الدراسة فقد تكونت من جميع المصارف مجتمع الدراسة ولم يتم استبعاد أي منها، وكانت النتائج أن العلاقة عكسية بين كلا عدد أعضاء لجنة التدقيق واستقلالية لجنة التدقيق وجودة

التقارير المالية، وأن العلاقة طردية بين نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية وعدم وجود اثر لكل من المؤهل المالي وعدد الاجتماعات السنوية للجنة التدقيق مع جودة التقارير المالية، وبناءا على ذلك توصي الدراية بضرورة الاهتمام بخصائص لجنة المراجعة نظرا لأهميتها للوصول الى تقارير مالية ذات جودة .

10- دراسة أبو الهيجاء والحايك (2013) بعنوان: "أثر خصائص لجنة التدقيق على

العوائد غير العادية للأسهم في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"

هدفت الدراسة الى بيان أثر خصائص لجنة التدقيق على العوائد غير العادية للأسهم في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية ، وتم جمع البيانات اللازمة لإجراء هذه الدراسة من التقارير المالية السنوية المدققة للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية ، وطبقت الدراسة على (62) شركة ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الاستقلالية والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق والعوائد غير العادية للأسهم، ووجود علاقة عكسية بين عدد اجتماعات اللجنة وبين العوائد غير العادية للأسهم، وعدم وجود أثر لعدد أعضاء لجنة التدقيق والعوائد غير العادية للأسهم، وأوصت الدراسة بضرورة تدعيم استقلالية لجنة التدقيق لتمكينها من القيام بالدور المنوط بها وعلى اكمل وجه وبما يتوافق مع قانون الشركات الأردني ، وضرورة قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمراعاة وجود الخبرة المحاسبية والمالية عند تشكيل لجنة التدقيق.

11- دراسة الصوص (2012) بعنوان: "مدى فاعلية دور لجنة التدقيق في دعم آليات

التدقيق الداخلي والخارجي: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية دور لجنة التدقيق في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف العاملة في فلسطين ، ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدراسة

المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المكون من مدقي الحسابات الداخليين وعددهم (57) ومدقي الحسابات الخارجيين وعددهم (25) ومفتشي سلطة النقد الفلسطينية وعددهم (20)، وكان من أهم نتائج الدراسة أنه يتوفر بشكل عام في أعضاء لجنة التدقيق الخصائص اللازمة لممارسة دورها بفعالية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي ، مع وجود التزام إلى حد ما بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة حسب اللوائح والتعليمات ، وعليه توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بخصائص لجنة التدقيق.

12- دراسة حمدان وآخرون (2012) بعنوان: "دور لجنة التدقيق في استمرار الأرباح كدليل على جودتها: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"

هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع خصائص لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ثم البحث في أثرها على جودة الأرباح والمعبر عنها باستمرارية الأرباح في المستقبل، شملت العينة على (50) شركة من القطاع الصناعي المدرجة في سوق عمان المالي ، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وتحسين جودة الأرباح، كما تبين وجود علاقة سلبية بين ملكية الأعضاء في لجنة التدقيق لأسهم الشركة على تحسين جودة الأرباح، وفي ذات الوقت لم يكن لبقية خصائص لجنة التدقيق وهي: حجم لجنة التدقيق، واستقلال الأعضاء، والخبرة المالية لأعضائها أي تأثير في تحسين جودة الأرباح.

13- دراسة أحمد (2011) بعنوان: "دور لجنة التدقيق كأحد دعائم الحوكمة في تحسين

جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور لجنة التدقيق في تحسين جودة التقارير المالية في جمهورية مصر العربية ، ولتحقيق هذا الهدف تم استقراء الدراسات المختلفة المرتبطة بكل من الحوكمة ولجنة التدقيق والتقارير المالية، إذ تم جمع بيانات شركات صناعة الأدوية وعددها (10) شركات من مجموع (13) شركة ، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي لكل من استقلالية أعضاء لجنة التدقيق وحجمها والخبرة المالية لأعضائها في تقرير التدقيق الخارجية ، وأنه لا يوجد أي تأثير لعدد مرات اجتماع اللجنة في جودة التقارير المالية.

2.2.2. الدراسات الأجنبية:

1- دراسة عباسي وآخرون (Abbasi et al., 2020) بعنوان:

Audit committees, female directors and the types of female and male financial experts: Further evidence

هدفت الدراسة التعرف إلى أثر أعضاء لجنة التدقيق من الإناث على جودة التدقيق، بالإضافة إلى فحص أثر الخبرة المحاسبية والغير محاسبية لدى أعضاء لجنة التدقيق من الإناث على جودة التدقيق، حيث تكون مجتمع الدراسة من (350) شركة غير مالية مدرجة في بورصة فايننشال تايمز من العام 2009 وحتى العام 2017. وتم الاعتماد على منهج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية لتحقيق أهداف الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك أثر إيجابي للمديرات والإناث اللواتي لديهن خبرة المحاسبية في لجنة المراجعة على جودة التدقيق. كما أوصت الدراسة على زيادة عدد الإناث اللواتي لديهن خبرة في مجال المحاسبة في لجان التدقيق، لما لذلك من أثر على جودة التدقيق.

2- دراسة سيدريك وآخرون (Cedric et al., 2018) بعنوان:

Audit committees' independence and the information content of earnings announcements in Western Europe.

هدفت هذه الدراسة الى تحليل اثر استقلالية لجنة التدقيق على تحسين مصداقية الارباح المعلنة في السوق المالي، ولقد تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية من الشركات الموجودة في اوربا الغربية والتي بلغت 15 شركة في الفترة بين (2006-2014)، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من اجل تحقيق اهداف الدراسة ، وتم قياس استقلالية لجنة التدقيق من خلال حساب نسبة الاعضاء المستقلين بلجنة التدقيق، وتم استخدام الاستبانة والتقارير المالية كأداة لجمع المعلومات، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود اثر لاستقلالية لجنة التدقيق على تحسين مصداقية الارباح المعلنة في شركات اوربا الغربية ، وبناءا على ذلك توصي الدراسة بأهمية استقلالية لجنة التدقيق لدورها الكبير في تحسين مصداقية الارباح المعلنة .

3- دراسة قدري وسوليفان (Chaudhry and O'Sullivan, 2017) بعنوان:

The impact of audit committee expertise on audit quality: Evidence from UK audit fees.

هدفت هذه الدراسة الى تحليل اثر الخبرة المالية للجنة التدقيق على جودة التدقيق، ولقد تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية من الشركات الموجودة في المملكة المتحدة ، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من اجل تحقيق اهداف الدراسة، وتم ربط الخبرة المالية للجنة التدقيق بألعاب التدقيق، وتم استخدام الاستبانة والتقارير المالية كأداة لجمع المعلومات، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود اثر للخبرة المالية للجنة التدقيق على جودة التدقيق في شركات المملكة المتحدة حيث ان ثلاثة ارباع من اعضاء لجنة التدقيق لديهم خبرة مالية الا انهم يعانون

من الضعف من الناحية المحاسبية، وبناء على ذلك توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بخبرة لجنة التدقيق من الناحية المحاسبية لأثرها المهم على جودة التدقيق .

4- دراسة جارسيا وآخرون (Garcia et al., 2013) بعنوان:

Audit Committee and Internal Audit and the Quality of Earnings: Empirical Evidence from Spanish Companies.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق ووظيفة لجنة التدقيق وإدارة الأرباح، حيث تكون مجتمع الدراسة من (127) شركة، أما عينة الدراسة فقد شملت البيانات المالية لـ(108) شركة إسبانية مسجلة في سوق مدريد للأوراق المالية، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة سلبية بين حجم وعدد اجتماعات لجنة التدقيق والتلاعب بالأرباح، وبناءً على ذلك توصي الدراسة بزيادة عدد أعضاء لجنة التدقيق وعدد اجتماعاتهم نظراً لعلاقتهم السلبية مع التلاعب بالأرباح .

5- دراسة زامان وسارينز (Zaman & Sarens, 2013) بعنوان:

Informal Interactions between Audit Committees and Internal Audit Functions: Exploratory Evidence and Directions for Future Research

هدفت الدراسة إلى معرفة التفاعل غير الرسمي بين لجنة التدقيق ووظائف التدقيق الداخلي، حيث تم توزيع استبانة على (672) من مديري التدقيق في الشركات البريطانية المسجلة في السوق المالي البريطاني، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحقيق أهداف الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود تفاعل غير رسمي بين لجنة التدقيق ووظائف التدقيق الداخلي، إضافة إلى أن التفاعلات غير الرسمي بين لجنة التدقيق ترتبط بشكل إيجابي مع استقلالية لجنة التدقيق وخبرة ومعرفة لجنة التدقيق وجودة التدقيق

الداخلي, وعليه توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالتفاعلات غير الرسمية بين أعضاء لجنة التدقيق .

6- دراسة آير وآخرون (Ayer et al., 2013) بعنوان:

Characteristics of Audit Committee Financial Experts: An Empirical Study

هدفت الدراسة إلى اختبار خصائص ومؤهلات لجنة التدقيق كخبراء ماليين, حيث تكونت عينة الدراسة من (167) عضو لجنة تدقيق من العاملين في الشركات العامة الأمريكية, وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأغراض تحقيق أهداف الدراسة, ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المؤهلات العلمية والخبرة يعدان قيمة إيجابية لمجلس الإدارة عند اختيار أعضاء لجنة التدقيق وفقاً للخبراء الماليين, وعليه توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بمؤهلات لجنة التدقيق وخاصة المالية منها .

7- دراسة عادل وميسا (Adel & Maissa, 2013) بعنوان:

Interaction between Audit Committee and Internal Audit: Evidence from Tunisia

هدفت الدراسة إلى بيان التفاعل بين لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي , بالإضافة إلى بيان أثر خصائص لجنة التدقيق على هذا التفاعل , حيث أجريت الدراسة في تونس, وتكونت عينة الدراسة من (50) مدقق داخلي يعملون في الشركات التونسية, وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي, وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات , ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن خبرة لجنة التدقيق وعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق تؤثر بشكل إيجابي على تفاعل لجنة التدقيق مع التدقيق الداخلي, وأن حجم لجنة التدقيق تؤثر بشكل سلبي على هذا

التفاعل, وبناءا على ذلك توصي الدراسة بالاهتمام بخصائص لجنة التدقيق وان يكون هناك تفاعل جيد بينها وبين التدقيق الداخلي .

8- دراسة نيلسون وديفي (Nelson & Devi, 2011) بعنوان:

" Audit Committee Experts and Earnings Quality"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين خبرة لجنة التدقيق وجودة الأرباح، حيث تكونت عينة الدراسة من (300) شركة في المغرب والتي تعتبر الأكبر من حيث رأس المال، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن وجود خبراء غير محاسبين وخبراء محاسبين مهم للحد من ممارسة إدارة الأرباح، وعليه توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق.

9- دراسة ثيروفادي وهوانج (Thiruvadi & Huang, 2011) بعنوان

"Audit Committee Gender Differences and Earnings Management"

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تنوع جنس لجنة التدقيق على جودة الأرباح ، حيث تكونت عينة الدراسة من (320) شركة من S&P Small Cap 600، وقد اعتمد الباحثان في تحقيق اهداف الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود الجنس الانثوي بلجنة التدقيق له دور إيجابي في الحد من إدارة الأرباح من خلال الزيادة السلبية (انخفاض الدخل) للمستحقات التقديرية، وعليه توصي الدراسة بضرورة التنوع بجنس أعضاء لجنة التدقيق .

10- دراسة لوهي وآخرون (Luohe, et., al., 2008) بعنوان:

11-Board Monitoring, Audit Committee Effectiveness, and Financial Reporting Quality: Review and Synthesis of Empirical Evidence

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور المهم للمتغيرات الخاصة بحوكمة الشركات ودورها في تحسين السمات المختلفة لجودة التقارير المالية في كندا ، حيث أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من (50) شركة مدرجة في البورصة ، وقد تم تحليل بيانات الدراسة من خلال نموذج الانحدار المتعدد، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة استقلالية مجلس الإدارة هي الرادع الأكثر فاعلية لتخفيض التقارير المالية المضللة، وكذلك استقلالية لجنة التدقيق غير مرتبطة بتخفيض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الأوروبية، ولكي تكون لجنة التدقيق فعالة يجب أن تتصف بالنشاط والخبرة والاستقلالية الكاملة ، وعلى ذلك توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بكافة المتغيرات المرتبطة بحوكمة الشركات والتي من أهمها الاستقلالية والخبرة للجنة التدقيق نظراً لأثرها الايجابي على جودة التقارير المالية .

3.2.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة، تبين أن بعضها تناول دور لجنة المراجعة والتدقيق في تحسين الأداء المالي للشركات كدراسة الشرع (2017)، ورحومة (2016)، والبطوش (2015)، ومحمد (2013)، والصوص (2012)، وأحمد (2011)، وبعضها تناول أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة البيانات المالية، كدراسة عز الدين (2017)، ودراسة حسين (2015)، ودراسة أبو الهيجاء وآخرون (2018)، ودراسة قديح (2013)، ودراسة إنعام وآخرون (Inaam et al., 2012)، ودراسة ستيوات ومونرو (Stewart and Munro, 2007).

وتأتي الدراسة الحالية لمعرفة مدى الالتزام بتطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق وأثرها على جودة البيانات المالية وتحسين الأداء المالي: (الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين ضمن البنوك-شركات التأمين)، حيث استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة الإطار النظري، وبناء أداة الدراسة، وفي المنهج المستخدم.

وتأتي هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة من أجل الوقوف على ما هو إيجابي وفعال في أثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة البيانات المالية وتحسين الأداء المالي، وتطويره والمضي به قدماً للأمام، وتعديل وتقويم ومعالجة ما هو سلبي من أجل النهوض به من جديد وإعادة وضعه على الطريق القيم من جديد مرةً أخرى.

واتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في كونها تبحث في خصائص لجنة التدقيق والمراجعة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كون الدراسات السابقة جزء منها بحث أثر خصائص لجنة التدقيق والمراجعة على جودة البيانات المالية، والجزء الآخر بحث في أثر خصائص التدقيق والمراجعة على الأداء المالي، بينما الدراسة الحالية بحثت في أثر خصائص لجنة التدقيق والمراجعة على جودة البيانات المالية وتحسين الأداء المالي للبنوك الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

-اعتمدت هذه الدراسة على الاستبيانات، وعلى المصادر الأولية في جمع بياناتها من مصادرها

الرئيسية.

-قامت هذه الدراسة بإجراء دراسة للاستبانات التي طبقت على العاملين في التدقيق الخارجي، كذلك تمت دراسة القوائم المالية للبنوك وشركات التأمين قبل وبعد تطبيق لجان المراجعة والتدقيق من خلال تحليل للبيانات المالية للبنوك وشركات التأمين، ومن ثم استخدمت نتائج هذا التحليل كمدخلات في التحليل الاحصائي لقياس أثر تطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

الفصل الثالث

طريقة وإجراءات الدراسة

1.3 مقدمة

تتأول هذا الفصل وصفاً كاملاً ومفصلاً لطريقة وإجراءات الدراسة التي قام بها الباحث لتنفيذ هذه الدراسة وشمل وصف منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، أداة الدراسة، صدق الأداة، ثبات الأداة، إجراءات الدراسة، والتحليل الإحصائي.

2.3 منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة في الوقت الحاضر وكما هي في الواقع، وهو المنهج المناسب والأفضل لمثل هذه الدراسات.

3.3 طرق جمع البيانات:

تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية التحليلية، لذا فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره أنسب المناهج البحثية لدراستنا والتي تهدف إلى معرفة أثر تطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية وتحسين الأداء المالي في المؤسسات المالية.

ولقد اعتمد الباحث هي جمعه للبيانات اللازمة لهذه الدراسة على المصادر التالية:

1- الأدبيات والمراجع والدوريات والنشرات والتقارير التي تحدثت عن موضوع الدراسة فيما

يتعلق بخصائص لجنة المراجعة والتدقيق، والمعلومات المالية، والأداء المالي.

2- البيانات التي تم جمعها من خلال توزيع استبانة على عينة من العاملين في التدقيق

الخارجي.

3- البيانات الواردة في التقارير المالية السنوية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، والنشرات

الإحصائية الصادرة عن بورصة فلسطين، والبنوك محل الدراسة خلال الفترة من (2007-

2018).

4- البيانات الواردة في التقارير المالية السنوية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين،

والنشرات الإحصائية الصادرة عن بورصة فلسطين.

4.3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من العاملين في التدقيق الخارجي في الشركات التي تقوم بتدقيق المؤسسات

المالية محل الدراسة والبالغ عددهم (100)، كذلك تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك

المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (6) بنوك، وتكون من جميع شركات التأمين المدرجة

في بورصة فلسطين والبالغ عددها (7) شركات.

5.3 عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (52) من العاملين في التدقيق الخارجي، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية

القصدية، والجدول (1.3) يوضح خصائص العينة الديموغرافية. كما تكونت العينة من معلومات

مالية لـ (5) بنوك حيث تم استثناء البنك الوطني حيث قام بتأسيس لجنة المراجعة سنة 2012 وهي نفس السنة التي تحول بها من بنك الرفاه للتمويل الصغير الى البنك الوطني مما أحدث تغييرات جوهرية في قوائمه المالية، أنظر ملحق (3)، كذلك تكونت العينة من معلومات مالية لـ (4) شركات تأمين، حيث تم استثناء شركات التأمين التي لا تعمل بلجان المراجعة والتدقيق، أنظر ملحق رقم (4).

جدول (1.3): خصائص عينة المدققين الديموغرافية

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة %
المؤهل العلمي	بكالوريوس	41	78.8
	دراسات عليا	11	21.2
	المجموع	52	100.0
الشهادات المهنية	CPA	24	46.2
	CMA	8	15.4
	IACPA	6	11.5
	PCPA	14	26.9
	المجموع	52	100.0
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	32	61.5
	5-10 سنوات	9	17.3
	أكثر من 10 سنوات	11	21.2
	المجموع	52	100.0
المنصب الوظيفي	مدير تدقيق خارجي	11	21.2
	مدقق خارجي رئيسي	19	36.5
	مساعد مدقق خارجي رئيسي	22	42.3
	المجموع	52	100.0

6.3 صدق أداة الدراسة

1.6.3. صدق الاتساق الداخلي لمحور خصائص لجنة المراجعة والتدقيق:

تم التحقق من صدق الأداة بحساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لفقرات

كل مجال مع الدرجة الكلية للمجال، وذلك كما هو واضح في الجدول (2.3).

جدول (2.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات المجال مع الدرجة الكلية للمجال.

الرقم	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون (r)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
أولاً: استقلالية لجنة التدقيق			
1.	يتمتع أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق باستقلالية وحيادية في المؤسسات المالية محل التدقيق	0.61**	0.000
2.	جميع أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق ليس لهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع الشركة أو لحسابها	0.66**	0.000
3.	جميع أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق ليسوا من المستشارين الفنيين للشركة أو مقدمي خدمة باستمرار	0.68**	0.000
4.	غالبا ما يكون رئيس مجلس إدارة الشركة عضو في لجنة المراجعة والتدقيق	0.61**	0.000
ثانياً: عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق			
5.	لجنة المراجعة والتدقيق في الشركة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء	0.66**	0.000
6.	يتم تقييم تشكيل المراجعة ولجنة التدقيق في الشركة بشكل دوري للتحقق من كفاية عدد أعضاء اللجنة	0.68**	0.000
7.	يكون من بين أعضاء لجنة التدقيق عضو غير مساهم ان وجد	0.73**	0.000
ثالثاً: الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق			
8.	أحد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق في المؤسسات محل التدقيق لديه الخبرة في الشؤون المالية والمحاسبية	0.59**	0.000
9.	إذا لم يتوفر عضو ذات خبرة مالية ومحاسبية تقوم الشركة بتعيينه من خارج الشركة كعضو لجنة تدقيق	0.74**	0.000
10.	أحد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق لديه خبرات متنوعة ذات صلة بالعمل المالي والرقابي	0.76**	0.000
رابعاً: ملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم			
11.	جميع أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق ليس لهم حصة مسيطرة في المجلس	0.73**	0.000
12.	يوجد أقرباء مباشرين لأعضاء لجنة المراجعة والتدقيق لديهم حصة مسيطرة في المؤسسات محل التدقيق	0.81**	0.000

** دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.05$)

تشير المعطيات الواردة في الجدول (2.3) إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط فقرات كل مجال مع

الدرجة الكلية للمجال دالة إحصائياً، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي لفقرات كل مجال من

مجالات خصائص لجنة المراجعة والتدقيق، وهذا بالتالي يعبر عن صدق فقرات الأداة في قياس ما صيغت من أجل قياسه.

وللتحقق من ذلك قام الباحث بحساب معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية لكل مجال مع الدرجة الكلية لمحور خصائص لجنة المراجعة والتدقيق والجدول رقم (3.3) يوضح ذلك.

جدول (3.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط درجة كل مجال من مع الدرجة الكلية لمحور خصائص لجنة المراجعة والتدقيق.

الرقم	المجال	معامل ارتباط بيرسون (r)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	استقلالية لجنة التدقيق * الدرجة الكلية	0.80**	0.000
2.	عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق * الدرجة الكلية	0.80**	0.000
3.	الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق * الدرجة الكلية	0.90**	0.000
4.	ملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم * الدرجة الكلية	0.85**	0.000

** دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.05$)

تشير المعطيات الواردة في الجدول (3.3) إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط درجة كل مجال من مجالات محور خصائص لجنة المراجعة والتدقيق مع الدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي لفقرات الأداة وأنها تشترك معا في قياس خصائص لجنة المراجعة والتدقيق، على ضوء المقياس الذي تم اعتماده.

2.6.3. صدق الاتساق الداخلي لمحور جودة البيانات المالية:

جدول (4.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات كل المجال مع الدرجة الكلية للمجال.

الرقم	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون (r)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
أولاً: الملائمة			
1.	معدة وفقاً للتشريعات والأنظمة	0.74**	0.000
2.	مستندة لمعايير المحاسبة الدولية	0.77**	0.000
3.	يعتمد عليها في بناء التوقعات والتنبؤات المستقبلية	0.73**	0.000
4.	في وقت ملائم لاتخاذ القرار من قبل للمستخدمين	0.68**	0.000
5.	تلائم متطلبات المستخدمين	0.73**	0.000
ثانياً: التمثيل الصادق			
6.	خالية من التحريفات والتلاعب	0.81**	0.000
7.	غير متحيزة لأي طرف أو مستخدم	0.83**	0.000
8.	تمثل بعدالة الوضع المالي للشركة	0.80**	0.000
9.	تتمتع بالحيادية والشفافية	0.86**	0.000
10.	ذات مصداقية ويمكن الاعتماد عليها باتخاذ القرارات	0.83**	0.000

** دالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$)

تشير المعطيات الواردة في الجدول (4.3) إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط فقرات كل مجال مع الدرجة الكلية للمجال دالة إحصائية، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي لفقرات كل مجال من مجالات جودة البيانات المالية، وهذا بالتالي يعبر عن صدق فقرات كل مجال في قياس ما صيغ من أجل قياسه.

للتحقق من ذلك قام الباحث بحساب معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية لكل مجال مع الدرجة الكلية لمحور جودة البيانات المالية والجدول (5.3) يوضح ذلك.

جدول (5.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط درجة كل مجال مع الدرجة الكلية لمحور جودة البيانات المالية.

الرقم	المحاور	معامل ارتباط بيرسون (ر)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	الملائمة * الدرجة الكلية	0.93**	0.000
2.	التمثيل الصادق * الدرجة الكلية	0.94**	0.000

** دالة إحصائياً عند ($\alpha=0.01$)، * دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط درجة كل مجال من مجالات جودة البيانات المالية مع الدرجة الكلية لجودة البيانات المالية دالة إحصائياً، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي لفقرات الأداة وأنها تشترك معا في قياس جودة البيانات المالية، على ضوء المقياس الذي تم اعتماده.

7.3 ثبات أداة الدراسة

1.7.3. الثبات بطريقة الاتساق الداخلي:

قام الباحث بحساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا، وذلك كما هو موضح في الجدول (6.3).

جدول (6.3): نتائج معامل كرونباخ ألفا لثبات أداة الدراسة

القيمة ألفا	عدد الفقرات	المجال
0.84	4	استقلالية لجنة التدقيق
0.85	3	عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق
0.76	3	الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق
0.72	2	ملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم
0.84	12	الدرجة الكلية لخصائص لجنة المراجعة والتدقيق

المجال	عدد الفقرات	قيمة ألفا
الملائمة	5	0.80
التمثيل الصادق	5	0.84
الدرجة الكلية لجودة البيانات المالية	10	0.86

تشير المعطيات الواردة في الجدول (6.3) أن جميع قيم معاملات ثبات ألفا كرونباخ لجميع مجالات الدراسة وكذلك للدرجة الكلية جيدة، حيث تراوحت قيم معاملات الثبات لمجالات خصائص لجنة المراجعة والتدقيق ما بين (0.72-0.85)، وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ للدرجة الكلية لخصائص لجنة المراجعة والتدقيق (0.84)، وتراوحت معاملات الثبات لمجالات جودة البيانات المالية ما بين (0.80-0.84)، وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ للدرجة الكلية لجودة البيانات المالية (0.86)، مما يشير إلى أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات وقابلة لاعتمادها لتحقيق أهداف الدراسة.

2.7.3. الثبات بطريقة التجزئة النصفية:

تعمل هذه الطريقة على حساب معامل الارتباط بين درجات نصفي المقياس، ويتم تجزئة المقياس إلى نصفين متكافئين، ثم يتم إيجاد مجموع درجات المبحوثين لكل نصف من المقياس، ثم حساب معامل الارتباط بينهما، وتم استخدام معادلة سبيرمان براون للتصحيح، ومعادلة جتمان، وقد توصل الباحث إلى ما يلي:

جدول (7.3) طريقة التجزئة النصفية

المجال	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح لسبيرمان براون
خصائص لجنة المراجعة والتدقيق	12	0.62	0.78
جودة المعلومات المالية	10	0.65	0.81

يتضح من الجدول أن معاملات الارتباط وكذلك معاملات الثبات لكل مجالات الدراسة وكذلك لجميع فقرات الأداة جيدة، مما يشير إلى أن الأداة على درجة عالية من الثبات، وهو يعطى درجة من الثقة عند استخدام الاستبانة كأداة للقياس في البحث الحالي.

8.3 تصحيح المقياس

وزعت درجات الإجابة على فقرات الاستبانة بطريقة ليكرت (Likert) الخماسية، حيث يحصل المستجيب على (5) درجات عندما يجيب (أوافق بشدة)، (4) درجات عندما يجيب (أوافق)، (3) درجات عندما يجيب (أوافق إلى حد ما)، ودرجتان عندما يجيب (لا أوافق)، ودرجة واحدة عندما يجيب (لا أوافق على الإطلاق).

وتم تقسيم طول السلم الخماسي إلى ثلاث فئات لمعرفة درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على مدى تطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق وأثره على جودة البيانات المالية وتحسين الأداء المالي في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، وتم حساب فئات المقياس الخماسي كما يلي:

$$\text{مدى المقياس} = \text{الحد الأعلى للمقياس} - \text{الحد الأدنى للمقياس} = (5-1) = 4$$

$$\text{عدد الفئات} = 3$$

$$\text{طول الفئة} = \text{مدى المقياس} \div \text{عدد الفئات}$$

$$1.33 = 3 \div 4 =$$

بإضافة طول الفئة (1.33) للحد الأدنى لكل فئة نحصل على فئات المتوسطات الحسابية كما هو موضح في الجدول (8.3):

جدول (8.3): فئات المتوسطات الحسابية لتحديد درجة الموافقة

درجة الموافقة	فئات المتوسط الحسابي
قليلة	2.33-1.00
متوسطة	3.67-2.34
كبيرة	5.00-3.68

9.3 متغيرات الدراسة

المتغيرات التصنيفية:

المؤهل العلمي وله مستويان: بكالوريوس ودراسات عليا.

الشهادات المهنية وله أربع مستويات: (PCPA, IACPA, CMA, CPA)

الخبرة العملية وله ثلاث مستويات: أقل من 5 سنوات، (5-10) سنوات، وأكثر من 10 سنوات.

المنصب الوظيفي وله ثلاث مستويات: مدير تدقيق خارجي، مدقق خارجي رئيسي، ومساعد

مدقق خارجي رئيسي.

المتغيرات المستقلة:

1- خصائص لجنة المراجعة وتدقيق وتشمل: (استقلالية لجنة التدقيق، عدد أعضاء لجنة

المراجعة والتدقيق، الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق، ملكية أعضاء لجنة المراجعة

والتدقيق للأسهم).

2- الدخل على الإيرادات، العائد على السهم العادية، العائد على حقوق الملكية، العائد على

الأصول.

المتغيرات التابعة:

1- جودة المعلومات المالية وتشمل: (الملاءمة، التمثيل الصادق)

2- سعر السهم عند الإغلاق.

10.3 الأساليب الإحصائية

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج (SPSS) وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- 1- التكرارات والنسب المئوية.
- 2- المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية.
- 3- اختبار كرونباخ ألفا لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- 4- معامل ارتباط سبيرمان براون لمعرفة ثبات فقرات الأداة.
- 5- معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمعرفة صدق فقرات الاستبانة.
- 6- اختبار الانحدار البسيط والمتعدد.
- 7- اختبار الانحدار التدريجي المتعدد لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.
- 8- استخدام النسب المالية (الدخل-الإيرادات، العائد على السهم العادية، العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول).

وتم حساب النسب المالية حسب المعادلات الآتية:

$$\frac{\text{الدخل}}{\text{الإيرادات}} = \text{الدخل الإيرادات}$$

$$\frac{\text{الدخل}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية}} = \text{العائد على السهم العادية}$$

$$\frac{\text{الدخل}}{\text{معدل حقوق الملكية}} = \text{العائد على حقوق الملكية}$$

$$\frac{\text{الدخل}}{\text{معدل الأصول}} = \text{العائد على الأصول}$$

تم تمثيل معادلة الانحدار بالمعادلة الخطية العامة التالية:

$$Y_i = C_i \pm a_i X_i, I = (1, 2, \dots, n)$$

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

1.4 مقدمة

يتضمن هذا الفصل تحليلاً إحصائياً للبيانات الناتجة عن الدراسة، وذلك من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة، وفحص فرضياتها.

2.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة

السؤال الأول: ما مدى تطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية

في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين؟

للإجابة عن السؤال الأول، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأوزان

النسبية، لأثر تطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية في

المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول (1.4): تم احتساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لأثر تطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
3	جميع أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق ليسوا من المستشارين الفنيين للشركة أو مقدمي خدمة باستمرار	4.46	0.70	89.2	1	كبيرة
1	يتمتع أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق باستقلالية وحيادية في المؤسسات المالية محل التدقيق	4.44	0.78	88.8	2	متوسطة
4	غالبا ما يكون رئيس مجلس إدارة الشركة عضو في لجنة المراجعة والتدقيق	4.35	0.84	87.0	3	كبيرة
2	جميع أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق ليس لهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع الشركة أو لحسابها	4.21	0.75	84.2	4	كبيرة
	الدرجة الكلية لاستقلالية لجنة المراجعة والتدقيق	4.37	0.77	87.4	2	كبيرة
7	يكون من بين أعضاء لجنة التدقيق عضو غير مساهم ان وجد	4.38	0.75	87.6	1	كبيرة
6	يتم تقييم تشكيل المراجعة ولجنة التدقيق في الشركة بشكل دوري للتحقق من كفاية عدد أعضاء اللجنة	4.27	0.93	85.4	2	كبيرة
5	لجنة المراجعة والتدقيق في الشركة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء	4.17	1.06	83.4	3	كبيرة
	الدرجة الكلية لعدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق	4.28	0.91	85.6	3	كبيرة
9	إذا لم يتوفر عضو ذات خبرة مالية ومحاسبية تقوم الشركة بتعيينه من خارج الشركة كعضو لجنة تدقيق	4.27	0.97	85.4	1	كبيرة
10	أحد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق لديه خبرات متنوعة ذات صلة بالعمل المالي والرقابي	3.88	1.15	77.6	2	كبيرة
8	أحد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق في المؤسسات محل التدقيق لديه الخبرة في الشؤون المالية والمحاسبية	3.79	1.11	75.8	3	كبيرة
	الدرجة الكلية للخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق	3.98	1.08	79.6	4	كبيرة
11	جميع أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق ليس لهم حصة مسيطرة في المجلس	4.62	0.57	92.4	1	كبيرة
12	يوجد أقرباء مباشرين لأعضاء لجنة المراجعة والتدقيق لديهم حصة مسيطرة في المؤسسات محل التدقيق	4.52	0.64	90.4	2	كبيرة
	الدرجة الكلية لملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم	4.57	0.60	91.4	1	كبيرة
	الدرجة الكلية لتطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق	4.28	0.85	85.6		كبيرة

يتضح من الجدول (1.4) أن درجة تطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق في المؤسسات

المالية المدرجة في بورصة فلسطين كانت بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي بلغ (4.28) ونسبة

مئوية بلغت (85.6%)، حيث جاءت النتائج كالتالي:

* مجال ملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم جاء في المركز الأول بمتوسط حسابي

(4.57) ونسبة مئوية بلغت (91.4%).

* مجال استقلالية لجنة المراجعة والتدقيق جاء في المركز الثاني بمتوسط حسابي (4.37) وبنسبة مئوية بلغت (87.4%).

* مجال عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق جاء في المركز الثالث بمتوسط حسابي (4.28) وبنسبة مئوية بلغت (85.6%).

* مجال الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق جاء في المركز الرابع بمتوسط حسابي (3.98) وبنسبة مئوية بلغت (79.6%).

السؤال الثاني: ما مستوى جودة المعلومات المالية في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين من وجهة نظر المدققين الخارجيين؟

للإجابة عن هذا السؤال الثاني، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، لمستوى جودة المعلومات المالية في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمستوى جودة المعلومات المالية في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
1	معدة وفقاً للتشريعات والأنظمة	4.58	0.72	91.6	1	كبيرة
5	تلائم متطلبات المستخدمين	4.37	0.89	87.4	2	كبيرة
3	يعتمد عليها في بناء التوقعات والتنبؤات المستقبلية	4.33	0.81	86.6	3	كبيرة
4	في وقت ملائم لاتخاذ القرار من قبل للمستخدمين	4.31	0.88	86.2	4	كبيرة
2	مستندة للمعايير المحاسبية الدولية	4.06	1.04	81.2	5	كبيرة
	الدرجة الكلية للملائمة	4.33	0.87	86.6	2	كبيرة
6	خالية من التحريفات والتلاعب	4.40	0.69	88.0	1	كبيرة
7	غير متحيزة لأي طرف أو مستخدم	4.37	0.60	87.4	2	كبيرة
9	تتمتع بالحيادية والشفافية	4.37	0.71	87.4	2م	كبيرة
10	ذات مصداقية ويمكن الاعتماد عليها باتخاذ القرارات	4.35	0.74	87.0	3	كبيرة
8	تمثل بعدالة الوضع المالي للشركة	4.31	0.64	86.2	4	كبيرة
	الدرجة الكلية للتمثيل الصادق	4.36	0.68	87.2	1	كبيرة
	الدرجة الكلية لجودة البيانات المالية	4.34	0.77	86.8		كبيرة

يتضح من الجدول (2.4) أن مستوى جودة المعلومات المالية في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين كان كبيراً، بمتوسط حسابي (4.34) وبنسبة مئوية بلغت (86.8%)، حيث جاء في المرتبة الأولى مجال التمثيل الصادق بمتوسط حسابي (4.36) وبنسبة مئوية بلغت (87.2%)، تلاها مجال الملائمة بمتوسط حسابي (4.33) وبنسبة مئوية بلغت (86.6%).

السؤال الثالث: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين من وجهة نظر المدققين الخارجيين؟

للإجابة عن السؤال الثالث استخدم الباحث تحليل الانحدار، وقبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، تم إجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار وذلك على النحو التالي: فيما يتعلق بافتراض ضرورة عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة "Multi-Collinearity" قام الباحث بإجراء معامل تضخم التباين، Variance Inflation Factor- VIF، واختبار التباين المسموح به "Tolerance" لكل متغير من المتغيرات المستقلة، والجدول (3.4) يوضح ذلك:

جدول (3.4): اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء

المتغير	التباين المسموح به Tolerance	معامل تقييم التباين (VIF)	معامل الالتواء Skewness
استقلالية لجنة التدقيق	0.38	2.60	0.47
عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق	0.38	2.62	0.05
الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق	0.84	1.19	0.89
ملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم	0.53	1.87	0.49

(الارتباط عالي إذا كان معامل تضخم التباين (VIF) للمتغير يتجاوز (10) وكانت قيمة التباين المسموح به أقل من (0.05))

يشير الجدول (3.4) إلى أن قيمة أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات كانت أقل من (10) وتتراوح بين (1.19-2.62)، كما أن قيمة التباين المسموح به "Tolerance" لجميع المتغيرات كانت

أكبر من (0.05) وتتراوح بين (0.38-0.84)، لذلك يمكن القول أنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بوجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة، كما أن قيمة معامل الالتواء (Skewness) لجميع متغيرات الدراسة كانت أقل من (1) ولذلك يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بالتوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة.

3.4 فحص فرضيات الدراسة

انبثق عن السؤال الثالث الفرضية الرئيسية الأولى الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

للإجابة عن الفرضية السابقة تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد كما هو موضح في الجداول (4.4)، (5.4):

جدول (4.4): نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد لإثبات صلاحية نموذج اختبار الفرضية الرئيسية

الدالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.000*	14.21	1.85	4	7.42	الانحدار
		0.13	47	6.13	مجموع مربعات البواقي
			51	13.55	المجموع

* دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$)

من خلال النتائج الواردة في الجدول (4.4) يتبين ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية حيث بلغت (F) المحسوبة (14.21) وبقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة.

جدول (5.4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية

مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة (ت) المحسوبة	Beta	الخطأ المعياري	B	المتغيرات المستقلة
0.00*	2.97		0.54	1.60	المقدار الثابت
0.84	0.20	0.03	0.13	0.03	استقلالية لجنة التدقيق
0.02*	2.38	0.38	0.10	0.24	عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق
0.00*	4.77	0.51	0.06	0.30	الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق
0.49	0.70	0.09	0.13	0.09	ملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم
معامل الارتباط = 0.74		معامل التحديد = 0.55		معامل التحديد المعدل = 0.51	

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$

يوضح الجدول (5.4) أن المتغيرات المستقلة (عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق، والخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق) هي أكثر أبعاد خصائص لجنة المراجعة والتدقيق تأثيراً في (جودة المعلومات المالية) استناداً إلى قيم (ت) المحسوبة التي بلغت لهذين المتغيرين على الترتيب (2.38، 4.77)، التي هي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (1.96) عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية جزئياً فيما يتعلق (عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق، والخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق)، والقبول بالفرضية البديلة، التي تقر بوجود أثر دال إحصائياً لخصائص لجنة المراجعة والتدقيق (عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق، والخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق) في جودة المعلومات المالية.

ويوضح الجدول (5.4) أن المتغيرات المستقلة (استقلالية لجنة المراجعة والتدقيق، وملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم) ليس لها تأثير في جودة المعلومات المالية، استناداً إلى قيم (ت) المحسوبة التي بلغت على الترتيب (0.20، 0.70)، التي هي أقل من قيمة (ت) الجدولية التي تساوي (1.96) عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعني قبول الفرضية الصفرية جزئياً فيما يتعلق بهذه المتغيرات، ورفض الفرضية البديلة، التي تقر بوجود أثر دال إحصائياً لخصائص لجنة المراجعة والتدقيق (استقلالية لجنة المراجعة والتدقيق، وملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم) في جودة المعلومات المالية.

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise Multiple Regression) لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل أثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق (عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق، والخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق) في جودة المعلومات المالية، كما يتضح من الجدول (6.4):

جدول (6.4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لاختبار دخول خصائص لجنة المراجعة والتدقيق في معادلة التنبؤ بجودة المعلومات المالية

المتغيرات	B	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد المعدل (R ²)	قيمة (F) المحسوبة	مستوى دلالة (F)
الثابت	1.96	-----	-----	-----	0.00*
الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق	0.28	0.58	0.323	25.28	0.00*
عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق	0.30	0.74	0.522	28.85	0.00*

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من الجدول (6.4) ترتيب دخول خصائص لجنة المراجعة والتدقيق في معادلة التنبؤ للانحدار في المتغير التابع (جودة المعلومات المالية)، حيث حازت خاصية (الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق) على المرتبة الأعلى في القوة التفسيرية لجودة المعلومات المالية، حيث فسرت

(32.3%) من التغيير في جودة المعلومات المالية، تلاها خاصية (عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق) حيث فسرت مع متغير (الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق) (52.2%) من التباين في المتغير التابع جودة المعلومات المالية.

وهذا يعني أن (52.2%) من التغيير في (جودة المعلومات المالية) (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية:

$$\text{جودة المعلومات المالية} = (1.96 + 0.28 * \text{الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق} + 0.30 * \text{عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق})$$

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على (الملائمة) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

لفحص الفرضية السابقة تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد كما هو موضح في الجداول (7.4)، (8.4):

جدول (7.4): نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد لإثبات صلاحية نموذج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

الدالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.00*	9.90	2.49	4	9.95	الانحدار
		0.25	47	11.81	مجموع مربعات البواقي
			51	21.76	المجموع

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$)

من خلال النتائج الواردة في الجدول (7.4) يتبين ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية حيث بلغت (F) المحسوبة (9.90) وبقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة.

جدول (8.4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على (الملائمة) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
المقدار الثابت	1.71	0.75	-----	2.29	0.03*
استقلالية لجنة التدقيق	0.27	0.18	0.26	1.52	0.14
عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق	0.08	0.14	0.10	0.60	0.55
الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق	0.39	0.09	0.53	4.54	0.00*
ملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم	-0.11	0.18	-0.09	-0.59	0.56
معامل الارتباط = 0.68	معامل التحديد = 0.46	معامل التحديد المعدل = 0.41			

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$

يوضح الجدول (8.4) أن المتغير المستقل (الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق) هو أكثر أبعاد خصائص لجنة المراجعة والتدقيق تأثيراً في (الملائمة) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية) استناداً إلى قيم (ت) المحسوبة التي بلغت (4.54)، التي هي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (1.96) عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية جزئياً فيما يتعلق بـ(الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق)، والقبول بالفرضية البديلة، التي تقر بوجود أثر دال إحصائياً لخصائص لجنة المراجعة والتدقيق (الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق) في (الملائمة) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية.

ويوضح الجدول (8.4) أن المتغيرات المستقلة (استقلالية لجنة المراجعة والتدقيق، وعدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق، وملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم) ليس لها تأثير في (الملائمة) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية، استناداً إلى قيم (ت) المحسوبة التي بلغت على

الترتيب (1.52، 0.60، 0.59)، التي هي أقل من قيمة (ت) الجدولية التي تساوي (1.96) عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعني قبول الفرضية الصفرية جزئياً فيما يتعلق بهذه المتغيرات، ورفض الفرضية البديلة، التي تقر بوجود أثر دال إحصائياً لخصائص لجنة المراجعة والتدقيق (استقلالية لجنة المراجعة والتدقيق، وعدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق، وملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم) في (الملائمة) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية.

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise Multiple Regression) لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل أثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق (الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق) في (الملائمة) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية، كما يتضح من الجدول (9.4):

جدول (9.4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لاختبار دخول خصائص لجنة المراجعة والتدقيق في معادلة التنبؤ بجودة المعلومات المالية

المتغيرات	B	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد المعدل (R ²)	قيمة (F) المحسوبة	مستوى دلالة (F)
الثابت	1.40	-----	-----	-----	0.00*
الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق	0.41	0.61	0.359	29.6	0.00*
استقلالية لجنة المراجعة والتدقيق	0.29	0.67	0.428	20.11	0.00*

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من الجدول (9.4) ترتيب دخول خصائص لجنة المراجعة والتدقيق في معادلة التنبؤ للانحدار في المتغير التابع (الملائمة) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية، حيث حازت خاصية (الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق) على المرتبة الأعلى في القوة التفسيرية لجودة المعلومات المالية، حيث فسرت (35.9%) من التغير في تباين (الملائمة) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية، تلاها خاصية (استقلالية لجنة المراجعة والتدقيق) حيث فسرت مع متغير (الخبرة المالية

للجنة المراجعة والتدقيق) (42.8%) من التباين في المتغير التابع (الملائمة) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية.

وهذا يعني أن (42.8%) من التغير في (الملائمة) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية المتغير التابع تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية:

= الملائمة

$$((1.40 + 0.41 * \text{الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق} + 0.29 * \text{استقلالية لجنة المراجعة والتدقيق}))$$

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على (التمثيل الصادق) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين

لفحص الفرضية السابقة تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد كما هو موضح في الجداول (10.4)، (11.4):

جدول (10.4): نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد لإثبات صلاحية نموذج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

الدالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.00*	13.82	1.92	4	7.67	الانحدار
		0.14	47	6.52	مجموع مربعات البواقي
			51	14.19	المجموع

* دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$)

من خلال النتائج الواردة في الجدول (10.4) يتبين ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية حيث بلغت (F) المحسوبة (13.82) وبقية احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة

(0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة.

جدول (11.4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على (التمثيل
الصادق) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية

مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة (ت) المحسوبة	Beta	الخطأ المعياري	B	المتغيرات المستقلة
0.01*	2.67		0.56	1.49	المقدار الثابت
0.11	-1.65	-0.26	0.13	-0.22	استقلالية لجنة التدقيق
0.00*	3.81	0.61	0.10	0.40	عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق
0.00*	3.13	0.34	0.06	0.20	الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق
0.04*	2.16	0.29	0.13	0.29	ملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم
معامل الارتباط = 0.74		معامل التحديد = 0.54		معامل التحديد المعدل = 0.51	

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$

يوضح الجدول (11.4) أن المتغيرات المستقلة (عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق، والخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق، وملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم) هي أكثر أبعاد خصائص لجنة المراجعة والتدقيق تأثيراً في (التمثيل الصادق) كأحد أبعاد (جودة المعلومات المالية) استناداً إلى قيم (ت) المحسوبة التي بلغت على الترتيب (3.81، 3.13، 2.16)، التي هي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (1.96) عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية جزئياً فيما يتعلق بـ (عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق، والخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق، وملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم)، والقبول بالفرضية البديلة، التي تقر بوجود أثر دال إحصائياً لخصائص لجنة المراجعة والتدقيق (عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق، والخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق، وملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم) في (التمثيل الصادق) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية.

ويوضح الجدول (11.4) أن المتغير المستقل (استقلالية لجنة المراجعة والتدقيق) ليس له تأثير في (التمثيل الصادق) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية، استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة التي بلغت على الترتيب (1.65)، التي هي أقل من قيمة (ت) الجدولية التي تساوي (1.96) عند

مستوى دلالة (0.05)، مما يعني قبول الفرضية الصفرية جزئياً فيما يتعلق بهذا المتغير، ورفض الفرضية البديلة، التي تقر بوجود أثر دال إحصائياً لخصائص لجنة المراجعة والتدقيق (استقلالية لجنة المراجعة والتدقيق) في (التمثيل الصادق) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية. وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise Multiple Regression) لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل أثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق (عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق، والخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق، وملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم) في (التمثيل الصادق) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية، كما يتضح من الجدول (12.4):

جدول (12.4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لاختبار دخول خصائص لجنة المراجعة والتدقيق في معادلة التنبؤ بجودة المعلومات المالية

المتغيرات	B	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد المعدل (R ²)	قيمة (F) المحسوبة	مستوى دلالة (F)
الثابت	2.08	-----	-----	-----	0.00*
عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق	0.39	0.65	0.411	36.57	0.00*
الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق	0.15	0.70	0.463	23.03	0.00*

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من الجدول (12.4) ترتيب دخول خصائص لجنة المراجعة والتدقيق في معادلة التنبؤ للانحدار في المتغير التابع (التمثيل الصادق) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية، حيث حازت خاصية (عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق) على المرتبة الأعلى في القوة التفسيرية للتمثيل الصادق كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية، حيث فسرت (41.1%) من التغير في تباين (التمثيل الصادق) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية، تلاها خاصية (الخبرة المالية للجنة

المراجعة والتدقيق) حيث فسرت مع متغير (عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق) (46.3%) من التباين في المتغير التابع (التمثيل الصادق) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية.

وهذا يعني أن (46.3%) من التغير في (التمثيل الصادق) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية:

التمثيل الصادق =

$(2.08) + (0.39 * \text{عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق} + 0.15 * \text{الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق})$

4.4 نتائج التحليل المالي

تحليل البيانات:

تم جمع القوائم المالية للبنوك (البنك الإسلامي الفلسطيني، بنك فلسطين، بنك الاستثمار الفلسطيني، بنك القدس، البنك الإسلامي العربي) خلال الفترة الزمنية ما بين 2007 حتى 2018م من إفصاحات البنوك المدرجة في بورصة فلسطين حيث تم اعتبار سنة 2010 هي أول سنة بعد اصدار مدونة الحوكمة الفلسطينية عام 2009، كذلك تم جمع المعلومات المالية لشركات التأمين (المجموعة الاهلية للتأمين، التكافل الفلسطينية للتأمين، ترست العالمية للتأمين، الوطنية للتأمين) قبل وبعد تأسيس لجنة المراجعة والتدقيق فيها حيث اختلفت سنة التأسيس من شركة الى أخرى، من إفصاحات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ومن ثم إجراء تحليل النسب المالية لهذه البيانات واستخلاص قيم البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، خلال الفترات الزمنية السابقة، وتم إجراء هذا التحليل باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) وهو برنامج إحصائي مختص بدراسة الأثر والعلاقة الإحصائية والنماذج القياسية.

المتغيرات المستقلة: النسب المالية: حيث اعتمد الباحث النسب المالية الآتية: (نسبة الدخل - الإيرادات، ونسبة العائد على السهم العادية، ونسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة العائد على الأصول).

المتغير التابع: يعتبر مدى تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين المتغير التابع، ويمكن قياسه من خلال متوسط سعر الاغلاق للسهم في سوق الأوراق المالية (أبو عودة، 2017).

• في النموذج الثاني (التحليل المالي) تم استخدام كفاءة لجان التدقيق والتي تعتبر انعكاس للالتزام بتطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق، حيث تم قياس أثر كفاءة لجان المراجعة والتدقيق على تحسين الأداء المالي في المؤسسات المالية.

الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

جدول (13.4): يوضح المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة بالنسبة للبنوك

المتغيرات	الفترة	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
متوسط سعر السهم	قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة (Y1)	0.677	3.417	1.487	1.124
	بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة (Y2)	1.037	2.879	1.568	0.745
الدخل-الإيرادات	قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة (X1)	0.113	0.413	0.246	0.109
	بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة (X2)	0.170	0.325	0.226	0.063
العائد على السهم	قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة (X3)	0.031	0.300	0.113	0.112
	بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة (X4)	0.123	0.268	0.163	0.059
العائد على حقوق الملكية	قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة (X5)	0.016	0.136	0.056	0.051
	بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة (X6)	0.026	0.259	0.106	0.093
العائد على الأصول	قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة (X7)	0.010	0.026	0.018	0.006
	بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة (X8)	0.008	0.916	0.209	0.397

جدول (14.4): يوضح المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة بالنسبة لشركات التأمين

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أعلى قيمة	أقل قيمة	الفترة	المتغيرات
1.579	2.140	3.590	0.167	(Y ₁₁) قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة	متوسط سعر السهم
1.746	2.674	4.110	0.140	(Y ₂₂) بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة	
0.115	0.287	0.397	0.179	(X ₁₁) قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة	الدخل-الإيرادات
0.066	0.271	0.319	0.176	(X ₂₂) بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة	
0.145	0.193	0.367	0.027	(X ₃₃) قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة	العائد على السهم
0.151	0.291	0.385	0.065	(X ₄₄) بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة	
0.159	0.229	0.373	0.069	(X ₅₅) قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة	العائد على حقوق الملكية
0.147	0.280	0.434	0.080	(X ₆₆) بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة	
1.575	1.939	3.522	0.220	(X ₇₇) قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة	العائد على الأصول
1.651	2.475	4.134	0.213	(X ₈₈) بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة	

السؤال الرابع: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة لجنة المراجعة والتدقيق على تحسين

الأداء المالي للمؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين؟

انبثق عن السؤال الرابع، الفرضية الرئيسية الثانية:

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

لكفاءة لجنة المراجعة والتدقيق على تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية المدرجة في

بورصة فلسطين.

وينبثق عنها الفرضيات الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى (أ): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة لجنة المراجعة والتدقيق

من خلال التحليل المالي على تحسين الأداء المالي باستخدام نسبة الدخل/الإيرادات

للمؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

لفحص الفرضية الفرعية الأولى (أ)، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط من خلال إجراء الفحص على نموذجين، النموذج الأول: قبل تطبيق لجنة المراجعة والتدقيق في البنوك، والنموذج الثاني: بعد تطبيق لجنة المراجعة والتدقيق في البنوك، كما هو موضح في الجداول (15.4)، (16.4):

جدول (15.4): نتائج تحليل التباين للانحدار البسيط لإثبات صلاحية النموذجين (الأول والثاني) لاختبار الفرضية الفرعية الأولى (أ) للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

النموذج	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدالة الإحصائية
الأول	الانحدار	4.13	1	4.13	13.50	0.035*
	مجموع مربعات البواقي	0.92	3	0.31		
	المجموع	5.05	4			
الثاني	الانحدار	1.91	1	1.91	18.62	0.023*
	مجموع مربعات البواقي	0.31	3	0.10		
	المجموع	2.22	4			

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ، المتغير التابع: متوسط سعر السهم عند الإغلاق

من خلال النتائج الواردة في الجدول (15.4) يتبين ثبات صلاحية النموذج الأول لاختبار الفرضية الفرعية الأولى الخاصة بالبنوك، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (13.50) وبقيمة احتمالية (0.035) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة. كما تبين ثبات صلاحية النموذج الثاني لاختبار الفرضية الفرعية الأولى الخاصة بالبنوك، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (18.62) وبقيمة احتمالية (0.023) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة.

جدول (16.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر الدخل-الإيرادات على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

النموذج	المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
الأول	المقدار الثابت	-0.818	0.674		-1.213	0.312
	X1	9.368	2.549	0.905	3.675	0.035*
	معامل الارتباط = 0.91	معامل التحديد=0.82	معامل التحديد المعدل=0.76			
الثاني	المقدار الثابت	-0.924	0.595		-1.552	0.218
	X2	11.044	2.560	0.928	4.315	0.023*
	معامل الارتباط = 0.93	معامل التحديد=0.86	معامل التحديد المعدل=0.82			

* دالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$

Y1: سعر السهم عند الإغلاق قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في البنوك.

Y2: سعر السهم عند الإغلاق بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في البنوك.

X1: الدخل - الإيرادات قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في البنوك.

X2: الدخل - الإيرادات بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في البنوك.

يوضح الجدول (16.4) بالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذج الأول، تبين أن المتغير المستقل وهو "الدخل-الإيرادات قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في البنوك" يفسر ما مقداره (76.0%) من التباين في المتغير التابع المتمثل في "سعر السهم عند الإغلاق قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في البنوك"، وهي قوة تفسيرية مرتفعة. وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y1 = (-0.818) + (9.368)X_1$$

كذلك تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول () وبالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذج الثاني، أن المتغير المستقل وهو " الدخل-الإيرادات بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة" يفسر ما مقداره (82.0%) من التباين في المتغير التابع المتمثل في "سعر السهم عند الإغلاق بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة"، وهي قوة تفسيرية مرتفعة. وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y_2 = (-0.924) + (11.044)X_2$$

مما سبق يتضح وجود أثر للمتغير المستقل (الدخل-الإيرادات) على المتغير التابع (تحسين الأداء المالي) للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة، وذلك من خلال مقارنة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذجين الأول والثاني، حيث تبين أن ($R^2=0.82$) في النموذج الثاني أعلى من ($R^2=0.76$) في النموذج الأول، وكذلك بمقارنة قيم (ت) المحسوبة في النموذجين، تبين أن قيمة (ت=4.315) في النموذج الثاني أعلى من قيمة (ت = 3.675) في النموذج الأول، وهذا يدل على وجود تحسن ملحوظ للأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة، لذا تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة التدقيق والمراجعة من خلال التحليل المالي باستخدام الدخل-الإيرادات على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الفرعية الأولى (ب): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة لجنة المراجعة والتدقيق والمراجعة من خلال التحليل المالي على تحسين الأداء المالي باستخدام نسبة العائد على السهم العادية للمؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

لفحص الفرضية الفرعية الأولى (ب)، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط من خلال إجراء الفحص على نموذجين، النموذج الأول: قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في شركات التأمين، والنموذج الثاني: بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في شركات التأمين، كما هو موضح في الجداول (17.4)، (18.4):

جدول (17.4): نتائج تحليل التباين للانحدار البسيط لإثبات صلاحية النموذجين (الأول والثاني) لاختبار الفرضية الفرعية الأولى (ب) لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين

النموذج	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدالة الإحصائية
الأول	الانحدار	6.77	1	6.77	18.97	0.049*
	مجموع مربعات البواقي	0.71	2	0.36		
	المجموع	7.48	3			
الثاني	الانحدار	8.41	1	8.41	22.74	0.041*
	مجموع مربعات البواقي	0.74	2	0.37		
	المجموع	9.14	3			

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ، المتغير التابع: متوسط سعر السهم عند الإغلاق

من خلال النتائج الواردة في الجدول (17.4) يتبين ثبات صلاحية النموذج الأول لاختبار الفرضية الفرعية الأولى الخاصة بشركات التأمين، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (18.97) وبقية احتمالية (0.049) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة.

كما تبين ثبات صلاحية النموذج الثاني لاختبار الفرضية الفرعية الأولى الخاصة بشركات التأمين، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (22.74) وبقية احتمالية (0.041) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة.

جدول (18.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر الدخل-الإيرادات على تحسين الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين

النموذج	المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
الأول	المقدار الثابت	-1.607	0.911		-1.764	0.220
	X ₁₁	13.039	2.994	0.951	4.356	0.049*
	معامل الارتباط = 0.95	معامل التحديد = 0.91	معامل التحديد المعدل = 0.86			
الثاني	المقدار الثابت	-4.225	1.478		-2.858	0.104
	X ₂₂	25.435	5.333	0.959	4.769	0.041*
	معامل الارتباط = 0.96	معامل التحديد = 0.92	معامل التحديد المعدل = 0.88			

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$

Y₁₁: سعر السهم عند الإغلاق قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في شركات التأمين.

Y₂₂: سعر السهم عند الإغلاق بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في شركات التأمين.

X₁₁: الدخل - الإيرادات قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في شركات التأمين.

X₂₂: الدخل - الإيرادات بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في شركات التأمين.

يوضح الجدول (18.4) بالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذج الأول، تبين أن المتغير المستقل وهو "الدخل-الإيرادات قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في شركات التأمين" يفسر ما مقداره (86.0%) من التباين في المتغير التابع المتمثل في "سعر السهم عند الإغلاق قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في شركات التأمين"، وهي قوة تفسيرية مرتفعة. وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y_{11} = (-1.607) + (13.039)X_{11}$$

كذلك تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول (18.4) وبالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذج الثاني، أن المتغير المستقل وهو "الدخل-الإيرادات بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في شركات التأمين" يفسر ما مقداره (88.0%) من التباين في المتغير التابع

التمثل في "سعر السهم عند الإغلاق بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة"، وهي قوة تفسيرية مرتفعة. وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y_{22} = (-4.225) + (25.435)X_{22}$$

مما سبق يتضح وجود أثر للمتغير المستقل (الدخل-الإيرادات) على المتغير التابع (تحسين الأداء المالي) لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة، وذلك من خلال مقارنة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذجين الأول والثاني، حيث تبين أن ($R^2=0.88$) في النموذج الثاني أعلى من ($R^2=0.86$) في النموذج الأول، وكذلك بمقارنة قيم (ت) المحسوبة في النموذجين، تبين أن قيمة (ت=4.769) في النموذج الثاني أعلى من قيمة (ت = 4.356) في النموذج الأول، وهذا يدل على وجود تحسن ملحوظ للأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة، لذا تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة التدقيق والمراجعة من خلال التحليل المالي باستخدام الدخل-الإيرادات على تحسين الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين".

الفرضية الفرعية الثانية (أ): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة لجنة المراجعة والتدقيق من خلال التحليل المالي باستخدام العائد على السهم على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

لفحص الفرضية الفرعية الثانية (أ)، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط من خلال إجراء الفحص على نموذجين، النموذج الأول: قبل تطبيق لجنة المراجعة والتدقيق، والنموذج الثاني: بعد تطبيق لجنة التدقيق، كما هو موضح في الجداول (19.4)، (20.4):

جدول (19.4): نتائج تحليل التباين للانحدار البسيط لإثبات صلاحية النموذجين (الأول والثاني)
لاختبار الفرضية الفرعية الثانية (أ)

النموذج	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدالة الإحصائية
الأول	الانحدار	4.56	1	4.56	27.64	0.013*
	مجموع مربعات البواقي	0.49	3	0.16		
	المجموع	5.05	4			
الثاني	الانحدار	2.07	1	2.07	42.46	0.007*
	مجموع مربعات البواقي	0.15	3	0.05		
	المجموع	2.22	4			

* دالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ، المتغير التابع: متوسط سعر السهم عند الإغلاق

من خلال النتائج الواردة في الجدول (19.4) يتبين ثبات صلاحية النموذج الأول لاختبار الفرضية الفرعية الثانية (أ)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (27.64) وبقيمة احتمالية (0.013) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة. كما تبين ثبات صلاحية النموذج الثاني لاختبار الفرضية الفرعية الثانية (أ)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (42.46) وبقيمة احتمالية (0.007) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة.

جدول (20.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر العائد على السهم على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

النموذج	المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
الأول	المقدار الثابت	0.411	0.274		1.504	0.230
	X_3	9.510	1.809	0.950	5.258	0.013*
	معامل الارتباط = 0.95	معامل التحديد = 0.90	معامل التحديد المعدل = 0.87			
الثاني	المقدار الثابت	-0.404	0.318		-1.269	0.294
	X_4	12.106	1.858	0.966	6.516	0.007*
	معامل الارتباط = 0.97	معامل التحديد = 0.93	معامل التحديد المعدل = 0.91			

* دالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$

Y1: سعر السهم عند الإغلاق قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في البنوك.

Y2: سعر السهم عند الإغلاق بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في البنوك.

X3: العائد على السهم قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في البنوك.

X4: العائد على السهم بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في البنوك.

يوضح الجدول (20.4) بالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذج الأول، تبين أن المتغير المستقل وهو "العائد على السهم" قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة" يفسر ما مقداره (87.0%) من التباين في المتغير التابع المتمثل في "سعر السهم عند الإغلاق قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة"، وهي قوة تفسيرية كبيرة. وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y_1 = (0.411) + (9.510)X_3$$

كذلك تبين وبالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذج الثاني، أن المتغير المستقل وهو "العائد على السهم بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة" يفسر ما مقداره (91.0%) من التباين في المتغير التابع المتمثل في "سعر السهم عند الإغلاق بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة"، وهي قوة تفسيرية مرتفعة. وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y_2 = (-0.404) + (12.106)X_4$$

مما سبق يتضح وجود أثر للعائد على السهم على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة، وذلك من خلال مقارنة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذجين الأول والثاني، حيث تبين أن ($R^2=0.91$) في النموذج الثاني أكبر من ($R^2=0.87$) في النموذج الأول، وكذلك بمقارنة قيم (ت) المحسوبة في النموذجين، تبين أن قيمة (ت=6.516) في النموذج الثاني أكبر من قيمة (ت=5.258) في النموذج الأول، وأن

النموذجين دالين إحصائياً، فقد تبين وجود تحسن في للأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، لذا تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة التدقيق والمراجعة من خلال التحليل المالي باستخدام العائد على السهم على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين".

الفرضية الفرعية الثانية (ب): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة لجنة المراجعة والتدقيق من خلال التحليل المالي باستخدام العائد على السهم على تحسين الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

لفحص الفرضية الفرعية الثانية (ب)، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط من خلال إجراء الفحص على نموذجين، النموذج الأول: قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة، والنموذج الثاني: بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة، كما هو موضح في الجداول (21.4)، (22.4):

جدول (21.4): نتائج تحليل التباين للانحدار البسيط لإثبات صلاحية النموذجين (الأول والثاني) لاختبار الفرضية الفرعية الثانية (ب)

النموذج	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الأول	الانحدار	6.94	1	6.94	25.78	0.037*
	مجموع مربعات البواقي	0.54	2	0.27		
	المجموع	7.48	3			
الثاني	الانحدار	8.88	1	8.88	67.33	0.015*
	مجموع مربعات البواقي	0.26	2	0.13		
	المجموع	9.14	3			

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ ، المتغير التابع: متوسط سعر السهم عند الإغلاق

من خلال النتائج الواردة في الجدول (21.4) يتبين ثبات صلاحية النموذج الأول لاختبار الفرضية الفرعية الثانية (ب)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (25.78) وبقية احتمالية (0.037) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة.

كما تبين ثبات صلاحية النموذج الثاني لاختبار الفرضية الفرعية الثانية(ب)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (67.33) وبقية احتمالية (0.015) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة.

جدول (22.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر العائد على السهم على تحسين الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين

النموذج	المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
الأول	المقدار الثابت	0.108	0.477		0.226	0.842
	X_{33}	10.512	2.070	0.963	5.077	0.037*
	معامل الارتباط = 0.96	معامل التحديد=0.93	معامل التحديد المعدل=0.89			
الثاني	المقدار الثابت	-0.636	0.442		-1.438	0.287
	X_{44}	11.364	1.385	0.985	8.206	0.015*
	معامل الارتباط = 0.99	معامل التحديد=0.97	معامل التحديد المعدل=0.96			

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$

Y_{11} : سعر السهم عند الإغلاق قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في شركات التأمين.

Y_{22} : سعر السهم عند الإغلاق بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في شركات التأمين.

X_{33} : العائد على السهم قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في شركات التأمين.

X_{44} : العائد على السهم بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في شركات التأمين.

يوضح الجدول (22.4) بالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذج الأول، تبين أن المتغير المستقل وهو "العائد على السهم" قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة" يفسر ما مقداره (89.0%) من التباين في المتغير التابع المتمثل في "سعر السهم عند الإغلاق قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة"، وهي قوة تفسيرية كبيرة. وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y_{11} = (0.108) + (10.512)X_{33}$$

كذلك تبين وبالأعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذج الثاني، أن المتغير المستقل وهو " العائد على السهم بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة" يفسر ما مقداره (96.0%) من التباين في المتغير التابع المتمثل في "سعر السهم عند الإغلاق بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة"، وهي قوة تفسيرية مرتفعة. وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y_{22} = (-0.636) + (11.364)X_{44}$$

مما سبق يتضح وجود أثر للعائد على السهم على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة، وذلك من خلال مقارنة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذجين الأول والثاني، حيث تبين أن ($R^2=0.96$) في النموذج الثاني أكبر من ($R^2=0.89$) في النموذج الأول، وكذلك بمقارنة قيم (ت) المحسوبة في النموذجين، تبين أن قيمة (ت=8.206) في النموذج الثاني أكبر من قيمة (ت=5.077) في النموذج الأول، وأن النموذجين دالين إحصائياً، فقد تبين وجود تحسن في للأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، لذا تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة التدقيق والمراجعة من خلال التحليل المالي باستخدام العائد على السهم على تحسين الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين".

الفرضية الفرعية الثالثة(أ): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق خصائص لجنة التدقيق والمراجعة من خلال التحليل المالي على تحسين الأداء المالي باستخدام نسبة العائد على حقوق الملكية للمؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

لفحص الفرضية الفرعية الثالثة (أ)، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط من خلال إجراء الفحص على نموذجين، النموذج الأول: قبل تطبيق لجنة التدقيق، والنموذج الثاني: بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة، كما هو موضح في الجداول (23.4)، (24.4):

جدول (23.4): نتائج تحليل التباين للانحدار البسيط لإثبات صلاحية النموذجين (الأول والثاني) لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة (أ)

النموذج	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدالة الإحصائية
الأول	الانحدار	4.45	1	4.45	21.98	0.018*
	مجموع مربعات البواقي	0.61	3	0.20		
	المجموع	5.05	4			
الثاني	الانحدار	2.03	1	2.03	32.89	0.011*
	مجموع مربعات البواقي	0.19	3	0.06		
	المجموع	2.22	4			

* دالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ، المتغير التابع: متوسط سعر السهم عند الإغلاق

من خلال النتائج الواردة في الجدول () يتبين ثبات صلاحية النموذج الأول لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة (أ)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (21.98) وبقيمة احتمالية (0.018) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة.

كما تبين ثبات صلاحية النموذج الثاني لاختبار الفرضية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (32.89) وبقيمة احتمالية (0.011) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة.

جدول (24.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر العائد على حقوق الملكية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

النموذج	المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
الأول	المقدار الثابت	0.335	0.317		1.057	0.368
	X ₅	20.705	4.416	0.938	4.689	0.018*
	معامل الارتباط = 0.94	معامل التحديد = 0.88	معامل التحديد المعدل = 0.84			
الثاني	المقدار الثابت	0.759	0.180		4.224	0.024*
	X ₆	7.642	1.333	0.957	5.735	0.011*
	معامل الارتباط = 0.96	معامل التحديد = 0.92	معامل التحديد المعدل = 0.89			

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$

Y₁: سعر السهم عند الإغلاق قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في البنوك.

Y₂: سعر السهم عند الإغلاق بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في البنوك.

X₅: العائد على حقوق الملكية قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في البنوك.

X₆: العائد على حقوق الملكية بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في البنوك.

يوضح الجدول (24.4) بالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذج الأول، تبين أن المتغير المستقل وهو "العائد على حقوق الملكية" قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة" يفسر ما مقداره (84.0%) من التباين في المتغير التابع المتمثل في "سعر السهم عند الإغلاق قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة"، وهي قوة تفسيرية كبيرة. وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y_1 = (0.335) + (20.705)X_5$$

كذلك تبين وبالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذج الثاني، أن المتغير المستقل وهو "العائد على حقوق الملكية بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة" يفسر ما مقداره

(89.0%) من التباين في المتغير التابع المتمثل في "سعر السهم عند الإغلاق بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة"، وهي قوة تفسيرية مرتفعة. وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y_2 = (0.759) + (7.642)X_6$$

مما سبق يتضح وجود أثر للعائد على حقوق الملكية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة، وذلك من خلال مقارنة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذجين الأول والثاني، فقد تبين أن ($R^2=0.89$) في النموذج الثاني أكبر من ($R^2=0.84$) في النموذج الأول، وكذلك بمقارنة قيم (ت) المحسوبة في النموذجين، تبين أن قيمة (ت=5.735) في النموذج الثاني أكبر من قيمة (ت=4.689) في النموذج الأول، لذا تبين وجود تحسن في الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة، وبناء على ذلك تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة التدقيق والمراجعة من خلال التحليل المالي باستخدام العائد على حقوق الملكية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الفرعية الثالثة(ب): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق خصائص لجنة التدقيق والمراجعة من خلال التحليل المالي على تحسين الأداء المالي باستخدام نسبة العائد على حقوق الملكية للمؤسسات المالية (شركات التأمين) المدرجة في بورصة فلسطين.

لفحص الفرضية الفرعية الثالثة(ب)، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط من خلال إجراء الفحص على نموذجين، النموذج الأول: قبل تطبيق لجنة المراجعة التدقيق، والنموذج الثاني: بعد تطبيق

لجنة التدقيق والمراجعة، كما هو موضح في الجداول (25.4)، (26.4):

جدول (25.4): نتائج تحليل التباين للانحدار البسيط لإثبات صلاحية النموذجين (الأول والثاني)
لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة(ب)

النموذج	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الأول	الانحدار	6.96	1	6.96	26.68	0.035*
	مجموع مربعات البواقي	0.52	2	0.26		
	المجموع	7.48	3			
الثاني	الانحدار	8.70	1	8.70	39.60	0.024*
	مجموع مربعات البواقي	0.44	2	0.22		
	المجموع	9.14	3			

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ، المتغير التابع: متوسط سعر السهم عند الإغلاق

من خلال النتائج الواردة في الجدول (25.4) يتبين ثبات صلاحية النموذج الأول لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة(ب)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (26.68) وبقية احتمالية (0.035) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة. كما تبين ثبات صلاحية النموذج الثاني لاختبار الفرضية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (39.60) وبقية احتمالية (0.024) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة.

جدول (26.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر العائد على حقوق الملكية على تحسين الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين

النموذج	المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
الأول	المقدار الثابت	-0.045	0.494		-0.090	0.936
	X ₅₅	9.560	1.851	0.965	5.165	0.035*
	معامل الارتباط = 0.97	معامل التحديد=0.93	معامل التحديد المعدل=0.90			
الثاني	المقدار الثابت	-0.574	0.567		-1.013	0.418
	X ₆₆	11.595	1.843	0.976	6.293	0.024*
	معامل الارتباط = 0.98	معامل التحديد=0.95	معامل التحديد المعدل=0.93			

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$

Y₁₁: سعر السهم عند الإغلاق قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في شركات التأمين.

Y₂₂: سعر السهم عند الإغلاق بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في شركات التأمين.

X₅₅: العائد على حقوق الملكية قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في شركات التأمين.

X₆₆: العائد على حقوق الملكية بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في شركات التأمين.

يوضح الجدول (26.4) بالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذج الأول، تبين أن المتغير المستقل وهو "العائد على حقوق الملكية" قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة" يفسر ما مقداره (90.0%) من التباين في المتغير التابع المتمثل في "سعر السهم عند الإغلاق قبل تطبيق لجنة المراجعة والتدقيق"، وهي قوة تفسيرية كبيرة. وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y_{11} = (-0.045) + (9.560)X_{55}$$

كذلك تبين وبالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذج الثاني، أن المتغير المستقل وهو "العائد على حقوق الملكية بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة" يفسر ما مقداره (93.0%) من التباين في المتغير التابع المتمثل في "سعر السهم عند الإغلاق بعد تطبيق لجنة المراجعة والتدقيق"، وهي قوة تفسيرية مرتفعة. وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y_{22} = (-0.574) + (11.595)X_{66}$$

مما سبق يتضح وجود أثر للعائد على حقوق الملكية على تحسين الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة، وذلك من خلال مقارنة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذجين الأول والثاني، فقد تبين أن ($R^2=0.93$) في النموذج الثاني أكبر من ($R^2=0.90$) في النموذج الأول، وكذلك بمقارنة قيم (ت) المحسوبة في النموذجين،

تبين أن قيمة (ت=6.293) في النموذج الثاني أكبر من قيمة (ت=5.165) في النموذج الأول، لذا تبين وجود تحسن في الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة، وبناء على ذلك تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة التدقيق والمراجعة من خلال التحليل المالي باستخدام العائد على حقوق الملكية على تحسين الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الفرعية الرابعة(أ): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة لجنة المراجعة والتدقيق من خلال التحليل المالي على تحسين الأداء المالي باستخدام نسبة العائد على الأصول للمؤسسات المالية (البنوك) المدرجة في بورصة فلسطين.

لفحص الفرضية الفرعية الرابعة(أ)، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط من خلال إجراء الفحص على نموذجين، النموذج الأول: قبل تطبيق لجنة التدقيق، والنموذج الثاني: بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة، كما هو موضح في الجداول (27.4)، (28.4):

جدول (27.4): نتائج تحليل التباين للانحدار البسيط لإثبات صلاحية النموذجين (الأول والثاني) لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة(أ)

النموذج	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الأول	الانحدار	4.71	1	4.71	40.75	0.008*
	مجموع مربعات البواقي	0.35	3	0.12		
	المجموع	5.05	4			
الثاني	الانحدار	2.13	1	2.13	72.22	0.003*
	مجموع مربعات البواقي	0.09	3	0.03		
	المجموع	2.22	4			

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ ، المتغير التابع: متوسط سعر السهم عند الإغلاق

من خلال النتائج الواردة في الجدول (27.4) يتبين ثبات صلاحية النموذج الأول لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة (أ)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (40.75) وبقيمة احتمالية (0.008) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة. كما تبين ثبات صلاحية النموذج الثاني لاختبار الفرضية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (72.22) وبقيمة احتمالية (0.003) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة.

جدول (28.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

النموذج	المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
الأول	المقدار الثابت	0.951	0.174		5.476	0.012*
	X ₇	5.839	0.915	0.965	6.384	0.008*
	معامل الارتباط = 0.97	معامل التحديد = 0.93	معامل التحديد المعدل = 0.91			
الثاني	المقدار الثابت	1.183	0.089		13.267	0.001*
	X ₈	1.838	0.216	0.980	8.498	0.003*
	معامل الارتباط = 0.98	معامل التحديد = 0.96	معامل التحديد المعدل = 0.95			

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$

Y₁: سعر السهم عند الإغلاق قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في البنوك.

Y₂: سعر السهم عند الإغلاق بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في البنوك.

X₇: العائد على الأصول قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في البنوك.

X₈: العائد على الأصول بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في البنوك.

يوضح الجدول (28.4) بالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذج الأول، تبين

أن المتغير المستقل وهو "العائد على الأصول" قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة" يفسر ما

مقداره (91.0%) من التباين في المتغير التابع المتمثل في "سعر السهم عند الإغلاق قبل

تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة"، وهي قوة تفسيرية كبيرة. وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y_1 = (0.951) + (5.839)X_7$$

كذلك تبين وبالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذج الثاني، أن المتغير المستقل وهو " العائد على الأصول بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة" يفسر ما مقداره (95.0%) من التباين في المتغير التابع المتمثل في "سعر السهم عند الإغلاق بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة"، وهي قوة تفسيرية مرتفعة. وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y_2 = (1.183) + (1.838)X_8$$

مما سبق يتضح وجود أثر للعائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة، وذلك من خلال مقارنة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذجين الأول والثاني، فقد تبين أن ($R^2=0.95$) في النموذج الثاني أكبر من ($R^2=0.91$) في النموذج الأول، وكذلك بمقارنة قيم (ت) المحسوبة في النموذجين، تبين أن قيمة (ت=8.498) في النموذج الثاني أكبر من قيمة (ت=6.384) في النموذج الأول، لذا تبين وجود تحسن في الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة، وبناء على ذلك تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة التدقيق والمراجعة من خلال التحليل المالي باستخدام العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الفرعية الرابعة(ب): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق خصائص لجنة التدقيق والمراجعة من خلال التحليل المالي على تحسين الأداء المالي باستخدام نسبة العائد على الأصول للمؤسسات المالية (شركات التأمين) المدرجة في بورصة فلسطين.

لفحص الفرضية الفرعية الرابعة(ب)، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط من خلال إجراء الفحص على نموذجين، النموذج الأول: قبل تطبيق لجنة التدقيق، والنموذج الثاني: بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة، كما هو موضح في الجداول (29.4)، (30.4):

جدول (29.4): نتائج تحليل التباين للانحدار البسيط لإثبات صلاحية النموذجين (الأول والثاني) لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة(ب)

النموذج	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الأول	الانحدار	6.90	1	6.90	23.46	0.040*
	مجموع مربعات البواقي	0.59	2	0.29		
	المجموع	7.48	3			
الثاني	الانحدار	8.55	1	8.55	28.78	0.033*
	مجموع مربعات البواقي	0.59	2	0.30		
	المجموع	9.14	3			

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ ، المتغير التابع: متوسط سعر السهم عند الإغلاق

من خلال النتائج الواردة في الجدول (29.4) يتبين ثبات صلاحية النموذج الأول لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة(ب)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (23.46) وبقية احتمالية (0.040) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة. كما تبين ثبات صلاحية النموذج الثاني لاختبار الفرضية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (28.78) وبقية احتمالية (0.033) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة.

جدول (30.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين

النموذج	المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
الأول	المقدار الثابت	0.273	0.471		0.579	0.621
	X ₇₇	0.963	0.199	0.960	4.844	0.040*
	معامل الارتباط = 0.96	معامل التحديد = 0.92	معامل التحديد المعدل = 0.88			
الثاني	المقدار الثابت	0.142	0.545		0.262	0.818
	X ₈₈	1.023	0.191	0.967	5.365	0.033*
	معامل الارتباط = 0.97	معامل التحديد = 0.94	معامل التحديد المعدل = 0.90			

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$

Y₁₁: سعر السهم عند الإغلاق قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في شركات التأمين.

Y₂₂: سعر السهم عند الإغلاق بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في شركات التأمين.

X₇₇: العائد على الأصول قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في شركات التأمين.

X₈₈: العائد على الأصول بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة في شركات التأمين.

يوضح الجدول (30.4) بالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذج الأول، تبين أن المتغير المستقل وهو "العائد على الأصول" قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة" يفسر ما مقداره (88.0%) من التباين في المتغير التابع المتمثل في "سعر السهم عند الإغلاق قبل تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة"، وهي قوة تفسيرية كبيرة. وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y_{11} = (0.273) + (0.963)X_{77}$$

كذلك تبين وبالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذج الثاني، أن المتغير المستقل وهو "العائد على الأصول بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة" يفسر ما مقداره

(90.0%) من التباين في المتغير التابع المتمثل في "سعر السهم عند الإغلاق بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة"، وهي قوة تفسيرية مرتفعة. وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y_{22} = (0.142) + (1.023)X_{88}$$

مما سبق يتضح وجود أثر للعائد على الأصول على تحسين الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة، وذلك من خلال مقارنة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذجين الأول والثاني، فقد تبين أن ($R^2=0.90$) في النموذج الثاني أكبر من ($R^2=0.88$) في النموذج الأول، وكذلك بمقارنة قيم (ت) المحسوبة في النموذجين، تبين أن قيمة (ت=5.365) في النموذج الثاني أكبر من قيمة (ت=4.844) في النموذج الأول، لذا تبين وجود تحسن في الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين بعد تطبيق لجنة التدقيق والمراجعة، وبناء على ذلك تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة التدقيق والمراجعة من خلال التحليل المالي باستخدام العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

السؤال الخامس: هل توجد فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة التدقيق على جودة المعلومات المالية يعزى الى متغيرات: (المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، الخبرة العملية، المنصب الوظيفي)؟

انبثق عن السؤال الخامس، الفرضية الرئيسية الثالثة:

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية يعزى الى متغيرات: (المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، الخبرة العملية، المنصب الوظيفي).

انبثق عن الفرضية الرئيسية الثالثة الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة التدقيق على جودة المعلومات المالية يعزى الى متغير المؤهل العلمي.

لفحص الفرضية الصفرية الأولى، استخدم اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent-Sample T-Test) لإيجاد الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة التدقيق على جودة المعلومات المالية يعزى الى متغير المؤهل العلمي.

جدول (31.4) نتائج اختبار (ت) (Independent-Sample T-Test) للتعرف على الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة التدقيق على جودة البيانات المالية يعزى الى متغير المؤهل العلمي.

المتغير	المؤهل العلمي	التكرارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
استقلالية لجنة التدقيق	بكالوريوس	41	4.42	0.62	1.22	0.23
	دراسات عليا	11	4.16	0.67		
عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق	بكالوريوس	41	4.36	0.72	1.43	0.16
	دراسات عليا	11	3.97	1.05		
الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق	بكالوريوس	41	3.98	0.92	-0.08	0.94
	دراسات عليا	11	4.00	0.82		
ملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم	بكالوريوس	41	4.57	0.47	0.15	0.88
	دراسات عليا	11	4.55	0.76		
الدرجة الكلية لخصائص لجنة المراجعة	بكالوريوس	41	4.32	0.50	1.02	0.31
	دراسات عليا	11	4.14	0.63		
الملائمة	بكالوريوس	41	4.34	0.67	0.20	0.84
	دراسات عليا	11	4.29	0.60		

المتغير	المؤهل العلمي	التكرارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
التمثيل الصادق	بكالوريوس	41	4.39	0.50	0.73	0.47
	دراسات عليا	11	4.25	0.63		
الدرجة الكلية لجودة البيانات المالية	بكالوريوس	41	4.36	0.52	0.50	0.62
	دراسات عليا	11	4.27	0.51		

تشير البيانات الواردة في الجدول (31.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة التدقيق على جودة البيانات المالية يعزى الى متغير المؤهل العلمي، حيث كانت الدلالة الإحصائية للدرجة الكلية لخصائص لجنة المراجعة والتدقيق وللدرجة الكلية لجودة المعلومات المالية أكبر من (0.05) وغير دالة إحصائياً، وبهذه النتيجة تقبل الفرضية الصفرية.

الفرضية الصفرية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية يعزى الى متغير الشهادات المهنية.

لفحص الفرضية، تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية يعزى الى متغير الشهادات العلمية، وذلك كما هو موضح في الجدول (32.4).

جدول (32.4): الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة التدقيق على جودة البيانات المالية يعزى الى متغير الشهادات العلمية

المتغير	الشهادات العلمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
استقلالية لجنة التدقيق	CPA	24	4.32	0.64
	CMA	8	4.25	1.09
	IACPA	6	4.67	0.30
	PCPA	14	4.38	0.35
	Total	52	4.37	0.63
عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق	CPA	24	4.15	0.93
	CMA	8	4.17	0.91

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الشهادات العلمية	المتغير
0.27	4.78	6	IACPA	
0.63	4.33	14	PCPA	
0.80	4.28	52	Total	
1.04	4.00	24	CPA	الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق
0.94	3.79	8	CMA	
0.56	4.33	6	IACPA	
0.70	3.90	14	PCPA	
0.89	3.98	52	Total	
0.60	4.44	24	CPA	ملكية أعضاء لجنة المراجعة التدقيق للأسهم
0.60	4.50	8	CMA	
0.00	5.00	6	IACPA	
0.41	4.64	14	PCPA	
0.53	4.57	52	Total	
0.60	4.22	24	CPA	الدرجة الكلية لخصائص لجنة المراجعة
0.68	4.16	8	CMA	
0.21	4.67	6	IACPA	
0.32	4.29	14	PCPA	
0.53	4.28	52	Total	
0.75	4.32	24	CPA	الملائمة
0.63	4.23	8	CMA	
0.34	4.57	6	IACPA	
0.62	4.30	14	PCPA	
0.65	4.33	52	Total	
0.63	4.27	24	CPA	التمثيل الصادق
0.41	4.35	8	CMA	
0.45	4.63	6	IACPA	
0.42	4.40	14	PCPA	
0.53	4.36	52	Total	
0.59	4.29	24	CPA	الدرجة الكلية لجودة البيانات المالية
0.50	4.29	8	CMA	
0.37	4.60	6	IACPA	
0.44	4.35	14	PCPA	
0.52	4.34	52	Total	

يتضح من الجدول (32.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة المراجعة التدقيق على جودة المعلومات المالية يعزى الى متغير الشهادات العلمية. وللتحقق من دلالة الفروق استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، كما هو موضح في الجدول (33.4):

جدول (33.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة المراجعة التدقيق على جودة المعلومات المالية يعزى الى متغير الشهادات العلمية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
استقلالية لجنة التدقيق	بين المجموعات	0.70	3	0.23	0.56	0.64
	داخل المجموعات	19.74	48	0.41		
	المجموع	20.43	51			
عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق	بين المجموعات	2.02	3	0.67	1.04	0.38
	داخل المجموعات	31.03	48	0.65		
	المجموع	33.05	51			
الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق	بين المجموعات	1.12	3	0.37	0.46	0.71
	داخل المجموعات	39.19	48	0.82		
	المجموع	40.31	51			
ملكية أعضاء لجنة المراجعة التدقيق للأسهم	بين المجموعات	1.64	3	0.55	2.04	0.12
	داخل المجموعات	12.87	48	0.27		
	المجموع	14.51	51			
الدرجة الكلية لخصائص لجنة المراجعة	بين المجموعات	1.11	3	0.37	1.36	0.27
	داخل المجموعات	13.07	48	0.27		
	المجموع	14.18	51			
الملائمة	بين المجموعات	0.44	3	0.15	0.33	0.80
	داخل المجموعات	21.32	48	0.44		
	المجموع	21.76	51			
التمثيل الصادق	بين المجموعات	0.68	3	0.23	0.81	0.50
	داخل المجموعات	13.51	48	0.28		
	المجموع	14.19	51			
الدرجة الكلية لجودة البيانات المالية	بين المجموعات	0.48	3	0.16	0.59	0.62
	داخل المجموعات	13.06	48	0.27		
	المجموع	13.55	51			

أظهرت البيانات الواردة في الجدول (33.4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى

الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في إجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية يعزى الى متغير الشهادات العلمية، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية للدرجة الكلية لخصائص لجنة المراجعة والتدقيق وللدرجة الكلية لجودة المعلومات المالية أكبر من (0.05) وهي دالة إحصائياً.

الفرضية الصفرية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة البيانات المالية يعزى الى متغير الخبرة العملية.

لفحص الفرضية، تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية يعزى الى متغير الخبرة العملية، وذلك كما هو موضح في الجدول (34.4).

جدول (34.4): الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية يعزى الى متغير الخبرة العملية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الخبرة العملية	المتغير
0.74	4.35	32	أقل من 5 سنوات	استقلالية لجنة التدقيق
0.59	4.50	9	5-10 سنوات	
0.25	4.30	11	أكثر من 10 سنوات	
0.63	4.37	52	المجموع	
0.85	4.27	32	أقل من 5 سنوات	عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق
0.87	4.30	9	5-10 سنوات	
0.68	4.27	11	أكثر من 10 سنوات	
0.80	4.28	52	المجموع	
1.02	3.99	32	أقل من 5 سنوات	الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق
0.80	4.00	9	5-10 سنوات	
0.53	3.94	11	أكثر من 10 سنوات	
0.89	3.98	52	المجموع	
0.55	4.50	32	أقل من 5 سنوات	ملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم
0.56	4.67	9	5-10 سنوات	
0.46	4.68	11	أكثر من 10 سنوات	
0.53	4.57	52	المجموع	

المتغير	الخبرة العملية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية لخصائص لجنة المراجعة	أقل من 5 سنوات	32	4.27	0.61
	5-10 سنوات	9	4.35	0.45
	أكثر من 10 سنوات	11	4.27	0.34
	المجموع	52	4.28	0.53
الملائمة	أقل من 5 سنوات	32	4.34	0.70
	5-10 سنوات	9	4.38	0.53
	أكثر من 10 سنوات	11	4.24	0.66
	المجموع	52	4.33	0.65
التمثيل الصادق	أقل من 5 سنوات	32	4.35	0.54
	5-10 سنوات	9	4.49	0.65
	أكثر من 10 سنوات	11	4.27	0.37
	المجموع	52	4.36	0.53
الدرجة الكلية لجودة البيانات المالية	أقل من 5 سنوات	32	4.35	0.55
	5-10 سنوات	9	4.43	0.49
	أكثر من 10 سنوات	11	4.25	0.44
	المجموع	52	4.34	0.52

يتضح من الجدول (34.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين

لأثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية يعزى الى متغير الخبرة

العملية. وللتحقق من دلالة الفروق استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way

Anova)، كما هو موضح في الجدول (35.4):

جدول (35.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على دلالة الفروق

بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة

المعلومات المالية يعزى الى متغير الخبرة العملية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
استقلالية لجنة التدقيق	بين المجموعات	0.22	2	0.11	0.27	0.76
	داخل المجموعات	20.21	49	0.41		
	المجموع	20.43	51			
عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق	بين المجموعات	0.00	2	0.00	0.00	1.00
	داخل المجموعات	33.04	49	0.67		
	المجموع	33.05	51			
الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق	بين المجموعات	0.02	2	0.01	0.01	0.99
	داخل المجموعات	40.29	49	0.82		
	المجموع	40.31	51			
ملكية أعضاء لجنة	بين المجموعات	0.38	2	0.19	0.66	0.52

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
المراجعة التدقيق للأسهم	داخل المجموعات	14.14	49	0.29		
	المجموع	14.51	51			
الدرجة الكلية لخصائص لجنة المراجعة	بين المجموعات	0.06	2	0.03	0.10	0.91
	داخل المجموعات	14.13	49	0.29		
	المجموع	14.18	51			
الملائمة	بين المجموعات	0.12	2	0.06	0.14	0.87
	داخل المجموعات	21.64	49	0.44		
	المجموع	21.76	51			
التمثيل الصادق	بين المجموعات	0.24	2	0.12	0.41	0.66
	داخل المجموعات	13.95	49	0.28		
	المجموع	14.19	51			
الدرجة الكلية لجودة البيانات المالية	بين المجموعات	0.16	2	0.08	0.29	0.75
	داخل المجموعات	13.39	49	0.27		
	المجموع	13.55	51			

أظهرت البيانات الواردة في الجدول (35.4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في إجابات الباحثين لأثر خصائص لجنة التدقيق على جودة البيانات المالية يعزى الى متغير الخبرة العملية، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية للدرجة الكلية لخصائص لجنة التدقيق وللدرجة الكلية لجودة البيانات المالية أكبر من (0.05) وهي دالة إحصائياً.

الفرضية الصفرية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات الباحثين لأثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية يعزى الى متغير المنصب الوظيفي.

لفحص الفرضية، تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الباحثين لأثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية يعزى الى متغير المنصب الوظيفي، وذلك كما هو موضح في الجدول (36.4).

جدول (36.4): الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية يعزى الى متغير المنصب الوظيفي

المتغير	المنصب الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
استقلالية لجنة التدقيق	مدير تدقيق خارجي	11	4.30	0.25
	مدقق خارجي رئيسي	19	4.45	0.77
	مساعد مدقق خارجي رئيسي	22	4.33	0.65
	المجموع	52	4.37	0.63
عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق	مدير تدقيق خارجي	11	4.27	0.68
	مدقق خارجي رئيسي	19	4.33	0.82
	مساعد مدقق خارجي رئيسي	22	4.23	0.88
	المجموع	52	4.28	0.80
الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق	مدير تدقيق خارجي	11	3.94	0.53
	مدقق خارجي رئيسي	19	4.25	0.82
	مساعد مدقق خارجي رئيسي	22	3.77	1.05
	المجموع	52	3.98	0.89
ملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم	مدير تدقيق خارجي	11	4.68	0.46
	مدقق خارجي رئيسي	19	4.58	0.51
	مساعد مدقق خارجي رئيسي	22	4.50	0.60
	المجموع	52	4.57	0.53
الدرجة الكلية لخصائص لجنة المراجعة	مدير تدقيق خارجي	11	4.27	0.34
	مدقق خارجي رئيسي	19	4.39	0.51
	مساعد مدقق خارجي رئيسي	22	4.19	0.62
	المجموع	52	4.28	0.53
الملائمة	مدير تدقيق خارجي	11	4.24	0.66
	مدقق خارجي رئيسي	19	4.40	0.75
	مساعد مدقق خارجي رئيسي	22	4.31	0.58
	المجموع	52	4.33	0.65
التمثيل الصادق	مدير تدقيق خارجي	11	4.27	0.37
	مدقق خارجي رئيسي	19	4.44	0.59
	مساعد مدقق خارجي رئيسي	22	4.33	0.55
	المجموع	52	4.36	0.53
الدرجة الكلية لجودة البيانات المالية	مدير تدقيق خارجي	11	4.25	0.44
	مدقق خارجي رئيسي	19	4.42	0.58
	مساعد مدقق خارجي رئيسي	22	4.32	0.50
	المجموع	52	4.34	0.52

يتضح من الجدول (36.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية يعزى الى متغير المنصب الوظيفي. وللتحقق من دلالة الفروق استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، كما هو موضح في الجدول (37.4):

جدول (37.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية يعزى الى متغير المنصب الوظيفي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
استقلالية لجنة التدقيق	بين المجموعات	0.21	2	0.10	0.25	0.78
	داخل المجموعات	20.22	49	0.41		
	المجموع	20.43	51			
عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق	بين المجموعات	0.11	2	0.06	0.09	0.92
	داخل المجموعات	32.93	49	0.67		
	المجموع	33.05	51			
الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق	بين المجموعات	2.30	2	1.15	1.48	0.24
	داخل المجموعات	38.01	49	0.78		
	المجموع	40.31	51			
ملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم	بين المجموعات	0.25	2	0.12	0.42	0.66
	داخل المجموعات	14.27	49	0.29		
	المجموع	14.51	51			
الدرجة الكلية لخصائص لجنة المراجعة	بين المجموعات	0.40	2	0.20	0.71	0.50
	داخل المجموعات	13.78	49	0.28		
	المجموع	14.18	51			
الملائمة	بين المجموعات	0.20	2	0.10	0.23	0.80
	داخل المجموعات	21.56	49	0.44		
	المجموع	21.76	51			
التمثيل الصادق	بين المجموعات	0.24	2	0.12	0.41	0.66
	داخل المجموعات	13.95	49	0.28		
	المجموع	14.19	51			
الدرجة الكلية لجودة البيانات المالية	بين المجموعات	0.22	2	0.11	0.40	0.68
	داخل المجموعات	13.33	49	0.27		
	المجموع	13.55	51			

أظهرت البيانات الواردة في الجدول (38.4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في إجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة البيانات المالية يعزى الى متغير المنصب الوظيفي، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية للدرجة الكلية لخصائص لجنة المراجعة والتدقيق وللدرجة الكلية لجودة المعلومات المالية أكبر من (0.05) وهي دالة إحصائياً.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1.5 مناقشة النتائج

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما أثر تطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية وتحسين الاداء المالية في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين؟

توصلت نتائج الدراسة الى أن درجة تطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين كانت بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي بلغ (4.28) وبنسبة مئوية بلغت (85.6%).

ويعزو الباحث ذلك إلى أن البنوك والشركات العامة المدرجة في بورصة فلسطين التزمت بتطبيق مدونة الحوكمة التي طبقت في فلسطين في العام (2009م)، والالتزام بقانون الشركات الفلسطيني. إذ أن لجان التدقيق تعد أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة في المؤسسات المالية، كما أن لجان التدقيق دور رئيسي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق المنفعة في المعلومات المحاسبية والحد من الغش والتلاعب وغيرها من الممارسات غير الشرعية من خلال قيامها بالإشراف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي ومقاومة ضغوط الإدارة في عملية التدقيق، وبذلك فإن لجان التدقيق تعد أهم دعائم تحقيق جودة المعلومات المالية. واتفقت

هذه النتيجة مع دراسة (شبيطة والشنطاوي، 2019) التي توصلت إلى أن لجان التدقيق تؤثر إيجاباً على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية. كما اتفقت مع دراسة (الحمود وآخرون، 2018) التي توصلت إلى وجود أثر إيجابي لخصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مستوى جودة المعلومات المالية في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين؟

تبين أن مستوى جودة المعلومات المالية في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين كان كبيراً، بمتوسط حسابي (4.34) وبنسبة مئوية بلغت (86.8%).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى التزام جميع البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين بتعليمات قانون الشركات الفلسطيني ومدونة الحوكمة الفلسطينية الخاصة بتشكيل لجان تدقيق، حيث تبين أن البنوك المدرجة في بورصة فلسطين قد التزمت بتشكيل لجان للتدقيق من بين أعضاء مجالس إدارتها خلال سنوات الدراسة من عام 2007 وحتى عام 2018، وهذا أدى إلى ارتفاع مستوى جودة المعلومات المالية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة المعلومات المالية في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.
أظهرت النتائج ما يلي:

* أن المتغيرات المستقلة (عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق، والخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق) هي أكثر أبعاد خصائص لجنة المراجعة والتدقيق تأثيراً في (جودة المعلومات المالية)،

في حين أن المتغيرات المستقلة (استقلالية لجنة المراجعة والتدقيق، وملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم) ليس لها تأثير في جودة المعلومات المالية.

* حازت خاصية (الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق) على المرتبة الأعلى في القوة التفسيرية لجودة المعلومات المالية، حيث فسرت (32.3%) من التغير في جودة المعلومات المالية، تلاها خاصية (عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق) حيث فسرت مع متغير (الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق) (52.2%) من التباين في المتغير التابع جودة المعلومات المالية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق يجب أن لا يقل عن ثلاثة أعضاء، لتنوع الآراء والخبرات وأن لا يكون كبيراً حيث أن كبر حجم لجنة المراجعة والتدقيق يؤثر بشكل سلبي على فاعلية و نشاط اللجنة ويأتي بنتائج غير مرغوب فيها، كما تبين أن المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ملتزمة بتعليمات سلطة النقد وملتزمة كذلك بالقوانين والتشريعات الفلسطينية التي حددت الحد الأدنى لأعضاء لجنة التدقيق بحيث يجب أن تتكون من رئيس وعضوين آخرين على الأقل، إذ بلغ متوسط حجم لجنة التدقيق في المصارف الفلسطينية ثلاثة أعضاء وهذا ينسجم مع هذه التعليمات. كذلك فإن أعضاء لجنة التدقيق الذين يتمتعون بالخبرة المالية يؤثر ذلك على جودة تقاريرهم المالية بشكل إيجابي وبالتالي يؤثر إيجابياً على جودة المعلومات المالية للمؤسسة المالية.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة عز الدين (2017) التي توصلت إلى وجود ارتباط إيجابي قوي بين مستوى الإفصاح عن المخاطر ووجود خبرة مالية لأعضاء لجنة التدقيق وأثر إيجابي متوسط لحجم اللجنة المناسب وأثر إيجابي ضعيف للاستقلالية، واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (الحمود

واخرون، 2018) التي بينت عدم وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من: حجم لجان التدقيق، الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة.

1- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على (الملائمة) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

أظهرت النتائج ما يلي:

* أن المتغير المستقل (الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق) هو أكثر أبعاد خصائص لجنة المراجعة والتدقيق تأثيراً في (الملائمة) كأحد أبعاد (جودة المعلومات المالية).

* أن المتغيرات المستقلة (استقلالية لجنة المراجعة والتدقيق، وعدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق، وملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم) ليس لها تأثير في (الملائمة) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية.

* حازت خاصية (الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق) على المرتبة الأعلى في القوة التفسيرية لجودة المعلومات المالية، حيث فسرت (35.9%) من التغير في تباين (الملائمة) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية، تلاها خاصية (استقلالية لجنة المراجعة والتدقيق) حيث فسرت مع متغير (الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق) (42.8%) من التباين في المتغير التابع (الملائمة) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أعضاء لجنة التدقيق عندما يكون لديهم خبرة مالية فإن ذلك يؤدي إلى قدرتهم على اكتشاف الخلل في الحسابات ومعالجته بطريقة محاسبية سليمة، الأمر

الذي يؤدي إلى تقديمهم لتقارير محاسبية نظيفة وخالية من الأخطاء، وهذا بدوره يؤثر بشكل إيجابي ملائمة البيانات المالية للمؤسسة المالية التي يقومون بتدقيق حساباتها.

1- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على (التمثيل الصادق) كأحد أبعاد جودة المعلومات المالية في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

أظهرت النتائج ما يلي:

* أن المتغيرات المستقلة (عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق، والخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق، وملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم هي أكثر أبعاد خصائص لجنة المراجعة والتدقيق تأثيراً في (التمثيل الصادق) كأحد أبعاد (جودة البيانات المالية).

* أن المتغير المستقل (استقلالية لجنة المراجعة والتدقيق) ليس له تأثير في (التمثيل الصادق) كأحد أبعاد جودة البيانات المالية.

* حازت خاصية (عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق) على المرتبة الأعلى في القوة التفسيرية للتمثيل الصادق كأحد أبعاد جودة البيانات المالية، حيث فسرت (41.1%) من التغير في تباين (التمثيل الصادق) كأحد أبعاد جودة البيانات المالية، تلاها خاصية (الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق) حيث فسرت مع متغير (عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق) (46.3%) من التباين في المتغير التابع (التمثيل الصادق) كأحد أبعاد جودة البيانات المالية.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق تتحقق من خلال المؤهل العلمي الذي يحمله عضو لجنة المراجعة والتدقيق، كذلك من خلال الممارسة الفعلية للعمليات

المحاسبية التي تولد خبرة معرفية تراكمية لدى أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق والتي بدورها تؤثر بشكل إيجابي في جودة المعلومات المالية.

كذلك فعندما تزداد نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق للأسهم يعطيهم دافع قوي للمراقبة والعمل والتدقيق، وكذلك يصبح لديهم مصالح شخصية للمحافظة على استثماراتهم، وتضخيم أرباحهم المتوقعة، فيقومون بالعمل والتنسيق مع بقية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق من أجل تأمين استثماراتهم وزيادة أرباحهم.

ومن خصائص لجنة المراجعة والتدقيق المهمة في جودة البيانات المالية، خاصة عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق، فقد تبين أن الزيادة في حجم لجنة التدقيق بصورة منطقية ومعقولة قد تجعل اتخاذ القرارات سريعة.

وقد اختلفت هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة كدراسة (أبو الهيجاء والحايك، 2013) التي أظهرت نتائجها عدم وجود أثر لعدد أعضاء لجنة التدقيق والعوائد غير العادية للأسهم. كذلك اختلفت مع دراسة (حمدان وآخرون، 2012) التي توصلت إلى أن حجم لجنة المراجعة والتدقيق ليس له أثر في جودة البيانات المالية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق خصائص لجنة التدقيق والمراجعة على تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة التدقيق والمراجعة من خلال التحليل المالي باستخدام النسب المالية (الدخل-الإيرادات، والعائد على السهم، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول) على تحسين الأداء للشركات المساهمة العامة (البنوك وشركات التأمين) المدرجة في بورصة فلسطين.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن التزام البنوك والشركات بالتشريعات من أنظمة وقوانين وتعليمات، ووجود السلطات الرقابية المختصة بمتابعة تطبيق القوانين، والعمل على وضع القوانين بالتشاور مع البنوك والشركات، يلعب دوراً مهماً في تحسين الأداء المالي للبنوك والشركات المدرجة في بورصة فلسطين، خاصة وأن البيئة القانونية وإن كانت ضمن العوامل الخارجية، يمكن التحكم بها بطريقة أسهل مقارنة مع المؤشرات الاقتصادية مثل معدلات البطالة والتضخم والفائدة التي يصعب التعامل معها.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة التدقيق على جودة البيانات المالية يعزى الى متغيرات: (المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، الخبرة العملية، المنصب الوظيفي).

توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة التدقيق على جودة البيانات المالية يعزى الى متغيرات: (المؤهل العلمي، الشهادات العلمية، الخبرة العملية، والمنصب الوظيفي).

يعزو الباحث ذلك الى أن العاملين في التدقيق الخارجي في الشركات التي تقوم بتدقيق البنوك وشركات التأمين المدرجين في بورصة فلسطين على درجة من التأهيل العلمي والمهني الكافي باختلاف خبراتهم يعملون ضمن معايير التدقيق الدولية.

2.5 التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة اهتمام المؤسسات المالية (البنوك وشركات التأمين) بخصائص لجنة المراجعة والتدقيق من حيث الخبرة المالية نظراً لأثرها الكبير في جودة المعلومات المالية.
2. ضرورة التزام المؤسسات المالية (البنوك وشركات التأمين) بالقوانين والانظمة واللوائح نظراً لأثرها الايجابي بتحسين الأداء المالي.
3. ضرورة تشكيل إدارات مستقلة للتدقيق الداخلي والتأكد من استقلالية التدقيق الخارجي ضرورة باعتبارها آليات هامة لزيادة فاعلية لجنة المراجعة والتدقيق.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

أبو الهيجاء، محمد فوزي؛ عبد المنعم، أسامه؛ وتوفيق، عمر إقبال. (2018). أثر خصائص

لجنة التدقيق على العوائد غير العادية للأسهم في الشركات الصناعية

المساهمة العامة الأردنية، مجلة الدنانير، 1(14): 494-475.

أبو الهيجاء، محمد فوزي؛ والحايك، أحمد فيصل. (2012). خصائص لجنة التدقيق وأثرها على

فترة إصدار تقرير المدقق: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية،

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 20(2): 463-439.

أبو جراد، رجب سعيد. (2015). العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية

المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية

المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية،

غزة، فلسطين.

أبو عودة، حسن. (2017). مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات

الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة

الإسلامية، غزة، فلسطين.

أبو ميالة، سهيل نعيم. (2008). العوامل المؤثرة على تحسين فاعلية لجنة التدقيق، دراسة

تطبيقية على شركات القطاع المالي ببورصة عمان"، أطروحة دكتوراه غير

منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية

والمصرفية، عمان، الأردن.

أحمد، سامح رياض. (2011). دور لجنة المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة

التقارير المالية: دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية، *المجلة الأردنية*

في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، 7(1):43-66

إدريس، فاطمة حسن أحمد. (2010). دور لجنة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في

البنوك السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم

والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، السودان.

أمين، عبير بيومي محمد. (2013). دور لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات في

تحسين جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية، القاهرة: جامعة عين شمس،

كلية التجارة، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، 1(4): 391-421.

باعضة، رواء. (2013). أثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على

أسعار الأسهم - دراسة تطبيقية على سوق الأسهم السعودي، رسالة ماجستير

غير منشورة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

البدوي، حنان غرباوي. (2012). لجنة المراجعة ودورها في زيادة جودة المراجعة وتطبيق

قواعد حوكمة الشركات، جامعة الزعيم الأزهرى، كلية الدراسات العليا، رسالة

ماجستير غير منشورة، الخرطوم.

البطوش، خلدون. (2015). دور لجنة التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة

المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة

الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

بن فرج، زوينة. (2014). *المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق*،

رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

جرد، نور الدين، وآيت، مراد. (2018). قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة

بين منظور النظام المحاسبي المالي ومنظور المعايير المحاسبية الدولية، مجلة

البديل الاقتصادي، 5(1): 135-153.

الحسني، فلاح حسن؛ والدوري، مؤيد عبد الرحمن. (2003). إدارة البنوك كمدخل كمي

واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

الحسين، رجاء حسن علي. (2015). لجنة المراجعة ودورها في تحقيق جودة المراجعة

الخارجية - دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم: جامعة

النيلين، كلية الدراسات العليا، السودان.

حسين، مهند سعدي. (2015). أثر لجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في

الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة

ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

حمدان، علام محمد موسى؛ ومشتهى، صبري ماهر صبري. (2011). علاقة خصائص لجنة

التدقيق بنوع تقرير مدقق الحسابات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية

المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة

البحرين، 1(14): 109-163.

حمدان، علام محمد؛ ومشتهى، صبري ماهر؛ وعواد، بهاء صبحي. (2012). دور لجنة

التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها، المجلة الأردنية في إدارة

الأعمال، الجامعة الأردنية، 8(3): 409-433.

- الحمود، تركي، والشрман، صلاح، وقادري، سمية. (2018). أثر خصائص لجان التدقيق على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة تطبيقية، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، 16(3): 209-233.
- الحيالي، وليد. (2007). *نظرية المحاسبة*، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.
- دادن عبد الغني. (2007). *قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية - حالة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.*
- دحدوح، حسين أحمد. (2008). دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات، دمشق: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، *مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، 24(1): 247-264.
- الديسبي، محمد عبد القادر. (2005). إطار مقترح لمحددات مساهمة لجنة المراجعة في تحقيق جودة التقرير المالي، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، 1(29): 41-74.
- رحومة، عادل. (2016). دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين - دراسة حالة للشركة الجزائرية للتأمين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- الرحيلي، عوض بن سلامة. (2008). لجنة المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، دراسة حالة السعودية، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة*، 22(1): 179-218.

رياض، سامح محمد رياض. (2011). لجنة المراجعة وأثرها على تقرير المراجع الخارجي،

دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية، دورية الإدارة العامة، 51(2):

323-293.

زين، يونس. (2015). أهمية تكوين لجنة المراجعة في المؤسسات الجزائرية لتعزيز استقلال

مراجع الحسابات، الجزائر: جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، مجلة رؤى اقتصادية، 1(9): 47-33.

سامي، مجدي محمد. (2014). مدى فعالية لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات في

البيئة السعودية، القاهرة: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة

للبحوث العلمية، 52(2): 482-451.

سليمان، محمد مصطفى. (2008). حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين

التنفيذيين، الإسكندرية: الدار الجامعية.

سليمان، محمد مصطفى. (2009). دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري،

الإسكندرية: الدار الجامعية.

سمهدانة، نفين عبد الله. (2006). مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط

وأداء عملية المراجعة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة

الإسلامية، غزة، فلسطين.

شاهين، محمد أحمد. (2012). نموذج مقترح لدراسة العلاقة بين خصائص الاستقلالية

الخاصة بأعضاء لجنة المراجعة وعمليات تعديل القوائم المالية، المجلة العلمية

للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 1(1): 439-363.

شبيطة، محمد، والشنطاوي، حسن. (2019). أثر خصائص لجان التدقيق على كفاءة رأس

المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية "دراسة تطبيقية"، مجلة الجامعة

الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 28(1): 204-227.

شتيور، علي. (2014). مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة

الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم

التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

الشرع، علاء حسن كريم. (2017). دور لجنة التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة لشركات التأمين العراقية المدرجة في

سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 7(1):

24-42.

شرف الدين، منى الطيب. (2013). دور لجنة المراجعة في الحد من فجوة التوقعات في

المراجعة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا،

الخرطوم.

صليب، ليلي عزيز. (2004). دراسة نقدية لقرار إنشاء لجنة المراجعة المصرية، المجلة

المصرية للدراسات التجارية، مصر، 28(2): 109-135.

الصوص، إياد سعيد محمود. (2012). مدى فاعلية دور لجنة المراجعة في دعم آليات

التدقيق الداخلي والخارجي: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين،

رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

عباس، أحلام. (2013). أثر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير

المالية: دراسة لعينة من المسيرين الماليين ومدققي الحسابات، رسالة ماجستير

غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي
مرياح-ورقلة، الجزائر.

عبد الله، انتصار حسين علي. (2016). **لجنة التدقيق في ظل حوكمة المصرف وأثرها على
جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية،
أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الرباط الوطني، كلية الدراسات العليا والبحث
العلمي، المغرب.**

عثمان، أماني مصطفى محمد. (2009). **أثر لجنة المراجعة على ترقية واستقلالية أداء
المراجع الخارجي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، مدرسة العلوم
الإدارية، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، السودان.**

العتار، حسن عبد الحميد. (2003). **دراسة اختباريه لمدى مساهمة لجنة المراجعة في دعم
استقلالية المدقق الخارجي، بالتطبيق على البيئة المصرية، مجلة البحوث
التجارية، 25(1/2): 55-102.**

عقل، مفلح محمد. (2000). **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر
والتوزيع، عمان، الأردن.**

علي، صالح حامد محمد. (2013). **دور لجنة المراجعة في فاعلية الرقابة الداخلية للمصارف
السودانية، الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية، كلية العلوم الإدارية، مجلة
العلوم الإدارية للبحوث العلمية، 1(1): 1-25.**

علي، عبد الوهاب؛ وشحاته، شحاته السيد. (2007). **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات
في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الإسكندرية: الدار الجامعية.**

عمار، صخر. (2017). تقييم دور خاصيتي الملاءمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية، دراسة حالة في المؤسسات الاقتصادية بولاية ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر.

فاضل، عدي صفاء الدين؛ ومحمود، فيحاء عبد الخالق. (2015). قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية، مجلة دراسات إدارية، جامعة البصرة، (14)7: 1-39.

قديح، بسام سليمان. (2013). أثر خصائص لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

قراقيش، سائد زكي عطا. (2009). تأثير خصائص لجنة التدقيق على جودة الأرباح، دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

قريشي، خير الدين، ورجم، خالد، وحرور، نورة. (2019). تقييم مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في جودة القوائم المالية دراسة حالة عينة من محافظي الحسابات والمحاسبين في الجزائر، المجلة الدولية للاقتصاد والأعمال، 6(1): 1-16.

كراجة، عبد الحميد. (2000). الإدارة والتحليل المالي: أسس ومفاهيم وتطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

كساب، ياسر السيد. (2012). مدى إدراك مستخدمي القوائم المالية لمحددات فعالية لجنة المراجعة بالشركات المساهمة السعودية، القاهرة: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، 2(4): 199-225.

محروس، رمضان عازف رمضان. (2011). دور لجنة المراجعة في تفعيل حوكمة

الشركات - دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة،

جامعة جنوب الوادي، مصر.

محمد، عمر أحمد. (2013). دور لجنة التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة

السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 29(2): 463-

487.

نديم، مريم. (2013). تقييم الأداء المالي المستخدم بطاقة الأداء المتوازن: دراسة اختبارية

شركة طيران الملكية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق

الأوسط، عمان، الأردن.

هاشم، أماني هاشم السيد حسن. (2012). تفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من المخاطر

المصرفية الإلكترونية، القاهرة: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية التجارة

والتمويل، 1(1): 300-331.

هاشم، محمد صالح. (2010). الصعوبات التي تحد من قيام لجنة المراجعة بدورها تجاه

الأطراف المختلفة في بيئة الأعمال المعاصرة في ضوء الإصدارات المهنية الدولية

وقواعد حوكمة الشركات المصرية، جامعة القاهرة: كلية التجارة، مجلة المحاسبة

والإدارة والتأمين، 1(76): 284-297.

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، (2012)، الملامح الرئيسية لحوكمة الشركات المساهمة

العامة المدرجة في بورصة فلسطين، البيرة، فلسطين.

يوسف، أحمد محمد. (2013). دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على أداء وفاعلية لجنة المراجعة من وجهة نظر أعضائها بالسوق المصري - إطار مفاهيمي، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة المصرية، 1(5): 138-165.

المراجع الأجنبية:

- Abbott, L.J., Parker, S. and Peters, G.F, (2002). **Audit Committee Characteristics and Financial Misstatement**, A Study of the Efficacy of Certain Blue-Ribbon Committee Recommendations. **Journal Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 23(1): 27-41.
- Braiotta, L. J. and Zhou, J., (2008). "An exploratory study of the effects of the European Union 8th Directive on Company Law on Audit Committees: Evidence from EU companies listed on the US stock exchanges", **Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting**, 24(1): 291-301.
- Cedric P., Alain S., Liesbeth B. (2018). Audit committees' independence and the information content of earnings announcements in Western Europe, **Journal of Accounting Literature**, 40(1): 29-53.
- Chaudhry Gh., O'Sullivan N. (2017). The impact of audit committee expertise on audit quality: Evidence from UK audit fees. **The British Accounting Review**, 49(1): 578-593.
- Felo, A. J., Krishnamurthy, F. And Solieri, S., (2003). Audit Committee Characteristics and the Quality of Financial Reporting: An Empirical Analysis. **SSRN Electronic Journal**, 7(1): 157-176.

- Ghafran, C. M., (2013). **Audit Committees and Financial Reporting Quality**, Unpublished Doctoral thesis, The University of Sheffield, UK.
- Haji, Ahmed, A., and Anifowose, M., (2016). “Audit Committee and Integrated Reporting Practice: Does Internal Assurance Matter?”, **Managerial Auditing Journal**, 31(8/9): 915-948.
- Hamilton, K.L., (2003). **Principal of Good Corporate Governance and Best Practice Recommendation"**, 2003, Available at: http://asx.com.au/corporate_governance.
- Hatane, S. E., Josua T., Christoforus H., (2018). Does Board Diversity Influence Financial Performance? **International Research Journal of Business Studies**, 11(3): 193-215.
- Inaam, Z., Khmoussi, H. And Fatma, Z., (2012). The Effect of Audit Committee Characteristics on Real Activities Manipulation in The Tunisian Context, **International Journal of Multidisciplinary Research**, 2(2): 111-124.
- Ioualalen, L.; Khemakhem, H.; Fontaine, R., (2015). The Impact of Audit Committee Characteristics on Earnings Management: A Canadian Case Study, Macro think Institute, **Case Studies in Business and Management**, 2(1): 68-86.
- Klein, A., (2002). Economic determinants of audit Committee independence. **The Accounting Review**, 77(2): 435-452.
- Luohe, H., Labelle, R., Piot, C., Thornton, D., (2009). Board Monitoring, Audit Committee Effectiveness, and Financial Reporting Quality: Review and Synthesis of Empirical Evidence, **Journal of Forensic & Investigative Accounting**, 1(2): 215-257.
- Martinez, M., & Fuentes, C., (2012). The Impact of Audit Committee Characteristics on the Enhancement of the Quality of Financial Reporting: an empirical

study in the Spanish context. **Corporate Governance**, 15(6): 1394 – 1412.

Rani, M., (2011). **The Effects of Audit Committee Characteristics on the Value Relevance of Accounting Information**: Evidence from New Zealand, unpublished master thesis, Auckland University of Technology, New Zealand. C. Periodicals.

Sokolov, S., (2008). "**Financial analysis of the Russian forest product companies**", Master Thesis, Sweden.

Stewart, J. and Munro, L., (2007). The Impact of Audit Committee Existence and Audit Committee Meeting Frequency on the External Audit: Perceptions of Australian Auditors, **International Journal of Auditing**, 11(1): 51-69.

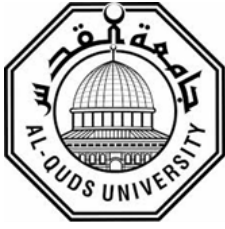
*Abbasi K., AshrafAlam M. Borhan Uddin B., (2020). Audit committees, female directors and the types of female and male financial experts: Further evidence. **Journal of Business Research**, 114(1): 186-197.*

الملاحق

ملحق رقم (1): محكمي الاستبانة:

الرقم	الاسم	مكان العمل
1	الدكتور نائل سيد احمد	جامعة الخليل
2	الدكتور ساهر عقل	جامعة بيرزيت
3	الدكتور فراس بركات	جامعة القدس
4	الدكتور اقبال الشريف	جامعة بوليتكنيك فلسطين

ملحق رقم (2): أداة الدراسة



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس - أبو ديس

كلية الإدارة والاقتصاد

استبانة

حضرة السيدة/ة المحترمين:

تحية طيبة وبعد:

يقوم الباحث بإجراء دراسة تهدف التعرف إلى " مدى تطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق وأثره على جودة البيانات المالية وتحسين الأداء المالي في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والضرائب/ جامعة القدس، نرجو منكم التفضل بالإجابة عن فقرات الاستبانة بموضوعية، حيث أن هذه البيانات سيتم استخدامها بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا فائق الشكر والتقدير

الباحث: حسين حمدان

الجزء الأول: الرجاء الاجابة عن هذه الاسئلة بوضع اشارة (✓) امام الخيار الذي يناسبك/ي.

المؤهل العلمي دبلوم بكالوريوس دراسات عليا

الشهادات المهنية: CPA CMA IACPA PCPA

غير ذلك

الخبرة العملية: أقل من 5 سنوات (5 – 10) سنوات أكثر من 10 سنوات

المنصب الوظيفي: مدير تدقيق خارجي مدقق خارجي رئيسي مساعد مدقق خارجي رئيسي عضو لجنة تدقيق خارجي

- الجزء الثاني: الرجاء وضع إشارة (✓) لبيان رأيك بالعبارات التالية لتحديد مدى اتفاقك بما يرد في كل عبارة من العبارات التي تخص:

أولاً: خصائص لجنة المراجعة والتدقيق: يتوفر في الشركات التي تدققونها خصائص لجنة المراجعة والتدقيق التالية وفق قانون الشركات الفلسطيني:

الرقم	خصائص لجنة المراجعة والتدقيق	أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الإطلاق
استقلالية لجنة التدقيق						
1.	يتمتع أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق باستقلالية وحيادية في المؤسسات المالية محل التدقيق					
2.	جميع أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق ليس لهم مصلحة مباشرة او غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع الشركة او لحسابها					
3.	جميع أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق ليسوا من المستشارين الفنيين للشركة او مقدمي خدمة باستمرار					
4.	غالبا ما يكون رئيس مجلس إدارة الشركة عضو في لجنة المراجعة والتدقيق					
عدد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق						
5.	لجنة المراجعة والتدقيق في الشركة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء					
6.	يتم تقييم تشكيل المراجعة ولجنة التدقيق في الشركة بشكل دوري للتحقق من كفاية عدد أعضاء اللجنة					
7.	يكون من بين أعضاء لجنة التدقيق عضو غير مساهم ان وجد					
الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق						
8.	أحد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق في المؤسسات محل التدقيق لديه الخبرة في الشؤون المالية والمحاسبية					
9.	إذا لم يتوفر عضو ذات خبرة مالية ومحاسبية تقوم الشركة بتعيينه من خارج الشركة كعضو لجنة تدقيق					

الرقم	خصائص لجنة المراجعة والتدقيق	أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الإطلاق
10.	أحد أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق لديه خبرات متنوعة ذات صلة بالعمل المالي والرقابي					
ملكية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق للأسهم						
11.	جميع أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق ليس لهم حصة مسيطرة في المجلس					
12.	يجود أقرباء مباشرين لأعضاء لجنة المراجعة والتدقيق لديهم حصة مسيطرة في المؤسسات محل التدقيق					

ثانياً: جودة البيانات المالية

الرقم	فقرات جودة البيانات المالية	أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الإطلاق
الملائمة: وجود لجنة المراجعة والتدقيق أدى الى نشر بيانات مالية						
1.	معدة وفقاً للتشريعات والأنظمة					
2.	مستندة للمعايير المحاسبية الدولية					
3.	يعتمد عليها في بناء التوقعات والتنبؤات المستقبلية					
4.	في وقت ملائم لاتخاذ القرار من قبل للمستخدمين					
5.	تلائم متطلبات المستخدمين					
التمثيل الصادق: وجود لجنة المراجعة والتدقيق أدى الى نشر بيانات مالية						
6.	خالية من التحريفات والتلاعب					
7.	غير متحيزة لأي طرف او مستخدم					
8.	تمثل بعدالة الوضع المالي للشركة					
9.	تتمتع بالحيادية والشفافية					
10.	ذات مصداقية ويمكن الاعتماد عليها باتخاذ القرارات					

مع جزيل الشكر والتقدير

ملحق رقم (3): النسب المالية المعتمدة في الدراسة الحالية للبنوك

- الأرقام في الجداول مقربة لمنزلتين عشريتين
- سعر السهم عند الإغلاق

الشركة/السنوات	قبل 3	قبل 2	قبل 1	بعد 1	بعد 2	بعد 3	بعد 4	بعد 5	بعد 6	بعد 7	بعد 8	بعد 9
البنك الإسلامي الفلسطيني	0.68	0.65	0.70	0.80	0.84	1.02	1.54	1.21	1.44	1.77	2.15	1.85
بنك فلسطين	3.70	2.80	3.75	3.40	2.90	2.99	3.20	2.80	3.00	2.65	2.65	2.32
بنك الاستثمار الفلسطيني	1.04	1.94	1.20	1.00	0.97	0.91	0.88	1.00	1.03	1.05	1.28	1.21
بنك القدس	0.85	0.57	0.72	1.19	1.02	0.90	0.99	0.97	1.30	1.20	2.12	1.88
البنك الإسلامي العربي	1.45	1.10	1.15	0.90	0.82	0.92	1.15	1.11	1.55	1.55	1.56	1.57
المعدل	1.54	1.41	1.50	1.46	1.31	1.35	1.55	1.42	1.66	1.64	1.95	1.77

المصدر: التقارير المالية للبنوك في الفترة (2007-2018)

الدخل/الإيرادات

الشركة/السنوات	قبل 3	قبل 2	قبل 1	بعد 1	بعد 2	بعد 3	بعد 4	بعد 5	بعد 6	بعد 7	بعد 8	بعد 9
البنك الإسلامي الفلسطيني	0.25	-0.31	0.04	0.11	0.21	0.30	0.27	0.26	0.28	0.27	0.28	0.25
بنك فلسطين	0.44	0.39	0.41	0.38	0.38	0.37	0.36	0.33	0.31	0.30	0.25	0.24
بنك الاستثمار الفلسطيني	0.29	0.20	0.28	0.13	0.19	0.14	0.14	0.19	0.12	0.20	0.20	0.20
بنك القدس	0.16	-0.66	0.17	0.24	0.18	0.13	0.18	0.21	0.21	0.24	0.21	0.18
البنك الإسلامي العربي	0.25	0.31	0.07	-0.19	0.07	0.05	0.21	0.21	0.23	0.23	0.19	0.18
المعدل	0.28	-0.01	0.19	0.13	0.21	0.20	0.23	0.24	0.23	0.25	0.23	0.21

المصدر: التقارير المالية للبنوك في الفترة (2007-2018)

العائد على السهم العادية

الشركة/السنوات	قبل 3	قبل 2	قبل 1	بعد 1	بعد 2	بعد 3	بعد 4	بعد 5	بعد 6	بعد 7	بعد 8	بعد 9
البنك الإسلامي الفلسطيني	0.11	-0.12	0.01	0.04	0.09	0.12	0.13	0.15	0.20	0.22	0.20	0.20
بنك فلسطين	0.34	0.29	0.27	0.30	0.28	0.29	0.25	0.25	0.25	0.27	0.27	0.25
بنك الاستثمار الفلسطيني	0.01	0.08	0.07	0.03	0.05	0.03	0.04	0.05	0.03	0.06	0.06	0.06
بنك القدس	0.02	-0.12	0.05	0.09	0.09	0.07	0.10	0.15	0.13	0.17	0.16	0.15
البنك الإسلامي العربي	0.25	0.13	0.03	-0.06	0.02	0.01	0.07	0.08	0.10	0.12	0.10	0.10
المعدل	0.15	0.05	0.09	0.08	0.11	0.11	0.12	0.14	0.14	0.17	0.16	0.15

المصدر: التقارير المالية للبنوك في الفترة (2007-2018)

العائد على حقوق الملكية

الشركة/السنوات	قبل 3	قبل 2	قبل 1	بعد 1	بعد 2	بعد 3	بعد 4	بعد 5	بعد 6	بعد 7	بعد 8	بعد 9
البنك الإسلامي الفلسطيني	0.12	-0.11	0.01	0.04	0.08	0.10	0.10	0.11	0.14	0.15	0.14	0.14
بنك فلسطين	0.28	0.22	0.21	0.19	0.19	0.18	0.17	0.15	0.15	0.15	0.13	0.12
بنك الاستثمار الفلسطيني	0.07	0.05	0.05	0.03	0.04	0.03	0.03	0.04	0.02	0.04	0.05	0.05
بنك القدس	0.02	-0.13	0.06	0.09	0.09	0.06	0.08	0.11	0.11	0.13	0.12	0.11
البنك الإسلامي العربي	0.09	0.12	0.02	-0.19	0.02	0.01	0.06	0.06	0.08	0.08	0.06	0.07
المعدل	0.12	0.03	0.07	0.03	0.08	0.08	0.09	0.09	0.10	0.11	0.10	0.10

المصدر: التقارير المالية للبنوك في الفترة (2007-2018)

العائد على حقوق الملكية

الشركة/السنوات	قبل 3	قبل 2	قبل 1	1 بعد	2 بعد	3 بعد	4 بعد	5 بعد	6 بعد	7 بعد	8 بعد	9 بعد
البنك الإسلامي الفلسطيني	0.01	-0.01	0.00	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.02	0.02	0.01
بنك فلسطين	0.03	0.03	0.02	0.02	0.02	0.01	0.02	0.02	0.02	0.02	0.01	0.01
بنك الاستثمار الفلسطيني	0.02	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01
بنك القدس	0.01	-0.02	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01
البنك الإسلامي العربي	0.01	0.02	0.00	-0.01	0.00	0.00	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01
المعدل	0.02	0.00	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01

المصدر: التقارير المالية للبنوك في الفترة (2007-2018)

ملحق رقم(4): النسب المالية المعتمدة في الدراسة لحالية لشركات التأمين
سعر السهم عند الإغلاق

الشركة/السنوات	قبل 3	قبل 2	قبل 1	1 بعد	2 بعد
المجموعة الاهلية للتأمين	0.20	0.16	0.14	0.14	0.14
التكافل الفلسطينية للتأمين	1.08	1.36	2.30	3.63	3.16
ترست العالمية للتأمين	2.50	2.67	4.50	4.50	3.72
الوطنية للتأمين	3.87	3.60	3.30	2.90	3.20
المعدل	1.91	1.95	2.56	2.79	2.56

المصدر: التقارير المالية لشركات التأمين

الدخل/ الإيرادات

الشركة/السنوات	قبل 3	قبل 2	قبل 1	1 بعد	2 بعد
المجموعة الاهلية للتأمين	0.07	-0.03	0.20	0.32	0.03
التكافل الفلسطينية للتأمين	0.20	0.32	0.13	0.12	0.22
ترست العالمية للتأمين	0.34	0.38	0.38	0.28	0.27
الوطنية للتأمين	0.42	0.23	0.54	0.23	0.20
المعدل	0.10	0.09	0.13	0.10	0.07

المصدر: التقارير المالية لشركات التأمين

العائد على السهم العادية

الشركة/السنوات	قبل 3	قبل 2	قبل 1	1 بعد	2 بعد
المجموعة الاهلية للتأمين	0.05	-0.02	0.05	0.05	0.08
التكافل الفلسطينية للتأمين	0.09	0.23	0.10	0.09	0.23
ترست العالمية للتأمين	0.24	0.13	0.35	0.29	0.30
الوطنية للتأمين	0.30	0.39	0.41	0.21	0.10
المعدل	0.17	0.18	0.23	0.16	0.18

المصدر: التقارير المالية لشركات التأمين

العائد على حقوق الملكية

الشركة/السنوات	قبل 3	قبل 2	قبل 1	1 بعد	2 بعد
المجموعة الاهلية للتأمين	0.13	-0.05	0.13	0.14	0.02
التكافل الفلسطينية للتأمين	0.08	0.18	0.08	0.07	0.13
ترست العالمية للتأمين	0.07	0.03	0.08	0.01	0.10
الوطنية للتأمين	0.14	0.19	0.19	0.09	0.05
المعدل	0.10	0.09	0.12	0.08	0.07

المصدر: التقارير المالية لشركات التأمين

العائد على الأصول

الشركة/السنوات	قبل 3	قبل 2	قبل 1	1 بعد	2 بعد
المجموعة الاهلية للتأمين	0.03	-0.01	0.04	0.05	0.01
التكافل الفلسطينية للتأمين	0.04	0.08	0.03	0.02	0.04
ترست العالمية للتأمين	0.03	0.01	0.03	0.03	0.03
الوطنية للتأمين	0.04	0.07	0.06	0.03	0.02
المعدل	0.03	0.04	0.04	0.03	0.02

المصدر: التقارير المالية لشركات التأمين

فهرس الجداول

- جدول (1.3): خصائص عينة المدققين الديموغرافية..... 49
- جدول (2.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات المجال مع الدرجة الكلية للمجال..... 50
- جدول (3.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط درجة كل مجال من مع الدرجة الكلية لمحور خصائص لجنة المراجعة والتدقيق..... 51
- جدول (4.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات كل المجال مع الدرجة الكلية للمجال..... 52
- جدول (5.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط درجة كل مجال مع الدرجة الكلية لمحور جودة البيانات المالية..... 53
- جدول (6.3): نتائج معامل كرونباخ ألفا لثبات أداة الدراسة..... 53
- جدول (7.3) طريقة التجزئة النصفية..... 54
- جدول (8.3): فئات المتوسطات الحسابية لتحديد درجة الموافقة..... 56
- جدول (1.4): تم احتساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية مدى تطبيق خصائص لجنة المراجعة والتدقيق في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، مرتبة تنازلياً..... 59
- جدول (2.4): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمستوى جودة البيانات المالية في المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، مرتبة تنازلياً..... 60
- جدول (3.4): اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء..... 61
- جدول (4.4): نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد لإثبات صلاحية نموذج اختبار الفرضية الرئيسية..... 62
- جدول (5.4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على جودة البيانات المالية..... 63
- جدول (6.4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لاختبار دخول خصائص لجنة المراجعة والتدقيق في معادلة التنبؤ بجودة البيانات المالية..... 64

- جدول (7.4): نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد لإثبات صلاحية نموذج اختبار الفرضية الفرعية الأولى 65
- جدول (8.4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على (الملائمة) كأحد أبعاد جودة البيانات المالية 66
- جدول (9.4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لاختبار دخول خصائص لجنة المراجعة والتدقيق في معادلة التنبؤ بجودة البيانات المالية 67
- جدول (10.4): نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد لإثبات صلاحية نموذج اختبار الفرضية الفرعية الثانية 68
- جدول (11.4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر خصائص لجنة المراجعة والتدقيق على (التمثيل الصادق) كأحد أبعاد جودة البيانات المالية 69
- جدول (12.4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لاختبار دخول خصائص لجنة المراجعة والتدقيق في معادلة التنبؤ بجودة البيانات المالية 70
- جدول (13.4): يوضح المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة بالنسبة للبنوك 72
- جدول (14.4): يوضح المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة بالنسبة لشركات التأمين 73
- جدول (15.4): نتائج تحليل التباين للانحدار البسيط لإثبات صلاحية النموذجين (الأول والثاني) لاختبار الفرضية الفرعية الأولى (أ) للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين 74
- جدول (16.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر الدخل-الإيرادات على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين 75
- جدول (17.4): نتائج تحليل التباين للانحدار البسيط لإثبات صلاحية النموذجين (الأول والثاني) لاختبار الفرضية الفرعية الأولى (ب) لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين 77
- جدول (18.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر الدخل-الإيرادات على تحسين الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين 78
- جدول (19.4): نتائج تحليل التباين للانحدار البسيط لإثبات صلاحية النموذجين (الأول والثاني) لاختبار الفرضية الفرعية الثانية (أ) 80
- جدول (20.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر العائد على السهم على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين 80

- جدول (21.4): نتائج تحليل التباين للانحدار البسيط لإثبات صلاحية النموذجين (الأول والثاني)
 لاختبار الفرضية الفرعية الثانية (ب)..... 82
- جدول (22.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر العائد على السهم على تحسين الأداء المالي
 لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين..... 83
- جدول (23.4): نتائج تحليل التباين للانحدار البسيط لإثبات صلاحية النموذجين (الأول والثاني)
 لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة (أ)..... 85
- جدول (4.24): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر العائد على حقوق الملكية على تحسين الأداء المالي
 للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين..... 86
- جدول (25.4): نتائج تحليل التباين للانحدار البسيط لإثبات صلاحية النموذجين (الأول والثاني)
 لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة (ب)..... 88
- جدول (26.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر العائد على حقوق الملكية على تحسين الأداء المالي
 لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين..... 88
- جدول (27.4): نتائج تحليل التباين للانحدار البسيط لإثبات صلاحية النموذجين (الأول والثاني)
 لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة (أ)..... 90
- جدول (28.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي
 للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين..... 91
- جدول (29.4): نتائج تحليل التباين للانحدار البسيط لإثبات صلاحية النموذجين (الأول والثاني)
 لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة (ب)..... 93
- جدول (30.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي
 لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين..... 94
- جدول (31.4) نتائج اختبار (ت) (Independent- Sample T-Test) للتعرف على الفروق بين
 متوسطات إجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة التدقيق على جودة البيانات المالية
 يعزى الى متغير المؤهل العلمي..... 96
- جدول (32.4): الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين لأثر
 خصائص لجنة التدقيق على جودة البيانات المالية يعزى الى متغير الشهادات العلمية..... 97

جدول (33.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة التدقيق على جودة البيانات المالية يعزى الى متغير الشهادات العلمية..... 99

جدول (34.4): الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة التدقيق على جودة البيانات المالية يعزى الى متغير الخبرة العملية..... 100

جدول (35.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة التدقيق على جودة البيانات المالية يعزى الى متغير الخبرة العملية..... 101

جدول (36.4): الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة التدقيق على جودة البيانات المالية يعزى الى متغير المنصب الوظيفي..... 103

جدول (37.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين لأثر خصائص لجنة التدقيق على جودة البيانات المالية يعزى الى متغير المنصب الوظيفي..... 104

فهرس الملاحق

- 127..... ملحق رقم (1): محكمي الاستبانة:
- 128..... ملحق رقم (2): أداة الدراسة
- 131..... ملحق رقم (3): النسب المالية المعتمدة في الدراسة الحالية للبنوك
- 133..... ملحق رقم(4): النسب المالية المعتمدة في الدراسة لحالية لشركات التأمين

فهرس الأشكال

- شكل رقم (1.1): أنموذج الدراسة الأول (الاستبانة) 11
- شكل رقم (2.1): أنموذج الدراسة الثاني (التحليل المالي)..... 12

فهرس المحتويات

.....	الاهداء
أ.....	إقرار
ب.....	شكر وتقدير
ت.....	ملخص الدراسة باللغة العربية
ث.....	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
ج.....	المختصرات

1 الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.....	1.1 المقدمة
3.....	2.1 مشكلة الدراسة
4.....	3.1 أسئلة الدراسة
5.....	4.1 أهداف الدراسة
6.....	5.1 أهمية الدراسة
7.....	6.1 فرضيات الدراسة
9.....	7.1 حدود الدراسة
10.....	8.1 مصطلحات الدراسة
11.....	9.1 نماذج الدراسة

13 الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

13.....	1.2 الإطار النظري
13.....	1.2.1 المحور الأول: لجنة المراجعة والتدقيق
13.....	1.1.1.2 مفهوم لجنة المراجعة والتدقيق
14.....	2.1.1.2 نشأة لجنة المراجعة والتدقيق
15.....	3.1.1.2 الأسباب التي أدت الى ظهور لجنة المراجعة والتدقيق
16.....	4.1.1.2 أهمية لجنة المراجعة والتدقيق
16.....	5.1.1.2 أهداف لجنة المراجعة والتدقيق
17.....	6.1.1.2 وظائف لجنة المراجعة والتدقيق
18.....	7.1.1.2 خصائص لجنة المراجعة والتدقيق

18	1.7.1.1.2. خاصية الاستقلالية للجنة المراجعة والتدقيق.
19	7.1.1.2.2. حجم لجنة المراجعة والتدقيق.
20	7.1.1.2.3. خاصية الخبرة المالية والتأهيل العلمي والعملي للجنة التدقيق
21	7.1.1.2.4. ملكية أعضاء لجنة التدقيق للأسهم
21	2.1.2. المحور الثاني: جودة البيانات المالية
21	1.2.1.2. مفهوم جودة البيانات المالية
21	2.2.1.2. خصائص جودة المعلومات المالية النوعية الأساسية
22	1.2.2.1.2. الملائمة
22	2.2.2.1.2. التمثيل الصادق
22	3.2.1.2. خصائص جودة المعلومات المالية النوعية الثانوية
23	4.2.1.2. دور لجنة المراجعة والتدقيق في تحسين جودة التقارير المالية
24	3.1.2. المحور الثالث: الأداء المالي
24	1.3.1.2. مفهوم الأداء المالي
24	2.3.1.2. الأركان والمقومات الأساسية لتقييم الأداء المالي
25	3.3.1.2. أهداف الأداء المالي
25	4.3.1.2. استخدام طرق التحليل المالي لتقييم الأداء المالي
26	5.3.1.2. أنواع النسب المالية والمؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي
27	4.1.2. مدونة الحوكمة الفلسطينية
28	1.2.4.1. أهداف مدونة الحوكمة
28	1.2.4.2. قواعد مدونة حوكمة الشركات الفلسطينية
31	2.2. الدراسات السابقة
31	1.2.2. الدراسات العربية
39	2.2.2. الدراسات الأجنبية
44	3.2.2. التعقيب على الدراسات السابقة

47 الفصل الثالث: طريقة وإجراءات الدراسة

47	1.3. مقدمة
47	3.2. منهج الدراسة
47	3.3. طرق جمع البيانات
48	4.3. مجتمع الدراسة
48	5.3. عينة الدراسة
49	6.3. صدق أداة الدراسة
49	1.6.3. صدق الاتساق الداخلي لمحور خصائص لجنة المراجعة والتدقيق

52	2.6.3. صدق الاتساق الداخلي لمحور جودة البيانات المالية
53	7.3 ثبات أداة الدراسة
53	1.7.3. الثبات بطريقة الاتساق الداخلي
54	2.7.3. الثبات بطريقة التجزئة النصفية
55	8.3 تصحيح المقياس
56	9.3 متغيرات الدراسة
57	10.3 الأساليب الإحصائية

58 الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة

58	1.4 مقدمة
58	2.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة
62	3.4 فحص فرضيات الدراسة
71	4.4 نتائج التحليل المالي

106..... الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

106	1.5 مناقشة النتائج
113	2.5 التوصيات

114	المصادر والمراجع
114	المراجع العربية
123	المراجع الأجنبية
126	الملاحق
135	فهرس الجداول
139	فهرس الملاحق
140	فهرس الأشكال
141	فهرس المحتويات